الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الـدورة الثالثـة والأربعـون (٩ حزيران/يونيه – ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والخمسون
الملحق رقم ١٦ (A/58/16)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والخمسون
الملحق رقم ١٦ (A/58/16)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والأربعون (٩ حزيران/يونيه – ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

[التاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٣]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول -	تنظيم الدورة	١-١٥	١
	ألف - جدول الأعمال	٢-٤	١
	باء - انتخاب أعضاء المكتب	٥-٦	١
	جيم - الحضور	٧-١٢	٢
	دال - الوثائق	١٣	٤
	هاء - اعتماد تقرير اللجنة	١٤-١٥	٤
الثاني -	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة	١٦-٣٦	٥
الثالث -	المسائل البرنامجية	٣٧-٥٦٥	٩
	ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣٧-٤٧٢	٩
	التصدير والمقدمة	٣٧-٩٢	٩
	الباب ١: تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما	٩٣-١٠٣	١٨
	الباب ٢: شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	١٠٤-١٢٠	٢٠
	الباب ٣: الشؤون السياسية	١٢١-١٣٨	٢٦
	الباب ٤: نزع السلاح	١٣٩-١٥٠	٣٠
	الباب ٥: عمليات حفظ السلام	١٥١-١٧١	٣٢
	الباب ٦: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	١٧٢-١٧٨	٣٧
	الباب ٨: الشؤون القانونية	١٧٩-١٩٣	٣٨
	الباب ٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٩٤-٢٠٨	٤٢
	الباب ١٠: أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٠٩-٢٢٠	٤٦
	الباب ١١: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا	٢٢١-٢٣١	٤٩
	الباب ١٢: التجارة والتنمية	٢٣٢-٢٤٧	٥٠
	الباب ١٣: مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	٢٤٨-٢٥٤	٥٤
	الباب ١٤: البيئة	٢٥٥-٢٦٢	٥٥
	الباب ١٥: المستوطنات البشرية	٢٦٣-٢٧٠	٥٧

	الباب ١٦: منع الجريمة والعدالة الجنائية	٢٧١-٢٨٤	٥٨
	الباب ١٧: المراقبة الدولية للمخدرات	٢٨٥-٣٠٠	٦٠
	الباب ١٨: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٣٠١-٣١٣	٦٤
	الباب ١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ ...	٣١٤-٣٣٠	٦٧
	الباب ٢٠: التنمية الاقتصادية في أوروبا	٣٣١-٣٣٨	٧١
	الباب ٢١: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٣٩-٣٥٥	٧٢
	الباب ٢٢: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٣٥٦-٣٦٥	٧٦
	الباب ٢٣: البرنامج العادي للتعاون التقني	٣٦٦-٣٧١	٧٨
	الباب ٢٤: حقوق الإنسان	٣٧٢-٣٨٣	٧٩
	الباب ٢٥: توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٣٨٤-٣٩٤	٨٣
	الباب ٢٦: اللاجئون الفلسطينيون	٣٩٥-٤٠٠	٨٦
	الباب ٢٧: المساعدة الإنسانية	٤٠١-٤٠٩	٨٧
	الباب ٢٨: الإعلام	٤١٠-٤٢٧	٨٨
	الباب ٢٩: خدمات الإدارة والدعم المركزي	٤٢٨-٤٤٥	٩٤
	الباب ٣٠: الرقابة الداخلية	٤٤٦-٤٥٢	١٠١
	الباب ٣١: الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	٤٥٣-٤٦٧	١٠٣
	الباب ٣٥: حساب التنمية	٤٦٨-٤٧٢	١٠٦
باء -	التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ...	٤٧٣-٥١٨	١٠٧
	البرنامج ٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٤٧٣-٤٨٨	١٠٧
	البرنامج ٨: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا	٤٨٩-٥٠٣	١١٤
	البرنامج ٢٣: الإعلام	٥٠٤-٥١٨	١١٨
جيم -	التقييم	٥١٩-٥٦٥	١٢٣
	١ - مواضيع التقييم المقترحة	٥١٩-٥٣٠	١٢٣
	٢ - التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقانون البحار وشؤون المحيطات ..	٥٣١-٥٤١	١٢٥
	٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية	٥٤٢-٥٥١	١٢٧

	٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج النهوض بالمرأة	٥٥٢-٥٦٥	١٢٩
الرابع -	مسائل التنسيق	٥٦٦-٦٠٤	١٣٢
	ألف - التقرير العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢	٥٦٦-٥٨٤	١٣٢
	باء - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٥٨٥-٦٠٤	١٣٥
الخامس -	تقرير وحدة التفتيش المشتركة	٦٠٥-٦١٩	١٣٩
	النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٦٠٥-٦١٩	١٣٩
السادس -	تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق في إطار ولايتها	٦٢٠-٦٣٨	١٤٢
السابع -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للجنة	٦٣٩	١٤٦
المرفقات			
الأول -	جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجنة		١٤٨
الثاني -	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين		١٤٩

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في مقر الأمم المتحدة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ ودورتها الموضوعية في الفترة من ٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بالإضافة إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقد عقدت اللجنة ما مجموعه ٢٣ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية. وأقيم موقع للجنة البرنامج والتنسيق على الإنترنت لتيسير الحصول على الوثائق ذات الصلة وبرنامج العمل.

ألف - جدول الأعمال

٢ - ويرد جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها التنظيمية في المرفق الأول. وفي جلستها الثانية المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لفت انتباه اللجنة إلى إضافة إلى جدول الأعمال المشروح المؤقت الوارد في الوثيقة E/AC.51/2003/1/Add.1، وقررت اللجنة أن تضيف مسألة التنقيحات المقترحة للبرنامج ٢٣: الإعلام، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، المسائل البرنامجية، البند الفرعي (ب)، التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

٣ - وفي الدورة التنظيمية، المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، أقرت اللجنة برنامج العمل المقترح لدورتها الثالثة والأربعين والذي صدر لاحقا في الوثيقة E/AC.51/2003/L.2.

٤ - وطبقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٣٠٣، نظرت اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" (A/57/372 و Corr.1) والتعليقات ذات الصلة عليه للأمين العام ولمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (A/57/372/Add.1).

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٥ - انتخبت اللجنة، بالتزكية، في جلستها التنظيمية، المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، سيد مرتضى **ميرومحمد** (جمهورية إيران الإسلامية) رئيسا للجنة للدورة الثالثة والأربعين.

٦ - وفي الجلستين الأولى والثانية، المعقودتين في ٣ أيار/مايو و ٩ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة، بالتزكية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للدورة الثالثة والأربعين:

نواب الرئيس:

أوليكسي ف. **إيفاشينكو** (أوكرانيا)

لويبا سانشيز **لوريتزو** (كوبا)

نونيه **أودو** (نيجيريا)

المقرر:

جيري **كريمر** (كندا)

جيم - الحضور

٧ - وحضر ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في اللجنة:

الاتحاد الروسي

إثيوبيا

الأرجنتين

أرمينيا

ألمانيا

إندونيسيا

أوروغواي

أوكرانيا

جمهورية إيران الإسلامية

باكستان

البرازيل

بنن

بوتسوانا

تونس

جزر البهاما

جمهورية أفريقيا الوسطى

جمهورية تترانيا المتحدة

جمهورية كوريا

جمهورية مولدوفا

جنوب أفريقيا

الصين

غابون

فرنسا

كندا

كوبا

المكسيك

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

موناكو

نيجيريا

نيكاراغوا

الهند

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

٨ - ومثل مراقبون الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:

الأردن
أستراليا
أوغندا
إيطاليا
البرتغال
بلجيكا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بيرو
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
رومانيا
سنغافورة
غواتيمالا
غيانا
الفلبين
فنزويلا
قطر
كازاخستان
كرواتيا
كوستاريكا
كولومبيا
مصر
المغرب
المملكة العربية السعودية
النمسا
نيوزيلندا
هولندا
اليونان

٩ - وحضر ممثلون عن اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التالية:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

١٠ - وحضر الدورة أيضا وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ووكيل الأمين العام لشؤون الاتصالات والإعلام، ووكيل

الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، والمستشار القانوني، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ووكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والمراقب المالي، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، والأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي، ونائب الأمين العام للتجارة والتنمية، ونائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ونائب وكيل الأمين العام ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمستشار الخاص لأفريقيا، ورئيس وحدة التفتيش المشتركة وكبار المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١١ - وشاركت دوريس برتراند، المفتشة في وحدة التفتيش المشتركة، أيضا في أعمال اللجنة.

١٢ - ونوقشت الأبواب التالية من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بواسطة التداول بالفيديو: الباب ٦، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ الباب ١٦، منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ الباب ١٧، المراقبة الدولية للمخدرات؛ الباب ٢٠، التنمية الاقتصادية في أوروبا؛ الباب ٢٤، حقوق الإنسان؛ الباب ٢٩ هاء، الإدارة، جنيف؛ الباب ٢٩ واو، الإدارة، فيينا؛ الباب ٢٩ زاي، الإدارة، نيروبي؛ والباب ٣١، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، (ب) وحدة التفتيش المشتركة.

دال - الوثائق

١٣ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين في المرفق الثاني.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٤ - في الجلسة ٢٢، المعقودة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قام أمين اللجنة بتلاوة بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على عقد جلسة إضافية لاعتماد تقرير اللجنة.

١٥ - وفي الجلسة ٢٣، المعقودة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير المتعلق بأعمال دورتها الثالثة والأربعين (E/AC.51/2003/L.5 و Add.1-40 و Add.42 إلى Add.44).

الفصل الثاني

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة

١٦ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة (A/58/70). وقدمت وكيلة الأمين العام لشؤون الإدارة، بصفتها ممثلة للأمين العام، التقرير وردت على أسئلة طرحت أثناء نظر اللجنة فيه. وأكدت أن التقرير يشكل الخطوة الأولى من خطوات الاستجابة بطريقة دقيقة لطلب اللجنة تقديم تحليل شامل للتقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة. وتشمل التدابير التي جرى تحليلها الجهود التي تبذل لوضع حد للممارسات المهدرة للأموال وتحقيق أقصى حد ممكن من الاستفادة منها، والإقلال من الإجراءات الإدارية لتسهيل سير الأعمال. ومن بين ما أعربت عنه في ملاحظاتها الالتزام بالمضي في تطوير طريقة إعداد التقارير من أجل التوصل إلى تحقيق وفورات مباشرة وإجراء تحسينات ملموسة أخرى.

المناقشة

١٧ - أعرب عدد من الوفود عن تقديره للاتجاه الجديد الذي اتبع في إعداد التقرير، ورحب بالزيادة التدريجية لفائدة التقارير مقارنة بتقارير السنوات السابقة. وأشير إلى أن هذا التقرير يبرهن على اتباع نهج أكثر تركيزا على التحليل الكمي من التقارير السابقة التي تضمنت في قسمها الأعظم قوائم بالمشاريع. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أنه لا يمكن الاستناد إلى التحليل الكمي وحده لإصدار حكم مدروس وتقديم رأي دقيق عن طريقة إدارة التغيير؛ بل يتعين وجود توازن بين المعلومات القيمة الكمية والنوعية. كما أعرب عن تعليق مفاده أن عرض نتائج هذه التحليلات بشكل سليم يساعد الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرارات التشريعية.

١٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن النهج الجديد المتبع في إعداد التقارير يمكن أن يصبح مصدرا لممارسات سليمة ويدعم وضع نظم للرصد والمساءلة. ولوحظت أيضا ضرورة استمرار تتبع وتقييم نتائج تدابير تحسين الإدارة بغية كفالة تواصل التقدم وتحقيق الغايات المنشودة.

١٩ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لاتسام التقرير بالإيجاز والوضوح ولأن لغته مباشرة وثرية بالمعلومات. كما لاحظت بعض الوفود بارتياح الطبيعة المنظمة للمناقشات التي اشتمل عليها التقرير.

٢٠ - وفيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون تنفيذ تدابير التحسين، أعرب عن رأي مفاده أن معالجة الأمانة العامة لهذا الموضوع تنم عن أسلوب صريح يشاد به. كما أعربت وفود عن قلقها إزاء العقبات المذكورة في التقرير، لا سيما مقاومة التغيير وانعدام التعاون بين المكاتب. وطلب عدد من الممثلين أن تحدد الأمانة العامة الخطوات التصحيحية التي ستتخذ لتذليل هذه العقبات وأن تقدم في المستقبل تقريرا عن هذا الموضوع.

٢١ - وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري مواصلة تقييم نتائج تدابير تحسين الإدارة وذلك حتى تستمر في العمل بفعالية، كما أن زيادة فعالية وكفاءة إدارة المنظمة أمر لا غنى عنه لتعزيز سير عمل الأمم المتحدة.

٢٢ - وأُعرب عن رأي، بالنسبة للفقرة ٤٧ من التقرير، مفاده أنه لم يتم استخدام أي تدبير من تدابير تحسين الإدارة لتحسين التوزيع الجغرافي، وأنه ينبغي إدخال مثل هذا التدبير أثناء العملية القادمة.

٢٣ - ورأى بعض الوفود أن أي تقرير قادم مستكمل ينبغي أن يتضمن معلومات عن مدى التقدم الذي أحرزته الأمانة العامة في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة.

٢٤ - ورغم ترحيب معظم الممثلين بالتقرير لاعتبارهم إياه خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنهم شددوا بقوة على أنه لا تزال هناك حاجة إلى إدخال تحسينات رئيسية من أجل الوفاء تماما بالولايات التي سبق التكليف بها. وأكدت وفود بصفة خاصة الضرورة الفائقة لتقديم تقارير عن الأثر الكمي لهذه التحسينات بطريقة قابلة للتحقق. وأشار ممثلون إلى أن التقرير الحالي يضع أساسا تحليليا، غير أنهم أعربوا عن آمالهم في أن تحقق التقارير القادمة الهدف المتمثل في قياس أثر التحسينات قياسا دقيقا. وأعرب عن رأي مفاده أنه يمكن قياس أثر المشاريع التكنولوجية انطلاقا من عدد مستخدميها النهائيين ومن الوفورات المالية، ويمكن قياس الأثر على مستوى الثقافة والمعارف عن طريق معاينة سلوك الموظفين و/أو رأي الدول الأعضاء والمستفيدين من هذه الخدمات.

٢٥ - وطلبت عدة وفود إيضاحات بشأن عملية الاستعراض التي تخضع لها البيانات، وأكدت ضرورة أن تقوم هيئة مستقلة بالتحقق من المعلومات التي ترد في التقارير القادمة.

٢٦ - وأشارت عدة وفود بقلق إلى قلة المعلومات المتعلقة بالميزنة والإدارة المالية القائمة على النتائج، ودعت إلى تقديم المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في المستقبل. وطرحت أسئلة عديدة عن معنى الترتيبات المالية المرنة المشار إليها في التقرير. فلاحظت ممثلة الأمين العام أن المرونة تشير إلى النظام المالي والقواعد المالية الجديدة التي وُضعت مؤخرا والتي تمنح مدراء البرامج حرية التصرف بالميزانيات المخصصة للبرامج في الوقت الذي يواصلون العمل فيه على كفالة المساءلة التامة.

٢٧ - ورحبت غالبية الوفود بتقديم الأمانة العامة مجموعة البيانات الجديدة المتعلقة بتدابير تحسين الإدارة، ألا وهي نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق. واعتبر هذا النظام وسيلة مبتكرة ومفيدة ذات قدرة على المساعدة في الرد على مجموعة ضخمة من الطلبات على التقارير، وتم التشجيع على مواصلة تطويره. أما فيما يتعلق بالمعلومات التي تفيد بأن المكاتب المسؤولة عن المشاريع تقدم معلومات عن تقييمها الذاتي لمدى التقدم المحرز في مجال تنفيذ مبادراتها وأثر هذه المبادرات، فقد أعرب عن رأي يدعو إلى إيلاء الاهتمام اللازم لتكليف هيئة إشراف بمهمة إجراء هذا التقييم لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والثقة في قياس أثر نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق وتحسن فعالية هذا النظام.

٢٨ - وأعرب عن شواغل خاصة لعدم وجود أي معلومات عن مدى المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي، ودعا ممثلون إلى زيادة عدد التقارير عن هذين الموضوعين.

٢٩ - ولاحظت بعض الوفود مع الارتياح أن التحليل يشمل مكاتب خارج المقر وأن عنصر الإنتاجية أصبح جزءا من موضوع الإصلاح الشامل.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠ - أحاطت اللجنة علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن العمل الذي يُضطلع به لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري الذي وضعه الأمين العام (A/58/70).

٣١ - ورحبت اللجنة بتنفيذ إدارة الشؤون الإدارية نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق من أجل تحليل التقدم المحرز في مجال تنفيذ تدابير الإصلاح. وتشجع اللجنة الأمانة العامة على المضي في تعزيز النهج الجديد في تقديم التقارير المتعلقة بتدابير تحسين الإدارة. وأوصت اللجنة بأن يتضمن هذا النظام في المستقبل تقييما وتحليلا أشمل لمدى تنفيذ جميع تدابير تحسين الإدارة، مع تبيان ما يمكن اتخاذه من خطوات تصحيحية لتذليل العقبات المحددة.

٣٢ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام ما يلي:

(أ) تكثيف النظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات؛

(ب) العمل على تحسين التعاون بين قسم الرصد التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب السياسات الإدارية التابع لإدارة الشؤون الإدارية؛

(ج) بحث الخيار المتمثل في القيام، عند الاقتضاء، بإدراج البيانات الكمية التي تجمع عن طريق نظام الإبلاغ عن التقدم المحرز والأثر المتحقق في عروض الميزانية المقبلة بغرض تزويد الدول الأعضاء بوسيلة لقياس أثر الأنشطة.

٣٣ - وأكدت اللجنة على ضرورة تضمين التقارير القادمة قدرا أكبر من المعلومات التحليلية وتقييما شاملا لأثر تدابير الإصلاح الإداري، وأوصت الجمعية العامة بأن تحث جميع الإدارات والمكاتب المعنية على التعاون تعاونا كاملا في إعداد التقارير في المستقبل.

٣٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٤٥ المتعلقة بالمبادرات التي تتخذ في مجال الموارد البشرية من حيث اختيار الموظفين وتعيينهم، ومع تطبيق مبدأ التعيين على أساس الكفاءة، أوصت اللجنة الأمين العام بأن يواصل أخذ المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة في الاعتبار التي تنص على مراعاة أكبر قدر ممكن من التوزيع الجغرافي لدى اختيار الموظفين.

٣٥ - وأوصت اللجنة أيضا، فيما يتعلق بالفقرة ٥١ المتعلقة بتنفيذ السياسة الجديدة لتنقل الموظفين التي تقتضي التنقل في الوظائف كل خمسة أعوام على الأقل، بأن يراعي الأمين العام مراعاة تامة القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية.

٣٦ - كما أوصت اللجنة بتضمين التقارير القادمة معلومات محددة عن مدى الفعالية التي تم تحقيقها نتيجة لتنفيذ تدابير الإصلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

الفصل الثالث

المسائل البرنامجية

ألف – الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التصدير والمقدمة

٣٧ – نظرت اللجنة، في جلستيها ٩ و ١٠، المعقودتين في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (المقدمة)).

٣٨ – وعرض ممثل الأمين العام الوثيقة وأجاب على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في وثيقة الميزانية.

المناقشة

٣٩ – أُعرب عن الترحيب بعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عرضا أكثر إيجازا ولكنه ذو توجُّه استراتيجي أقوى. ولوحظ أن النهج العام مبيَّن بوضوح وبشكل موجز وميسور للقارئ. كما أُعرب عن التقدير لوجود عدد من العناصر التي تقوم عليها الميزانية بوجه عام، وهي توسيع وتعزيز الميزنة القائمة على النتائج، وانعكاس القضايا المحددة المتعلقة بالبُعد الجنساني في الإطار المنطقي، والتحديد الواضح لمبادرات الأمين العام المقترحة التي ترمي إلى زيادة تعزيز الأمم المتحدة. وأشير إلى أن تقصير الميزانية قد يؤدي أيضا إلى زيادة الطلبات المقدمة من أجل الحصول على وثائق.

٤٠ – وأعرب عن التقدير للوضوح الذي يعرض به التصدير والمقدمة الأهداف البرنامجية للمنظمة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وفقا للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ولكونهما يتضمنان التدابير والمقترحات المقدمة من الأمين العام في أعقاب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠.

٤١ – وأُعرب عن الارتياح للجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين طريقة الميزنة القائمة على النتائج مع مراعاة توصيات اللجنة على وجه الخصوص. ولوحظ أن الميزنة القائمة على النتائج يجري تنفيذها على نحو تدريجي ومتزايد وأن الأمين العام ينبغي أن يواصل جهوده لتحسين طريقة عرض الميزانية. وأُعرب عن رأي مفاده أن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في الميزانية البرنامجية المقترحة لا تعكس بالضبط تلك الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي، رغم بذل

جهود لتحديد مؤشرات الإنجاز تحديدا كميا، بذل مزيد من الجهود في الميزانيات البرنامجية المقترحة مستقبلا لتحديد صلات واضحة بين الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنواتج. وأُعرب عن القلق لاشتمال بعض العوامل الخارجية على عوامل داخلية تخضع لسيطرة الأمانة العامة.

٤٢ - وأُعرب عن الترحيب بامتداد إطار الميزنة القائمة على النتائج إلى عنصري التوجيه والإدارة التنفيذيين. وأُعرب عن الترحيب أيضا بإدراج خطوط أساس وأهداف في الميزانية لقياس مؤشرات الإنجاز. غير أنه لوحظ عدم وضع خطوط الأساس والأهداف هذه حتى الآن من أجل إنجازات محددة ومؤشرات محددة للإنجاز في كثير من أبواب الميزانية، مما يحد من قدرة الدول الأعضاء ومديري البرامج على قياس الأثر الحقيقي للبرامج.

٤٣ - ولوحظ استمرار وجود حالات تتسم فيها الأهداف والإنجازات المتوقعة بشدة عموميتها، وتتسم فيها مؤشرات الإنجاز بالافتقار إلى إمكانية تطبيقها عمليا. وأشير أيضا إلى أن مؤشرات الإنجاز الواردة في الميزانية ومجموعها ٩٠٠ مؤشر كثيرة للغاية، وأن بعضها يصعب قياسه. وكان هناك إقرار بأن هذه هي الميزانية الثانية فقط التي تُقدم بطريقة مبنية على تحقيق نتائج، وأن الميزنة القائمة على النتائج لا تمثل غاية في حد ذاتها. ورُئي أن صياغة وتطبيق مؤشرات الإنجاز ينبغي أن يعبرا عن طابع الأمم المتحدة الفريد. وعلاوة على ذلك، ينبغي الحرص على أن توفر الميزنة القائمة على النتائج تبريرا كاملا.

٤٤ - وأشير إلى أن توافر موارد مالية نابعة من المساهمات في الميزانية العادية ينبغي ألا يُعتبر عاملا خارجيا، بالنظر إلى أن توافر هذه الموارد جزء لا يتجزأ من تخطيط الميزنة القائمة على النتائج ومن الإطار المنطقي.

٤٥ - وأشير إلى أن وثيقة الميزانية تتضمن مقترحات محددة لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة، وأن التصدير والمقدمة يسلطان الضوء على هذه التدابير. ورُئي أن تضمين الوثيقة معلومات عن قرارات الجمعية العامة اللاحقة بشأن هذه المبادرات كان من شأنه أن ييسر مناقشة الوثيقة واستعراضها. كما أن تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن الجهود الرامية إلى تنفيذ أنشطة متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية والغايات الإنمائية للألفية كان سيساعد أيضا في هذا الصدد.

٤٦ - وأشير إلى أن الجمعية العامة تجاوبت مع اقتراح الأمين العام الداعي إلى تقصير الميزانية على أساس أن المفهوم هو أن تبرر مقترحات الميزانية تبريرا كاملا الاحتياجات من الموارد وتعبِّر على نحو أفضل عن الخطة المتوسطة الأجل والإعلان بشأن الألفية ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية. وشُدد على أن الخطة المتوسطة الأجل ينبغي أن تظل أساس

الميزانية، وعلى أن الغايات الإنمائية للألفية ينبغي أن تكون موجِّهة للميزانية. وينبغي توخي العناية الواجبة في التعبير في الميزانية عن عناصر الإعلان بشأن الألفية ومبادرات الإصلاح.

٤٧ - وأعرب عن الاتفاق الكامل مع الأمين العام بشأن المبدأ الذي يقضي بأن نقل الموارد من الأنشطة ذات الفائدة الهامشية يشكل الوسيلة الرئيسية للاستجابة للأولويات الجديدة، وفقا للولايات المعتمدة.

٤٨ - وعُلقت أهمية كبيرة على عملية تحديد الأولويات المذكورة في تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمم المتحدة. ولكن أُعرب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات عن الدرجة الفعلية لتحديد الأولويات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ومدى تحويل الموارد بين الأنشطة المتنافسة، والآثار المالية المترتبة على عمليات التحويل هذه، والدرجة التي استطاع بها مديرو البرامج تحديد الأنشطة ذات القيمة المنخفضة والتوصية بإنهائها. وذُكر أن أي عملية إعادة تخصيص للموارد ينبغي أن تمتثل للأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل وينبغي ألا تؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة المنظمة على تنفيذ الغايات الإنمائية. ولوحظ أن إعادات توزيع الموارد المالية الموصوفة في الفقرة ١٥ من المقدمة تتعلق في معظمها بالأموال المفرج عنها نتيجة لبنود غير متكررة وللاعتمادات المالية للمهمات السياسية الخاصة.

٤٩ - وأشير إلى أن الجمعية العامة أكدت في قرارها ٣٠٠/٥٧ على ضرورة ألا يُنظر إلى الإصلاح على أنه عملية تخفيض للميزانية كما أكدت فيه على ضرورة زيادة تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتنفيذ الغايات الإنمائية وذلك من خلال تحسين الآليات وتوفير الموارد الكافية وأنشطة المتابعة الفعالة.

٥٠ - وأشير إلى أن البند ٥-٦ والقاعدة ١٠٥-٦ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم يقتضيان تحديد النواتج التي يمكن وقفها لكونها قد فات أوانها أو لكونها ذات فائدة هامشية أو غير فعالة. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٧، مرة أخرى تحديداً إلى الأمين العام أن ينفذ هذا البند وهذه القاعدة. وكان هناك إقرار في المناقشة بأن الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن وقفا لـ ٩١٢ ناتجا، مما يمثل تحسنا بالقياس إلى وقف ٢٧ ناتجا في الميزانية المقترحة السابقة، ولكن رئي أن من الممكن تحقيق المزيد إلى حد كبير في هذا الصدد.

٥١ - وأُعرب عن القلق لعدم عرض ناتج واحد فات أوانه في نصف الأبواب تقريبا، مما يترك انطباعا بأن بعض مديري البرامج لا يستجيبون لهذا المطلب استجابة مناسبة. ومناقشة الأولويات الجديدة يقتضي أولا تحديد الأنشطة البرنامجية التي فات أوانها. وأشير إلى

أن لجنة البرنامج والتنسيق لديها تعليمات مبينة في قرار الجمعية العامة ٩٣/٣١ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، بأن تحدد البرامج أو البرامج الفرعية التي فات أوانها أو ذات الفائدة الهامشية أو غير الفعالة وأن توصي، حسب الاقتضاء، بتقليص تلك البرامج أو البرامج الفرعية أو بإنهائها. وبناء على ذلك، فقد طُلب تقديم المزيد من المعلومات من جانب مديري البرامج المسؤولين عن الأبواب التي لم تُحدد فيها تحديدا وافيا نواتج يجب وقفها.

٥٢ - وذُكر أن اللجنة ينبغي أن تعد، وفقا للبند ٥-٨ والقاعدة ١٠٧-٦ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، تقريرا عن الميزانية البرنامجية المقترحة يتضمن توصياتها البرنامجية وتقييمها العام لما يتعلق بتلك التوصيات من مقترحات بشأن الموارد. وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إجراء عملية إعادة تحديد دقيقة لأولويات البرامج وأن الأنشطة الإضافية ينبغي استيعابها من خلال نقل الموارد من الأولويات الأدنى إلى الأولويات الأعلى.

٥٣ - وأُعرب عن القلق بشأن احتمال حدوث ازدواجية في النشاط داخل مراكز عمل الأمم المتحدة وفيما بينها. والتُمس تحديد تقسيم واضح للعمل في مجالات عديدة، بما في ذلك بين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبين إدارة الشؤون الإدارية والمكاتب التنفيذية. وأُشير إلى صعوبة رصد الازدواجية بالنظر إلى عرض الميزانية على هيئة ملزمات. كما أشير إلى عدم وجود أي إشارات في المقدمة إلى الجهود الرامية إلى القضاء على ازدواجية البرامج أو الازدواجية الإدارية، حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٥٦. ورُئي أن وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن توضح في المستقبل المسؤوليات المميزة بين مراكز عمل الأمم المتحدة واللجان الإقليمية.

٥٤ - وأُعرب عن اهتمام كبير بما يمكن أن تسهم به تكنولوجيا المعلومات في تحسين إنتاجية المنظمة. إلا أنه رُئي أن الميزانية المقترحة لا تعبر تعبيرا كاملا عن الرؤية المبينة في استراتيجية تكنولوجيا المعلومات المقترحة، ولا تؤيد تلك الرؤية.

٥٥ - وأُعرب عن القلق لكون الاقتراح المتعلق بالميزانية يبدأ بطلب وظائف إضافية وإعادة تصنيف وظائف أخرى، على الرغم من الاستثمارات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والتدريب والتدابير التي ترمي إلى تحسين الإدارة. وأشير إلى أن بعض الوظائف الجديدة في بعض مجالات العمل الجديد هي انعكاس للأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٣٠٠/٥٧، ولكن كان من المتوقع أن ترد في مجالات أخرى تخفيضات مقابلة لها.

٥٦ - وأُشير إلى أن المعلومات المتعلقة بمسألة هيكل الوظائف في الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي طلبتها الجمعية العامة في مقررها ٥٧٤/٥٧، لا ترد بالكامل في الميزانية البرنامجية

المقترحة. وذُكر أن إعادة تصنيف وظائف بترفيعها ينبغي أن تقترن بإعادة تصنيف وظائف مقابلة لها بتخفيضها.

٥٧ - وأُعرب عن التأييد لزيادة التشديد على أفريقيا وهياكل الدعم الجديدة من الأمم المتحدة لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وتعزيز عنصر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الميزانية العادية. وأُعرب عن التأييد أيضا لإنشاء منصب جديد لأمين عام مساعد ليكون مسؤولا عن دعم ترابط السياسات وإدارتها، وإنشاء منصب لموظف مسؤول عن تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥٨ - وأُشير إلى أن الجهود المبذولة في مجال الإعلام، بما في ذلك المكتبات والمنشورات، بالغة الأهمية. وبينما أُعرب عن التأييد لترشيد مراكز الأمم المتحدة للإعلام بدءا بأوروبا، أثيرت مخاوف أيضا بشأن ما إذا كانت توجد أي حاجة حقيقية لهذا الترشيد. وأُشير أيضا إلى أن ترشيد مراكز الأمم المتحدة للإعلام بما يتجاوز أوروبا الغربية لم ينعكس بعد.

٥٩ - وأُشير إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تتضمن عددا من التحويلات بين أبواب الميزانية البرنامجية. وأُعرب عن مخاوف بشأن هذه التحويلات، وبخاصة نقل الأمانة التقنية للجنة الخامسة والأمانة التقنية للجنة السادسة من البابين ٢٩ و ٨ إلى الباب ٢، ونقل قسم رسم الخرائط من الباب ٢٨ إلى الباب ٥.

٦٠ - وأُشير إلى أن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تعكس مقترحات الأمين العام بشأن وقف ''مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة''. وأُثيرت مخاوف بشأن الوقف المقترح لهذا السجل، وأُعرب عن رأي مفاده أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ينبغي أن تتضمن موارد لهذا السجل.

٦١ - وأُشير إلى زيادة التركيز على تدريب الموظفين. وأُعرب عن التأييد للمقترحات الواردة في الميزانية لتلبية الحاجة إلى الاستثمار في تدريب الموظفين في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. إلا أنه أُعرب عن القلق أيضا بشأن مستوى النشاط التدريبي اللازم لتلك الفترة.

٦٢ - وأُشير إلى التحسن في عرض متطلبات تكنولوجيا المعلومات. وأُعرب عن رأي مفاده أن الفوائد التي تتحقق من حيث الكفاءة عن طريق تعزيز تكنولوجيا المعلومات ليست مبيَّنة على نحو محدد وملموس، وأنه يلزم وجود تبرير في كل باب من أبواب الميزانية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات. وأشير إلى توظيف استثمارات كبيرة في احتياجات المنظمة من حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وشُدد على وجوب تسخير هذه الاستثمارات تسخيرا سليما في جميع اللجان الإقليمية ومراكز العمل تحقيقا لمزيد من الكفاءة والفعالية.

٦٣ - وأُشير إلى أن الموارد الخارجة عن الميزانية ما زالت تلعب دورا هاما في أنشطة المنظمة. وأُشير أيضا إلى أن الفقرات ٩٦ إلى ٩٨ من المقدمة لا تتضمن سوى معلومات محدودة في هذا الصدد. وأُعرب عن مخاوف بشأن الحصة الكبيرة من الأنشطة التنفيذية الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأُعرب عن رأي مفاده أن معظم أنشطة مفوضية حقوق الإنسان ينبغي تمويلها من خلال الميزانية العادية لأن المفوضية تعالج أنشطة أساسية من أنشطة الأمم المتحدة. وستسهم الزيادة المقترحة في الموارد في جعل هيكل تمويل المفوضية أكثر توازنا. وأُشير أيضا إلى أن مجموع الميزانية العادية في إطار الباب ٢٩ زاي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ سيتجاوز مقدار الموارد الخارجة عن الميزانية للمرة الأولى منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وذلك نتيجة للتدابير التي يتخذها الأمين العام لتعزيز ذلك المكتب.

٦٤ - وبعد دراسة النمط العام لتخصيص الموارد المقترح، أشارت اللجنة إلى وجوب الحد مما يمثله الاعتماد المفرط على الموارد الخارجة عن الميزانية من خطر على أداء المهام الأساسية، وذلك عن طريق زيادة الحصة المخصصة من الميزانية لحقوق الإنسان وللشؤون الإنسانية زيادة تدريجية. وهذا من شأنه أن يعكس أيضا على نحو أفضل أهداف المنظمة المبينة في الميثاق، والأهداف البرنامجية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل.

٦٥ - وأُشير إلى الحاجة إلى تحسين مراقبة البرامج وتقييمها، وإلى ضرورة انعكاس نتائج ذلك في الميزانية المقبلة. كما أشير إلى أن كون الميزانية أقصر لا يعني بالضرورة أن تكون ذات توجُّه استراتيجي أقوى، وأن الأمين العام قد أقر في تقريره عن الإصلاح بأن إحدى العقبات تتمثل في عدم ارتباط قياس وتقييم الأداء البرنامجي ارتباطا جيدا بدورة التخطيط والميزانية. ويستلزم اتباع نهج استراتيجي فيما يتعلق بدورة التخطيط والميزانية وجود قدرة على التعلُّم من التجربة السابقة، وينبغي، كخطوة نحو تحقيق ذلك، تحقيق تضافر أكثر تكاملا بين الإبلاغ عن الأداء والتقييم في إطار دورة الميزانية البرنامجية.

الاستنتاجات والتوصيات

٦٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الجزء السردي من تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بما يلي.

٦٧ - ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين الشكل المستخدم في الميزنة القائمة على النتائج مراعيا في ذلك على وجه الخصوص التوصيات التي وضعتها اللجنة خلال دورتها الحادية والأربعين والتي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٥٣.

٦٨ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع مديري البرامج على مواصلة ما يبذلونه من جهود لتحسين عرض الميزانية البرنامجية المقترحة في ضوء الآراء التي أعربت عنها اللجنة.

٦٩ - واعتبرت اللجنة أن الشكل المنقح للميزانية البرنامجية المقترحة يمثل تقدما باتجاه عرض الميزانية بشكل أقصر وأكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي على النحو الذي أمرت به الجمعية العامة، مع تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات الكافية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

٧٠ - ولاحظت اللجنة أن العوامل الخارجية الواردة في بعض الكراسات عامة وواسعة النطاق أكثر مما يلزم، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم باستعراض هذه العوامل وأن يبقي في تلك الكراسات على العوامل التي لها صلة مباشرة بمؤشرات الإنجاز الخاصة بالأمانة العامة.

٧١ - واتفقت اللجنة على أن إعداد ميزانية استراتيجية هو أمر يتطلب استفادة الدورات المقبلة من تجارب الدورات السابقة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تحسين المواءمة بين التقارير المتعلقة بأداء البرامج وتقييمها، ودورة الميزانية، وأن يكفل التنفيذ الكامل داخل المنظمة لجميع النظم والقواعد المتعلقة بالتقييم، وبخاصة أحكام المادة السابعة من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، بما فيها الأحكام المتعلقة بالتقييم الذاتي.

٧٢ - وأشارت اللجنة إلى الفقرة ٦٤ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣.

٧٣ - وأحاطت اللجنة علما بالمؤشرات الخاصة بإعادة توزيع الأولويات التي عرضها الأمين العام، ولكنها أعربت عن أسفها لأن هذه المسألة لم تعرض بشكل مقنع، مع العلم بأن الجزء الأكبر من إعادة توزيع الموارد المالية المبينة في الفقرة ١٥ يتعلق بأرصدة تم توفيرها من البنود غير المتكررة، وليس باختيارات برنامجية.

٧٤ - وأعربت اللجنة عن القلق إزاء عدم الامتثال بشكل كاف ومنتظم للقاعدة ٦-٥ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، وبخاصة إزاء عدم وجود أي توصيات في كثير من أجزاء الميزانية بشأن حذف النواتج.

٧٥ - وأوصت اللجنة بأن يقوم الأمين العام في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بتقديم تقرير موحد إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه، على أن يتناول التقرير الأبواب التالية، مع تحديد النواتج المقترح إنهاؤها أو تقديم شرح واضح لعدم

وجود أي نواتج ينبغي إنهاؤها: الباب الأول، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، والباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٥، عملية حفظ السلام، والباب ١٧، المراقبة الدولية للمخدرات، والباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، والباب ٢٣، البرنامج العادي للتعاون التقني، والباب ٢٩ (ألف – زاي)، خدمات الدعم الإداري والمركزي.

٧٦ – وأشارت اللجنة إلى غياب أي إشارة في المقدمة إلى الجهود الرامية إلى القضاء على الازدواج الإداري، على خلاف ما طلبته الجمعية العامة في القرار ٥٦/٢٥٣.

٧٧ – ورحبت اللجنة بتطبيق الإطار المبني على تحقيق نتائج على عناصر البرنامج المتعلّقة بالتوجيه التنفيذي والإدارة، وبالأخذ بخطوط الأساس وبالأهداف كأدوات للمساعدة على قياس الأداء. بيد أن اللجنة رأت أن ثمة مجالا لتحسين تطبيق الإطار المبني على تحقيق نتائج، وأشارت إلى أنّ كثيرا من الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز غير محددة، وتتسم بالعموم وغير قابلة للقياس.

٧٨ – وأشارت اللجنة إلى أن القاعدة ٤-١٠٥ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج تشترط أن تساهم النواتج بصورة واضحة في هدف البرنامج الفرعي المحدّد في الخطة المتوسطة الأجل وأن تكون الإنجازات المتوقعة موضوعية وقابلة للتحقيق وذات علاقة بالعمل المنفَّذ. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة أن تصاغ الإنجازات المتوقّعة ومؤشرات الإنجاز على نحو يبين بوضوح التقدّم الذي ستحرزه المنظمة باتجاه تحقيق الأهداف المقررة.

٧٩ – وأشارت اللجنة إلى أن أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لم تتضمّن، إلا فيما ندر، قياسات للأداء تتعلّق بالتوجيه التنفيذي وبالإدارة، وأوصت بتزويد الجمعية العامة بهذه القياسات في جميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٨٠ – وأوصت اللجنة بأن تتم في جميع الحالات الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز المسمى "الاستخدام الكامل للموارد" بعبارة "استخدام الموارد بكفاءة وفعالية".

٨١ – وأوصت اللجنة بالاستعاضة عن جميع الإشارات الواردة إلى "إعلان وأهداف الألفية" وإلى "الأهداف الإنمائية للألفية" بعبارة "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي تم إبرامها منذ عام ١٩٩٢".

٨٢ - وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالتحسن الذي طرأ على أسلوب عرض احتياجات تكنولوجيا المعلومات، مع التسليم في الوقت ذاته بأن هذا العرض لا يبين بشكل كامل الاقتراحات الواردة في إطار استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/57/620) وتعليقات الجمعية العامة عليها، الواردة في قرارها ٥٧/٣٠٤.

٨٣ - وفيما يتعلق باستعراض اللجنة لأبواب الميزانية البرنامجية المقترحة، التي تغطي اللجان الإقليمية، قامت اللجنة، مشيرة إلى الفقرة ٦٩ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣، بما يلي:

(أ) أحاطت علما بالشواهد التي أشارت إلى وجود قدر من الترشيد للاجتماعات والمنشورات، بيد أنها أوصت ببذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى، ولا سيما الأنشطة التي تستفيد من الآثار المترتبة على تكنولوجيا المعلومات؛

(ب) طلبت أن يجري تحديد الوفورات الناجمة عن توخي الكفاءة في الوثائق المقبلة، حيثما أمكن؛

(ج) طلبت بصفة خاصة أن يجري النظر في الأنشطة المتعلقة بجمع المعلومات الإحصائية وتوزيعها، بغية القضاء على أي تداخل يمكن أن يوجد بينها وبين التحليلات الإحصائية التي تجريها الأمم المتحدة في مراكز العمل الأخرى التابعة لها.

٨٤ - ولاحظت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تشتمل على المعلومات المطلوبة في الفقرة ٧٤ من القرار ٥٦/٢٥٣، كما لاحظت أنه لم يجر تقديم أي تقرير في هذا الصدد إلى الجمعية العامة، على الرغم من الطلب الصادر عن الجمعية في نفس الفقرة من ذلك القرار.

٨٥ - وأحاطت اللجنة علما باقتراح الأمين العام الذي يدعو إلى التوقف عن إعداد مرجع لممارسات هيئات الأمم المتحدة، وأوصت بأن تواصل الجمعية العامة النظر في هذا الاقتراح في دورتها الثامنة والخمسين، مع مراعاة الولايات المتصلة بهذه المسألة.

٨٦ - وأحاطت اللجنة علما بالاقتراح الداعي إلى إدماج الأمانتين الفنيتين للجنتين الخامسة والسادسة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وأوصت بأن تواصل الجمعية العامة النظر في هذا الاقتراح في دورتها الثامنة والخمسين، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٨٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ١ من المقدمة، ذكرت اللجنة أنها تفهم أن الميزانية البرنامجية المقترحة قدمت وفقا للخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ووفقا للأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، مع الاسترشاد بالأولويات والتقديرات الإيضاحية الأولية للموارد التي يشتمل عليها مخطط الميزانية البرنامجية (A/57/85)، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٢٨٠، مع مراعاة قرار الجمعية ٥٧/٣٠٠.

٨٨ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من المقدمة، ذكرت اللجنة أنها تفهم أن الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج قد روعيت برمتها في الميزانية البرنامجية المقترحة، مع التأكيد على الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠.

٨٩ - وذكرت اللجنة أنها تفهم أن الفقرة ٧٠ من المقدمة قد أعدت استجابة للفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠.

٩٠ - وترى اللجنة أن المرفق المقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي يشتمل على معلومات فنية تفصيلية بشأن تحديد التكاليف يمكن أيضا أن يتاح للدول الأعضاء عند طلبها.

٩١ - وأشارت اللجنة إلى استحداث العنصر الجديد للميزنة المبنية على تحقيق نتائج، المسمى "مقاييس الأداء"، وأوصت في هذا الصدد بأن توافق الجمعية العامة على إدراجه كأحد العناصر التي تشتمل عليها صيغة الميزنة المبنية على تحقيق نتائج.

٩٢ - وأوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة بشكل دقيق في دورتها الثامنة والخمسين الجزء ألف من التصدير والمقدمة، بما في ذلك السياق الذي يرد فيه هذا الجزء، في ضوء جميع الولايات ذات الصلة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة.

الباب ١

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٩٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٠، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٩٤ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ١، ورد على ما أثير من أسئلة خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٩٥ - رحبت اللجنة بعرض عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة في شكل يستند إلى النتائج، أي من حيث الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وأعرب عن رأي مفاده أن العرض قد جاء مسايرا لعملية الإصلاح. وأُشير إلى أن مؤشرات الإنجاز قد شابها غموض شديد وقد لا يكون من اليسير قياسها. لذا، ثمة حاجة لتصميم مؤشرات للإنجاز قابلة للقياس بقدر أكبر بما يتفق والتوصيات الواردة في التقرير الأول المقدم من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/56/7). وحول مؤشر الإنجاز (هـ) '١' في الجدول ١-١٢، أعرب عن رأي مفاده أن تنفيذ إصلاحات الأمين العام في حينها ينبغي أن يتم وفقا للولايات التي أنشأتها الجمعية العامة.

٩٦ - وبالنسبة إلى الفقرة ١-٣٨، أُعرب أيضا عن رأي مفاده أن "التعويض الجزئي" عن مخصصات الموارد نتيجة لمقرر الجمعية العامة لا يشكل تبريرا ملائما من الأمانة العامة لطلب موارد في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٩٧ - ورحبت اللجنة أيضا بعرض السرد البرنامجي المتعلق بمكتب أمين المظالم في شكل يستند إلى النتائج. وأُعرب عن رأي مفاده أن نطاق الإنجاز المتوقع ومؤشر الإنجاز قد يكون جد واسعا.

٩٨ - وقد أثير التساؤل حول غياب بيانات خط الأساس عن ثلاث من فترات السنتين اللازمة لقياس الأداء، كما أثير التساؤل عن غياب اقتراح بإنهاء بعض النواتج.

الاستنتاجات والتوصيات

٩٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه وبالأحكام الواردة في التصدير والمقدمة:

الجدول ١-٢١

أوصت اللجنة بأن يجري التحديد بقدر أكبر كثيرا في الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

تدرج تحت مؤشر الإنجاز (هـ) '١' بعد عبارة "إصلاحات الأمين العام" عبارة "حسب التكليف الوارد في قرارات الجمعية العامة"، بالنظر إلى أحكام المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

الجدول ١-٣٤

يضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) نصه "(أ) عدد المنازعات المحالة إلى مكتب أمين المظالم التي يتوصل أمين المظالم إلى تسوية لها"؛ ويضاف "(ب)"قبل عبارة" تقلص عدد".

١٠٠ - ولاحظت اللجنة المقترح الوارد في الفقرة ١-٣٠ وأوصت بأن تظل هذه المسألة، عند الاقتضاء، قيد نظر الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين.

١٠١ - وطلبت اللجنة، بصدد الفقرة ١-٣٧، بأن يقدم الأمين العام المزيد من المعلومات إلى الجمعية العامة بشأن الوحدة الإدارية التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام.

١٠٢ - ولاحظت اللجنة أن المقترحات بشأن مكتب أمين المظالم الواردة في الفقرة ١-٦١ والجدول ١-٣٣ هي مقترحات جديدة جاءت بمبادرة من الأمين العام.

١٠٣ - وطلبت اللجنة بأن يتقيد مديرو البرامج تقيدا تاما في إطار الباب ١ بالأنظمة والقواعد التي تحكم التخطيط للبرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية ورصد التنفيذ ووسائل التقييم.

الباب ٢

شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات

١٠٤ - نظرت اللجنة، في جلستيها ١٠ و ١١، المعقودتين في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢، شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.2)).

١٠٥ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٢ في الميزانية ورد على الأسئلة التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

١٠٦ - أُعرب عن التأييد العام للتدابير الإصلاحية التي اتخذتها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في نيويورك، وكذلك لاعتزام إدارة الشؤون الإدارية الاضطلاع، بالتشاور مع إدارة المقار الإقليمية باستعراض إداري شامل لخدمات المؤتمرات في جنيف وفيينا ونيروبي. وينبغي أن تواصل الإدارة اتخاذ خطوات أخرى بهمة، عند إدخالها لتكنولوجيات جديدة، لتحقيق مزيد من الكفاءة والإنتاجية وجودة الخدمات.

١٠٧ -وأُعرب عن الترحيب بالتحسينات التي أُدخلت في عرض البرامج القائم على النتائج، من قبيل وضع أهداف لقياس الأداء. وأُشير إلى أن كثيرا من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لم توضح تماما التغييرات التي يجري السعي لتحقيقها. وكانت بعض مؤشرات الأداء غير موضوعية، ولا سيما عند استخدام الدراسات الاستقصائية، كما لم تكن مترابطة دائما بما فيه الكفاية، ولا سيما بين مجالي التوجيه التنفيذي والإدارة، وبرنامج العمل. ولقد كان من المهم توضيح الحاجة إلى تحسين الإنتاجية، والكفاءة وتقييم الفعالية من حيث التكلفة. وفي الوقت ذاته، أُعرب عن القلق إزاء ضرورة الامتثال لمعايير عبء العمل الحالية. وأُشير إلى الافتقار إلى الأهداف والمقاييس المتعلقة بفترة السنتين السابقة، فيما يتعلق ببعض مؤشرات الإنجاز. وأُعرب عن بعض الآراء التي مفادها أن بعض العوامل الخارجية المحددة، كانت في واقع الأمر داخلية، وبهذه الصفة، فإن إدارتها تندرج في اختصاص الأمين العام. وأُشير إلى الجهود التي تبذلها الإدارة في تحديد المخرجات العقيمة الجدوى، أو ذات الفائدة الهامشية، أو غير الفعالة بطبيعتها. واقتُرح إخضاع المحاضر الموجزة أيضا لاستعراض من هذا القبيل.

١٠٨ -وأعرب بعض الوفود عن آراء مفادها أنه لم تصدر تكليفات بشأن المقترحات المتعلقة بإدماج أمانتي اللجنتين الخامسة والسادسة في الإدارة ووقف إنتاج مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة وأنه يلزم أن تستعرضها الجمعية العامة مرة أخرى وتتخذ إجراء بشأنها. ولوحظ أيضا أن أعضاء اللجنة السادسة لم يقبلوا بعد إدماج أمانة اللجنة في الباب ٢. وأُعرب كذلك عن آراء تؤيد الإدماج. ولوحظ كذلك أن المقترحات المتعلقة بأنشطة المكتبة والواردة في سياق الباب ٢ لم تكن متمشية مع توجيهات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وقُدم اقتراح مفاده أن من الأفضل إدراج هذه الأنشطة في الباب ٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

١٠٩ -ولوحظ أن مقترحات الميزانية لم تخصص اعتمادا لتقديم خدمات المؤتمرات للأجهزة التشريعية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وأُعرب عن آراء مفادها أن على الأمم المتحدة التزاما مستمرا بتوفير تلك الخدمات للاتفاقيتين في إطار الصلة المؤسسية بين الأمم المتحدة والاتفاقيتين وهو ما أيدته الجمعية العامة منذ أول الأمر، في قراريها ٥٠/١١٥ و ٥٢/١٩٨.

١١٠ -وأُعرب عن آراء مفادها أن الميزانية البرنامجية المقترحة لم تتناول مسألة إيجاد حل شامل فيما يتعلق بتوفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات الأفرقة الإقليمية والتجمعات الرئيسية

الأخرى للدول الأعضاء، وأنه يتعين على الأمين العام أن يقدم المقترحات المناسبة بما يتفق مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ باء.

١١١ -وأشير إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، في سياق الباب ٢. وأُعرب عن رأي يقول بضرورة مواصلة تلك الجهود بصورة متسقة وشاملة وبما يتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

الاستنتاجات والتوصيات

١١٢ - أحاطت اللجنة علما بالاقتراح الداعي إلى إدماج الأمانتين الفنيتين للجنتين الخامسة والسادسة في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، وأوصت بأن تواصل الجمعية العامة النظر في الاقتراح في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أثناء دورتها الثامنة والخمسين.

١١٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢-٥، أشارت اللجنة إلى أنه يتعيَّن على الجمعية العامة أن تنظر في الاقتراح المتعلق بخدمات المكتبة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أثناء دورتها الثامنة والخمسين.

١١٤ - ولاحظت اللجنة أن التدابير الرامية إلى تحسين أداء توفير الخدمات للمؤتمرات والتي تنفذ في المقر، عقب إجراء استعراض داخلي شامل للمقر، واتخاذ قراري الجمعية العامة ٢٨٣/٥٧ باء و ٣٠٠/٥٧، يُعتزم تطبيقها في مراكز عمل أخرى، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام العمل حسب ذلك، عملا باقتراحه المحدد في الفقرة ٢-٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١١٥ - وحثَّت اللجنة على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة، وأن يتجلى هذا الاهتمام بصورة أفضل في الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المقترحة. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الترجمة الفورية والاجتماعات والنشر (الفقرة ٢-٤٣)، أعربت اللجنة عن أسفها، بصفة خاصة، لعدم وجود مؤشرات إنجاز ومقاييس أداء تتعلق بإنتاج وتوزيع وثائق الهيئات التداولية في مواعيدها، باللغات الرسمية الست للمنظمة.

١١٦ - ولاحظت اللجنة بقلق الافتقار إلى سرد يدعم إعادة تصنيف الوظائف إلى رتب أعلى والمقترحة في هذا الباب.

١١٧ - ولاحظت اللجنة أن كثيرا من التدابير المتخذة ترمي إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية، ومع ذلك لم يُشِر إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية إلا قليل من الإنجازات المتوقعة كما لم تشر إليها مؤشرات الإنجاز.

١١٨ - وأشارت اللجنة إلى البيان الوارد في الجدول ٢-٤٦، تحت عنوان الإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ومؤداه أن الإدارة ترصد أداء موظفي اللغات بالنسبة لمعايير عبء العمل الحالية، وتوصي بأن تُزود الجمعية العامة بهذه المعلومات في دورتها الثامنة والخمسين، ومستقبلا، في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية ريثما يتم اعتماد معايير جديدة لعبء العمل.

١١٩ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢، شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مع إدخال التعديلات المبينة أدناه:

الجـــــداول ٢-١٥ و ٢-١٧ و ٢-١٩ و ٢-٢٢ و ٢-٢٤ و ٢-٢٦ و ٢-٣٣ و ٢-٣٥ و ٢-٤١ و ٢-٤٣

تضاف عبارة "زيادة الإنتاجية" تحت كل من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الجدول ٢-٩

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه:

"(ج) تحسين أداء خدمات المؤتمرات في نيويورك وجميع مراكز العمل".

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) نصه:

"(ج) '١' استخدام التكنولوجيا في العمليات الأساسية بأقصى قدر من الكفاءة؛

'٢' اقتراحات مستكملة عن معايير عبء العمل، والكفاءة ومؤشرات الأداء ذات الصلة؛

'٣' إصدار نشرات الأمين العام المستكملة التي تبين الصلة بين المقر ووحدات خدمات المؤتمرات في مراكز العمل الأخرى".

الجدول ٢-١٣

تُحذف الحاشية "(أ)" وتحت عبارة الهدف الواردة بعد عبارة "اللجنتين الثانية والثالثة" يحذف مؤشر الحاشية "أ".

يضاف مؤشر إنجاز جديد ٣(ج) نصه: "(ج) عرض الوثائق في حينها مع المراعاة التامة لقاعدة الأسابيع الستة".

الجداول ٢-١٧ و ٢-١٩ و ٢-٢٤ و ٢-٢٦ و ٢-٣٣ و ٢-٣٥ و ٢-٤١ و ٢-٤٣

تحت عنوان مؤشرات الإنجاز (مقاييس الأداء)، يستعاض عن عبارة "٢٠٠٤-٢٠٠٥: تحدد فيما بعد من خلال دراسة استقصائية" بعبارة "٢٠٠٤-٢٠٠٥: سيتم تحديد ٩٠ في المائة من خلال دراسة استقصائية".

الجداول ٢-١٥ و ٢-٢٢ و ٢-٣١ و ٢-٣٩

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه: ويعاد ترتيب الحروف الحالية تبعا لذلك.

"(ج) تحسين التقيُّد بالمواعيد الزمنية لإنتاج وتوزيع وثائق الهيئات التداولية باللغات الرسمية الست للمنظمة"؛ ويعاد ترتيب الحروف الحالية تبعا لذلك.

يضاف مؤشر إنجاز جديد نصه: "كمية وثائق الهيئات التداولية ونسبتها المئوية التي يتم إنتاجها وتوزيعها باللغات الرسمية الست للمنظمة في غضون المواعيد الزمنية المقررة"؛ ويعاد ترتيب الحروف الحالية تبعا لذلك.

الفقرات ٢-٣٣ (أ) ٢(د)

يضاف عنصر النشاط التالي: "٣(د) اجتماعات الأفرقة الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، استنادا إلى الممارسة الحالية، على أن يوضع في الاعتبار مواصلة الجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والخمسين، وفقا للقرار ٥٧/٢٨٣ باء".

الجدول ٢-١٥

ضمن النص المتعلق بمؤشر الإنجاز (أ)، وبعد عبارة "القواعد ذات الصلة" تضاف عبارة "ولا سيما قاعدة الأسابيع الستة لتقديم الوثائق".

الجدول ٢-١٧

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) نصه: "(ب) عرض الوثائق في الوقت المناسب، مع مراعاة قاعدة الأسابيع الستة"، ويضاف حرف (أ) قبل المؤشر السابق.

الفقرة ٢-٤٣

في الجملة الثالثة وبعد عبارة "نظام الوثائق الرسمية (ODS)" تُضاف العبارة التالية "دون التأثير سلبا على جودة الخدمات المقدمة وكمية الوثائق التي تطلبها الدول الأعضاء، استنادا إلى الممارسة الحالية، وعلى أن يوضع في الاعتبار مواصلة الجمعية العامة النظر في هذه المسألة، أثناء دورتها الثامنة والخمسين وفقا للقرار ٥٧/٢٨٣ باء".

الفقرة ٢-٤٥

يضاف الناتج التالي:

"٦' اجتماعات الأفرقة الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى على أساس الممارسة المعمول بها، مع مراعاة نظر الجمعية العامة في هذه المسألة خلال دورتها الثامنة والخمسين، وفقا للقرار ٥٧/٢٨٣ باء".

الفقرة ٢-٤٦

في الجملة الثالثة، بعد عبارة "تبلغ ٢٠٠ ٤٥٩ دولار" تضاف عبارة "دون التأثير سلبا على جودة الخدمات المقدمة أو كمية الوثائق التي تطلبها الدول الأعضاء".

الجداول ٢-٢٢ و ٢-٣١ و ٢-٣٩

ضمن النص المتعلق بمؤشر الإنجاز (أ) وبعد عبارة "وفقا للقواعد ذات الصلة"، تضاف عبارة "وبخاصة فيما يتعلق بقاعدة الأسابيع الستة لإصدار وتوزيع وثائق الهيئات التداولية باللغات الرسمية الست للجمعية العامة في آن واحد".

الجداول ٢-٢٤ و ٢-٣٣ و ٢-٣٥ و ٢-٤١ و ٢-٤٣

يضاف إنجاز متوقع جديد (ب) نصه: "(ب) عرض الوثائق في الوقت المناسب مع مراعاة قاعدة الأسابيع الستة"، ويضاف حرف (أ) قبل الإنجاز المتوقع السابق.

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) نصه: "(ب) درجة الرضا المعبَّر عنه من الدول الأعضاء عن عرض الوثائق في الوقت المناسب"، ويضاف حرف (أ) قبل مؤشر الإنجاز السابق.

١٢٠ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تنظر في دورتها الثامنة والخمسين في مسألة توفير خدمات المؤتمرات للأجهزة التشريعية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير

المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

الباب ٣

الشؤون السياسية

١٢١ - نظرت اللجنة، في جلستها ١١ المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect. 3)).

١٢٢ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٣ ورد على الاستفسارات التي وجهت في أثناء نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

١٢٣ - أُعرب عن رأي مؤداه أن عمل إدارة الشؤون السياسية يشكل لبنة رئيسية في صرح الأمم المتحدة وأحد ركائزه الجوهرية. وتبدت آراء مؤيدة للإجراءات المتخذة صوب منع نشوب الصراعات واحتوائها وفضها. وأشير إلى أن المجتمع الدولي يتوقع أن يُتخذ مزيد من الإجراءات العملية مستقبلا لمنع نشوب الصراعات واحتوائها وفضها.

١٢٤ - ورحبت اللجنة باعتزام الأمين العام التركيز على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات. وسلمت اللجنة أيضا بأن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات من شأنه أن يسهم في تنفيذ ولاية إدارة الشؤون السياسية على نحو فعال.

١٢٥ - وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في فض الصراعات بالسبل السلمية وفي إحلال السلام وبناء السلام.

١٢٦ - وأُعرب عن التقدير والتأييد للعمل الجليل الذي تؤديه الإدارة في مجالات تقديم المساعدة الانتخابية. وأُبدي أيضا تشجيع لتطوير النقاط المرجعية الخاصة بالعمليات الانتخابية. وأُبدي رأي مؤداه أنه لا بد من بذل قصارى الجهد لتلبية جميع الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الانتخابية.

١٢٧ - وأُعرب عن التأييد للعمل الذي تؤديه الإدارة في خدمة مجلس الأمن ودعما لأعماله. وأُشير إلى أن مسؤولية الإدارة عن خدمة مجلس الأمن ودعم أعماله تغيرت إلى حد كبير

باتخاذ مجلس الأمن قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي. وأُعرب عن التأييد لتعزيز لجنة مكافحة الإرهاب ومساندتها على أداء دور رئيسي في مكافحة الإرهاب الدولي.

١٢٨ - وأُعرب عن رأي مؤداه أن الشعب الفلسطيني ما برح في حاجة إلى المساعدة الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأُعرب أيضا عن رأي يقول بوجوب إعادة توزيع الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بقضية فلسطين وإعادة توجيهها للأنشطة التي يمكن أن تسهم مباشرة في تحقيق رفاه الشعب الفلسطيني.

١٢٩ - وتبدى التأييد للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأُعرب عن التأييد لإجراء مشاورات بصفة منتظمة فيما بين اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. كما أُعرب عن رأي مؤداه أن الزيارات الدورية التي تقوم بها وفود من اللجنة الخاصة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ليس لها لزوم.

١٣٠ - وأُعرب عن رأي آخر يقول بأن مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ما برح يؤدي، سواء بمفرده أو في إطار اللجنة الرباعية، دورا هاما في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وجرى التسليم أيضا بأن المنسق الخاص يمكنه أن يضطلع بدور هام في تنفيذ الاقتراحات الواردة في ''خريطة الطريق'' الداعية إلى إيجاد حل سلمي دائم للصراع بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

١٣١ - وشددت اللجنة على ضرورة إبقاء الدول الأعضاء على علم بالعمل الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة الخاص دعما للسلام في الشرق الأوسط، مما يتأتى بوجه خاص من خلال إدراج نشرات صحفية على صفحة الإدارة على شبكة الإنترنت وموالاة ممارسة عقد جلسات إحاطة شهرية لمجلس الأمن.

١٣٢ - وأُشير إلى أن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء والعوامل الخارجية ليست واضحة ومن ثم تحتاج مزيدا من الصقل. وأُشير أيضا إلى أنه كان ينبغي ألا يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أي ذكر لوقف إصدار ''مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة'' بدون صدور قرار محدد بهذا الشأن عن الجمعية العامة.

١٣٣ - ووجهت اللجنة الانتباه إلى حكم ورد في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن تعيين ممثل خاص للعراق و لم يُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات والتوصيات المبينة أدناه، وبالأحكام الواردة في التصدير والمقدمة.

١٣٥ - وأكدت اللجنة على ضرورة امتثال مديري البرامج الواردة في هذا الباب للبند ٥-٦ والقاعدة ١٠٥-٦ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم.

الفقرة ٣-٧

بعد عبارة و "المزيد من التغييرات (A/57/387)"، تضاف عبارة "الموافق عليه في الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠".

الفقرة ٣-١٦

تُحذف من الجملة الرابعة عبارة "لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت".

الجدول ٣-١٣

في نهاية مؤشر الإنجاز '١'، تضاف عبارة "بالوسائل السلمية".

في مؤشر الإنجاز '٢'، تضاف بعد كلمة "التي" عبارة "توجد بها صراعات أو حالات صراع والتي".

تُحذف من مؤشر الإنجاز '٢' عبارة "بما في ذلك التعاون مع الشركاء".

البرنامج الفرعي ٢

١٣٦ - أوصت اللجنة بأن تكفل الأمانة العامة سرعة النظر بشكل واف في الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الانتخابية بناء على الاعتماد المخصص لذلك الغرض في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

البرنامج الفرعي ٣

١٣٧ - أوصت اللجنة بالإسراع بإنشاء قاعدة المعلومات المتكاملة المتعلقة بأنشطة مجلس الأمن.

الجدول ٣-١٩

بعد عبارة "الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" الواردة في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف عبارة "وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة".

يُدرج ما يلي باعتباره مؤشرا من مؤشرات الإنجاز: "مدى كفاءة الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخاصة وإلى حلقاتها الدراسية والجمعية العامة؛ ومدى فعالية البحوث والدراسات التحليلية والتقارير المتعلقة بالأحوال في الأقاليم المذكورة؛ ومدى فعالية حملات الدعاية".

بعد عبارة "الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" الواردة في نهاية الهدف ٢، تضاف عبارة "وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة".

الفقرة ٣-٤٤ (د)

يستعاض عن نص الفقرة الفرعية (د) بالنص التالي: "وأن الدول القائمة بالإدارة ستتعاون مع اللجنة الخاصة في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة".

الفقرة ٣-٤٧

في الجملة الأخيرة تدرج بعد كلمة "للشرعية" عبارة "والمشروعية الدوليتين".

الفقرة ٣-٤٧

تضاف في نهاية الفقرة عبارة "وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

تُحذف من مؤشر الإنجاز '١' عبارة "حسبما يتضح من نمط التصويت على القرارات ذات الصلة".

الجدول ٣-٢٥

تُحذف من مؤشري الإنجاز (ب) '١' و '٢' عبارة "غير خلافية".

١٣٨ - وأوصت اللجنة بأن تقوم إدارة الشؤون السياسية بصياغة مؤشرات إنجاز أكثر تحديدا وأكثر قابلية للقياس حيث أن عدد الاجتماعات لا يشكل، في رأيها، مؤشر إنجاز ذي شأن.

الباب ٤

نزع السلاح

١٣٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٢ المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٤٠ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٤ ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

١٤١ - رحبت اللجنة بعرض السرد البرنامجي للباب ٤ كما ورد في شكل الميزانية القائمة على النتائج. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للجهود التي تبذلها إدارة شؤون نزع السلاح في ميدان نزع السلاح. وحظي بالتأييد عمل الإدارة في مجال أسلحة الدمار الشامل بوجه خاص، دون أن ينتقص ذلك من عملها المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ولوحظ أن ثمة حاجة إلى تقديم مزيد من التبرير فيما يتعلق بالمهام الجديدة المندرجة في إطار البرنامج الفرعي ٢، وتحديدا احتمالات عقد مؤتمرات إضافية بشأن أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق السياسات العامل المعني بالإرهاب. والولايات الإضافية المطلوبة من الجمعية العامة. ولوحظ أيضا أنه لا يوجد مبرر واضح لزيادة الموارد المطلوبة. وطرحت ملاحظة مماثلة فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ بشأن زيادة التوقعات المرتبطة بالمشاريع والاستشاريين والأنشطة والمناسبات المتصلة بنزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

١٤٢ - ورئي وجوب إجراء تحسينات من أجل تعزيز البرنامج الفرعي المتصل بالسلم والأمن، وإيلاء المزيد من الدعم لمجال تكنولوجيا المعلومات واستحداث المواقع الإلكترونية، فضلا عن دعم القدرة اللازمة لتنفيذ ولاية الإدارة بالموارد الملائمة.

١٤٣ - ولوحظ أن تمويل الأنشطة في المقر سيزداد رغم ثبات مستوى الملاك الوظيفي، وبالتالي قد لا تكون ثمة حاجة واضحة إلى زيادة الموارد. ورئي أنه في حال استمرار عدم الاتفاق في لجنة نزع السلاح على برنامج عمل، سوف يكون من المنطقي التماس التخفيضات في إطار البرنامج الفرعي ١ نظرا لثبات مستويات ملاكه الوظيفي.

١٤٤ - وأشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٧/٦٥ بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، وسُئل عن السبب الذي دعا إلى إسقاطه من السرد البرنامجي. ورئي أن وقف العمل "بمرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة" وبالنواتج لم يكن مندرجا بالكامل في إطار المتوخى في

الفقرة ٩ من القرار ٥٧/٢٤ بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة والقرار ٥٧/٣٠٠ بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات.

١٤٥ -وطرحت استفسارات حول إنهاء النواتج، وقدمت تبريرات للزيادة المقترحة في عدد الوظائف وما إذا كان قد تم استكشاف خيارات لإعادة توزيع الوظائف ورئي أن الفقرة ٤-٣٨ أسقطت إشارات إلى النواتج الناشئة من الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفيما يتعلق بالمراكز الإقليمية، أعرب عن القلق لكون العامل الخارجي المذكور في الفقرة ٤-٤٢ (ج)، التي تنص على أنه ''سوف يجري التعهد بتمويل من خارج الميزانية والمساهمة به في حينه (وأنه قد تتبين الأهمية الحاسمة لهذا العامل في ضوء الانهيار الظاهر للمساهمات المقدمة إلى المراكز الإقليمية)''، قد يؤثر في تنفيذ الولايات ذات الصلة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٤، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بإدخال التعديلات المبينة أدناه.

١٤٧ - وسلمت اللجنة بأهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لدى المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح.

١٤٨ - في الفقرة ٤-٣٩، يستعاض عما هو وارد في الأسطر من السادس إلى التاسع بعد "ومواقع الموارد التالية على شبكة الإنترنت:" بما يلي: "جمع المعلومات عن التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل؛ وتوفير المعلومات للدول الأعضاء عن التشريعات الوطنية بشأن نقل الأسلحة والمعدات العسكرية والاستعمال المزدوج للسلع والتكنولوجيا؛"

١٤٩ - وأحاطت اللجنة علما بأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية مشددة ما زال يشكل الهدف النهائي لكل الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح وأن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، ما زالت تشكل الشاغل الرئيسي.

١٥٠ - وأوصت اللجنة بأن تقدم الإدارة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين معلومات إضافية عن الاحتياجات المتزايدة لإدارة الموقع على الإنترنت في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد مستعملي موقع الإدارة على الإنترنت بـ ١٠ أشخاص في اليوم فقط، على النحو المبين في الجدول ٤-١٦.

الباب ٥

عمليات حفظ السلام

١٥١ -نظرت اللجنة، في جلستها ١٢ المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٥، عمليات حفظ السلام، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ A/58/6 ((Sect.5)).

١٥٢ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ٥ ورد على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

١٥٣ -أعرب المتكلمون عن تقديرهم للجهود التي تبذل لتحسين قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على التصدي لطائفة واسعة من حالات الصراع؛ وللقيام بتخطيط وإنشاء وإدارة وتوجيه عمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة. ويتعين دعم التحسينات التي يتم إدخالها في مجال القدرة والبنية، بما يقابلها من الموارد. وفيما يتعلق بتنفيذ الميزانية القائمة على النتائج لا تزال هناك حاجة إلى إجراء بعض التحسينات: وكان جليا أنه مع تحقق بعض التقدم في العرض على أساس النتائج، إلا أنه يمكن زيادة صقل مؤشرات الإنجاز بغية تقييم الأداء بصورة أفضل. وينبغي أن تحدد الإنجازات المتوقعة للتوجيه التنفيذي والإدارة، النتائج التنظيمية بصورة أكثر تفصيلا. وجرت الإشارة إلى استصواب استحداث مؤشر للأداء فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي للموظفين.

١٥٤ -وجرت الإشارة إلى أنه في الفقرة ٣-٣ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/57/6/Rev.1 و Corr.1) ذُكر أنه سيولى اهتمام خاص لزيادة فهم القضايا الجنسانية والتوازن الجغرافي والاعتراف بها، في عمليات حفظ السلام وقد اختفى هذا العنصر المهم للتوزيع الجغرافي العادل في الفقرة ٥-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأعرب عن رأي مفاده ضرورة إدراج تلك العناصر المهمة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل في سرد الميزانية البرنامجية، وفي الجدول ٩-٥ ينبغي تعديل الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز وفقا للفقرة ٣-٣ من الخطة المتوسطة الأجل.

١٥٥ -وأعرب عن القلق فيما يتعلق بتحديد عدد من العوامل الخارجية. وأعرب عن رأي مفاده أن بعض العوامل الخارجية هي في الواقع داخلية، بينما يقع البعض الآخر خارج نطاق سيطرة الأمانة العامة. وأشير إلى العوامل الخارجية المذكورة في الفقرتين ٥-٢٩ و ٥-٣٩.

١٥٦ -وفيما يتعلق بالاستعراض العام للباب، أعرب عن رأي مفاده ضرورة حذف الجملة الأولى والجملتين الأخيرتين من الفقرة ٥-٩ وأن تشمل الفقرة الجملة الثانية فقط ونصها كالتالي ''لاحظت الجمعية العامة، في قرارها ٥٧/٣٠٠ اقتراح الأمين العام (A/57/387 و Corr.1)، بنقل مهام وموارد قسم الخرائط من إدارة شؤون الإعلام إلى إدارة عمليات حفظ السلام، وقررت النظر في الاقتراح في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥''.

١٥٧ -وفي إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، أشير إلى أنه يمكن إعادة صياغة نص الفقرة ٥-٢٢ ليتفق تماما مع الجدول ٥-١٠. ولذا فقد يكون من المفيد ضم الجملتين الأوليين وذلك بإدخال كلمة ''و'' بين عبارتي ''الأمين العام'' و ''الموارد غير المتصلة بالوظائف''.

١٥٨ -وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، العمليات؛ لوحظ أن مقاييس الأداء لم تعكس أي تغيير فيما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وأُعرب عن رأي مفاده أنه يمكن التعجيل بالوقت اللازم لاستكمال عملية التخطيط للبعثة بما يتفق مع مطالب مجلس الأمن لتصبح أقل من عشرة أسابيع. وأعرب عن رأي مفاده ضرورة تقصير الفترة قدر الإمكان. وأثيرت استفسارات أيضا عن السبب في عدم تمكن البعثة من تلبية سوى ٨٠ في المائة من المعايير القياسية المتعلقة بتنفيذ الولاية في غضون الإطار الزمني. والتمست إيضاحات عن الموعد الذي يمكن فيه تلبية نسبة الـ ٢٠ في المائة من المعايير الباقية.

١٥٩ -وفيما يتعلق بالفقرة ٥-٢٦ أعرب عن رأي مفاده إمكانية حذف الجملتين الأوليين والجملتين الأخيرتين؛ ليصبح نص الفقرة: ''لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٣٠٠، اقتراح الأمين العام بنقل مهام وموارد قسم الخرائط من إدارة شؤون الإعلام إلى إدارة عمليات حفظ السلام، مع الإبقاء على الخدمات التي تقدم في الوقت الراهن إلى المستخدمين من خارج إدارة عمليات حفظ السلام، وقررت النظر في الاقتراح في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥''. وطرح سؤال بشأن المزايا التي ستنجم عن نقل قسم الخرائط.

١٦٠ -وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، دعم البعثات، لوحظ أن مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء قد وضعت بصورة جيدة وأظهرت تقدما من فترة سنتين إلى فترة أخرى. واقتُرح ضرورة متابعة ذلك العرض في البرامج الفرعية الأخرى في الإدارة. وجرى التشديد على أهمية زيادة سرعة عملية تصفية البعثة وتسوية مطالبات البلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب. وأُشيد بقرار إدراج مؤشرات الإنجاز هذه في البرنامج الفرعي ٢، نظرا لأنها أساسية لمشاركة البلدان النامية في عملية حفظ السلام المقبلة.

١٦١ - وأُثني على الإدارة لقيامها بشغل الوظائف تماما، وأشير إلى ضرورة إيلاء الأولوية للموظفين من البلدان المساهمة بقوات نظرا لإسهامها في أعمال حفظ السلام.

١٦٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، المشورة المتعلقة بالشؤون العسكرية والشرطة المدنية والتخطيط، جرى الترحيب بالجهود المبذولة لتعزيز أمن وسلامة القائمين بحفظ السلام في الميدان. ومن الضروري تعزيز قدرة الأمم المتحدة على نشر عمليات حفظ السلام في غضون ثلاثين يوما أو تسعين يوما بيد أن ذلك يعتمد على ثلاثة جوانب هامة ومترابطة للنشر السريع وهي الأفراد وجاهزية العتاد، والتمويل.

١٦٣ - وجرى التسليم بالحاجة إلى مواصلة الحوار بين الإدارة والدول الأعضاء بشأن الطريقة التي يمكن بها زيادة تحسين قدرة النشر السريع لعناصر العسكريين والشرطة المدنية والعناصر المدنية في عمليات حفظ السلام.

١٦٤ - وأُعرب عن رأي مفاده ضرورة تحسين مقاييس الأداء الواردة في الجدول ٥-١٦ وذلك بالإشارة إلى عدد الدول الأعضاء التي أمكن حشدها في الترتيبات الاحتياطية، وتوضيح النسبة المئوية العامة لاستخدام الآلية.

١٦٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، أُثيرت استفسارات بشأن الصلة بين مؤشر الإنجاز والإنجاز المتوقع الوارد في الجدول ٥-١٨. بيد أنه أُشير إلى أن الاحتياجات الدنيا لبعثات التقييم المشتركة بين الوكالات، نجمت عن الحد من الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة للبلدان المتضررة.

١٦٦ - وفي إطار دعم البرنامج، أُعرب عن رأي مفاده وجوب حذف البند (ب) الوارد في الجملة الثالثة من الفقرة ٥-٤٣ نظرا لأن الاقتراح الوارد فيه يتعارض مع الحكم الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٤.

١٦٧ - وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، أُشير إلى أن ولاية البعثة تتمثل في تقديم تقارير عن حوادث عدم امتثال الأطراف لاتفاقات وقف إطلاق النار والسلام. ولذا يتعين أن تشير مؤشرات الإنجاز الواردة في الجدول ٥-٢٣ إلى مدى فعالية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في التصدي لحالات عدم امتثال الأطراف لاتفاقات وقف إطلاق النار والسلام، والحوادث التي تقع في منطقة الفصل/الخط الأزرق. وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، والوارد في الجدول ٥-٢٧ فينبغي أن يشير إلى كيفية تحسين الفعالية والكفاءة.

١٦٨ -أُعرب عن القلق بشأن الطلب الوارد من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بخصوص تأخير ورود مشتريات البعثة من الأثاث والمعدات. ولوحظ أن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة قد قامت بعملها بدون هذه النفقات، وأنها لم تقدم سببا مقنعا لضرورة ذلك.

١٦٩ -وفيما يتعلق بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، لوحظ أن الاقتراح الوارد في الفقرة ٥-٥٨، والذي يقدم إيضاحا للزيادة الواردة في بند وجوه الإنفاق غير المتصلة بالوظائف، لم يستجب للولاية التشريعية. وأُشير إلى أن الزيادة في الإنفاق تتعلق بتعزيز تدابير الأمن لموظفي الأمم المتحدة وتتفق مع الزيادة العامة في نفقات عمليات حفظ السلام في ذلك الصدد.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٠ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٥، عمليات حفظ السلام، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه وبالأحكام الواردة في التصدير والمقدمة.

الفقرة ٥-٥

قبل الجملة الأخيرة، تُضاف الجملة التالية: "ستواصل الإدارة أيضا تحسين تمثيل الدول الأعضاء الممثلة بأقل من اللازم وغير الممثلة، في التعيينات المقبلة"؛

في الجملة الخامسة؛ تحذف لفظة "أيضا".

الجدول ٥-٩

تحت الإنجاز المتوقع (ج) ومؤشر الإنجاز (ج)، وبعد عبارة "المسائل الجنسانية"، تضاف عبارة "وتوازنها الجغرافي"؛

الجدول ٥-١٢

تحت مؤشر الإنجاز "١"، مقياس الأداء (الهدف ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، يُستعاض عن عبارة "عشرة أسابيع" بعبارة "ثمانية أسابيع"؛

تحت مؤشر الإنجاز "٢"، مقياس الأداء (الهدف ٢٠٠٤-٢٠٠٥)؛ يستعاض عن عبارة "٨٠ في المائة من المعيار القياسي" بعبارة "١٠٠ في المائة من المعايير القياسية في غضون الإطار الزمني المتوقع".

الجدول ٥-١٤

تحت مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، مقياس الأداء (الهدف ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، يُستعاض عن عبارة "٦ شهور" بعبارة "٤ شهور".

الجدول ٥-١٦

تعاد صياغة نص مؤشر الإنجاز (أ) '٢' ليصبح كالتالي: "زيادة في عدد الدول الأعضاء التي أبرمت معها الأمانة العامة ترتيبات احتياطية".

تحت مؤشر الإنجاز (ب)، تعاد صياغة مقاييس الأداء ليصبح نصها كالتالي:

"٢٠٠٠-٢٠٠١: - في المائة من جميع احتياجات نشر الأفراد، التي تم الوفاء بها باستخدام نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية ومستويات النشر السريع أو الموجودة في قائمة قيد الطلب

"تقدير ٢٠٠٢-٢٠٠٣: - في المائة من جميع احتياجات نشر الأفراد التي تم تلبيتها باستخدام نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية ومستويات النشر السريع أو الموجودة في قائمة قيد الطلب

"الهدف ٢٠٠٤-٢٠٠٥: - في المائة من جميع احتياجات نشر الأفراد التي تم تلبيتها باستخدام نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية ومستويات النشر السريع أو الموجودة في قائمة قيد الطلب".

الفقرة ٥-٢٩

تحذف الفقرة ٥-٢٩.

الفقرة ٥-٣٩

يُستعاض عن الفقرة ٥-٣٩ بما يلي: "يتوقع أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه والإنجازات المتوقعة مع افتراض أن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ستحصل على مستوى كاف من الموارد للاستجابة لولايات الجمعية العامة ومجلس الأمن".

١٧١ - شددت اللجنة على ضرورة امتثال مدراء البرامج في إطار هذا الباب للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم.

الباب ٦

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

١٧٢ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٤ المعقودة في ١٩ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٦، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.6)).

١٧٣ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٦، ورد على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٧٤ - أُعرب عن رأي مفاده أن أنشطة الفضاء الخارجي تنطوي على إمكانيات كبيرة للإسهام في تحسين ظروف الحياة وحماية بيئة الأرض. وأُعرب أيضا عن رأي يشدد على الأهمية الفائقة لمعالجة أنشطة التعاون الدولي من منظور عالمي وطويل الأمد بهدف الإسهام بشكل يعود بالفائدة على المجتمع بأكمله وكفالة أن يتمتع الناس بالمكاسب التي توفرها أنشطة الفضاء الخارجي أنّى وجدوا، وليس فقط في البلدان التي تدير هذه الأنشطة. وفي هذا السياق، أُفيد عن وجوب منح الأولوية للأنشطة المتصلة بالإنجاز المتوقع (ب) الوارد في الجدول ٦-٥.

١٧٥ - ولوحظ أن تكنولوجيا الفضاء مهمة في سد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لأنها تعرِّض البلدان النامية لأكثر التكنولوجيات المتاحة تقدما. وأُعرب عن رأي مفاده أن مسألة زيادة استفادة البلدان النامية من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تنفيذ بعض توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، لا سيما في مجالات التصحر والوقاية والمساعدة فيما يتعلق بالأمراض والكوارث، الواردة في الإنجاز المتوقع (ج) من الجدول ٦-٥، تحتاج أيضا من مكتب شؤون الفضاء الخارجي اهتماما متوازنا.

١٧٦ - كما أُعرب عن خيبة أمل لعدم اقتراح المكتب إنهاء أي من النواتج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد أُبلغت اللجنة بأن المكتب عمد فعلا إلى استعراض وتحديد عدد من النواتج المزمع إنهاؤها.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٦، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٧٨ - أوصت اللجنة كذلك بأن يواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي استعراض برنامج عمله وأن يتقدم، عند الاقتضاء، بمزيد من المقترحات حول إمكانية تبسيط الاجتماعات لإتاحة النظر في برنامج العمل على صعيد الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

الباب ٨

الشؤون القانونية

١٧٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٢ المعقودة في ١٨ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٨، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (الباب ٨)).

١٨٠ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٨، ورد على الأسئلة التي أثيرت أثناء النظر في باب من الميزانية.

المناقشة

١٨١ - جرى الإعراب بصفة عامة عن التأييد للنتائج العالية الجودة التي أنجزها مكتب الشؤون القانونية وكفاءة الخدمات التي قدمها، لا سيما خدمات قاعدة البيانات المتعلقة بعرض المعاهدات إلكترونيا، ومواقع الشبكة التي تعرض الأعمال المتعلقة بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

١٨٢ - وأعرب عن الارتياح لما اتسم به عرض الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة من جودة بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الجيدة الإعداد والقابلة للقياس. ورحبت اللجنة باستعراض النواتج التي حققها المكتب، واقترحت حذف ١٢٧ من النواتج التي فات أوانها أو أصبح تأثيرها هامشيا، في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٨٣ - وأُعرب أيضا عن الارتياح، تأييدا للميزانية المقترحة، لا سيما ما أتاحته من مرونة من حيث ترشيد الموارد من أجل مواجهة التحديات الجديدة التي تثيرها التغيرات في الأولويات. وأُعرب عن الترحيب بالتنقلات المقترحة في قسم المعاهدات بغية تعزيز عمل

شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وشعبة الشؤون القانونية العامة، والترحيب بمقترح تعزيز قدرات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

١٨٤ -ولاحظت اللجنة ما قام به المكتب من عمل، لمتابعة التوصيات المقدمة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون القانونية E/AC.51/2002/5. وأُعرب عن الارتياح بصفة خاصة للإجراءات المقترح اتخاذها لتنفيذ التوصية ١٥ الواردة في الجدول ٨-٢٣، والتي تتناول ضرورة استعراض احتياجات لجنة القانون التجاري الدولي من الموارد، المترتبة على زيادة عدد الأفرقة العاملة. بيد أن اللجنة أعربت عن قلقها لعدم وجود سياسة عامة، ولانعدام الدقة وعدم اقتراح إطار زمني للتوصية ٤ (ب)، المتعلقة بالمساعدة القانونية المقدمة إلى عمليات وبعثات حفظ السلام.

١٨٥ -وأُعرب عن القلق للتقليص المقترح لبعض المهام وما سيترتب على عمليات التقليص هذه من آثار، وعلى وجه الخصوص تأثيرها على البرنامج الفرعي ٣ 'التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه'، والبرنامج الفرعي ٦ 'حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها'. وأعرب عن رأي مفاده أن احتياجات المحكمة الإدارية من الموارد يجب أن تنعكس في جزء آخر من الميزانية البرنامجية المقترحة، من أجل كفالة استقلال المحكمة. كما أعرب عن رأي آخر مفاده أن الباب ١ 'السياسات والتوجيه والتنسيق عموما' ربما يكون الموقع الأكثر ملاءمة للموارد التي يمكن رصدها للمحكمة الإدارية. وأُبلغت اللجنة بأن الموارد المتعلقة بالمحكمة أدرجت في الباب ٨ لأسباب إدارية بحتة، وأن التعامل المشترك بين مكتب الشؤون القانونية والمحكمة يتصل بأكمله بالمسائل الإدارية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن مكتب الشؤون القانونية يحترم استقلال المحكمة، وعليه لم تجر مناقشات عن الجوانب الفنية لعملها. وأعرب عن القلق أيضا بشأن تأخر العمل في المحكمة الإدارية وتراكمه ومدى فعاليته.

١٨٦ -وفي ما يتعلق بإمكان عودة اللجنة المخصصة المكلفة بالنظر في وضع اتفاقية لحظر استنساخ البشر إلى الانعقاد خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أعرب عن القلق لأن بنود الميزانية لم تشر إلى توفر موارد كافية.

١٨٧ -وأعرب عن رأي يقول بأنه طالما أن الأمم المتحدة لم تنتسب للمحكمة الجنائية الدولية، فإنه لا يجب أن تنفق موارد الميزانية العادية على أية أنشطة ذات صلة بالمحكمة.

١٨٨ -وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، أشير إلى أنه بينما يجوز لمكتب الشؤون القانونية إسداء المشورة إلى الهيئات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة، بشأن ''وضع بيانات القانون الدولي العام وتحليل مسائل قانونية معينة''، فإن تقديم هذه المشورة إلى سواها من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الجماهيرية لا يدخل ضمن ولاية المكتب. وأعرب عن رأي مفاده أن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بعملها في إطار ولايتها ينبغي ألا تفسر

ممارسات وقواعد الدول المتعلقة بقانون البحار. وأكدت الأمانة على أن إجراءاتها لا تنطوي على أحكام تقييمية وأن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار تقدم المساعدات التقنية بناء على طلب الدول الأعضاء.

١٨٩ -وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن العملية التشاورية بشأن المحيطات وقانون البحار لم تكن ''حديثة النشأة''؛ بل كانت تجتمع سنويا على مدى الأعوام الثلاثة الماضية. وعليه لا تعتبر أساسا يعتمد عليه في تبرير حدوث زيادة في ميزانية هذا البرنامج.

١٩٠ -وفي ما يخص البرنامج الفرعي ٥ 'التنسيق والتوحيد التدريجيان للقانون التجاري الدولي'، أثيرت تساؤلات بشأن الطرائق المستخدمة في ما يتعلق بالجمع المتعمق للبيانات عن مؤشرات الإنجاز المعدة المنعكسة في الجدول ٨-١٨. وقدمت التأكيدات إلى اللجنة بأن مكتب الشؤون القانونية أعد طرائق لجمع البيانات الإحصائية التي تمكن الشعبة من القياس الدقيق للأداء في ما يختص بكل واحد من مؤشرات الإنجاز.

١٩١ -وأعرب عن آراء مفادها أن مقترحات إدماج أمانة اللجنة السادسة في إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، ووقف إصدار مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة، لا يتماشى تماما مع التوجه العام لمقررات الجمعية العامة، الواردة في قراريها ٢٨٣/٥٧ باء و ٣٠٠/٥٧، وأن تلك المقترحات تحتاج إلى المزيد من الاستعراض والإجراءات من قبل الجمعية. ولوحظ أيضا أن تحقيق تكامل أمانات اللجنة السادسة في إطار الباب ٢ لم يحظ بعد بقبول أعضاء اللجنة، التي ما زالت تتشاور مع الأمانة العامة في ذلك الصدد، ومن ثم لا يجب أن يعاد تخصيص الموارد إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، وما كان يجب أيضا أن تحدث تخفيضات في ما يتصل بوقف إصدار ''مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة''، والتخلي عن بعض النواتج المتكررة. ومن جهة أخرى، أعرب بعض الوفود عن تأييدهم للمقترحات وأشاروا إلى أن إدماج أمانة اللجنة السادسة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد يفيد الدول الأعضاء.

١٩٢ -وبالنسبة للعوامل الخارجية، أشارت اللجنة إلى أن الاعتماد على التكنولوجيا لا يعد من العوامل الخارجية. ومن ثم، فإن الفقرة الفرعية ٨-٥٠ (ج) لا تعتبر من العوامل الخارجية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٣-أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٨، الشؤون القانونية، من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مع مراعاة التعديلات المبينة أدناه.

الفقرة ٨-٣

في الفقرة ٨-٣، تدخل العبارة التالية "مساعدة الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ النظام القانوني الدولي للبحار والمحيطات بالإضافة إلى قانون المعاهدات" بوصفها هدفا قبل عبارة "وتسجيل المعاهدات ونشرها".

الفقرة ٨-١٢

تعاد صياغة المهمة الثالثة للشعبة بحيث تصبح "تقدم شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار خدمات من أجل التطبيق الفعلي للنظام القضائي الدولي للبحار والمحيطات، مما يساعد في فهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢) والاتفاقات المتعلقة بها وقبولها وتطبيقها".

الفقرة ٨-٣١ (ب) '٩'

تدخل العبارة التالية: "الإيفاء بطلبات الحكومات بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الدولي العام عن طريق الأجهزة الفرعية ذات الصلة وفقا للممارسة الحالية" وذلك في نهاية الفقرة.

الجدول ٨-١٤

تحت مؤشر الإنجاز (أ) '٤'، مقاييس الأداء (للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، والتقديرات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والهدف بالنسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) يستعاض عن عبارة "أسبوع واحد" بعبارة "أسبوع واحد، مراعاة لقاعدة الأسابيع الستة بالنسبة للوثائق".

الفقرة ٨-٣٩ (أ) (٥)

يستعاض عن العنوان "اللجنة المخصصة لوضع صكوك قانونية لمنع أعمال الإرهاب" بالعنوان التالي "اللجنة المخصصة المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦".

الفقرة ٨-٣٩ (ب) (١)

تحت المنشورات المتكررة، تدرج عبارة "وحولية لجنة القانون الدولي لعام ٢٠٠٢، المجلدان الأول والثاني (قرار الجمعية العامة ٩٨٧ (د-١٠) أحكام محكمة العدل الدولية وآرائها الاستشارية ومشاوراتها وأوامرها)".

الجدول ٨-١٨

تحت مؤشر الإنجاز (أ)، تضاف فقرة فرعية جديدة (٩) نصها كما يلي: "إجراء المزيد من المعاملات الدولية ومن عمليات مقايضة الديون التجارية الدولية في إطار نظام لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي".

الباب ٩

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٩٤ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٣ المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.9)).

١٩٥ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٩ ورد على الاستفسارات التي وجهت أثناء نظر اللجنة في هذا الباب.

المناقشة

١٩٦ - أُعرب عن التأييد لبرنامج العمل. وجرى الترحيب بتضمينه أنشطة متابعة نتائج مؤتمر تمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٩٧ - وأُبدي رأي مؤداه أن هيكل الإدارة ينبني فيما يبدو على اقتراحات الأمين العام المتصلة بعملية الإصلاح بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٣٠٠.

١٩٨ - وأُعرب عن رأي مفاده أن دعم العمليات التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، يشكل الولاية الرئيسية المسندة إلى الإدارة والتي ينبغي أن تصب عليها جل اهتمامها. وأُبديت ملاحظة مؤداها أن التعاون التقني هو المسؤولية الرئيسية المنوطة بالصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، وفي هذا السياق أُبدي رأي مفاده أنه ينبغي للإدارة أن تتوخى، في دعمها للتعاون التقني (في إطار البابين ٩ و ٢٣)، في مجال التعاون التقني الانتقائية وتحقيق أقصى أثر ممكن في المجالات المندرجة في نطاق ولايتها والترابط دون أن يشكل ذلك أي مساس بالمسؤوليات التحليلية التي تنهض بها دعما للعمليات التي تضطلع بها الهيئات الحكومية الدولية.

١٩٩ - وأُبدي رأي يقول بأن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في البرنامج الفرعي ٢، القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة فضفاضة ومبهمة. وأُعرب أيضا عن رأي مؤداه أن مؤشر

الإنجاز (ز) '١' في الجدول ٩-١٢ من البرنامج الفرعي ٢، وهو مؤشر الإنجاز المتعلق بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري لا يمثل التقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي في مجال النهوض بالمرأة.

٢٠٠ -وأُعرب عن رأي مفاده أنه من الأفضل تصنيف مقاييس الأداء المتصلة بمؤشر الإنجاز (ج) في الجدول ٩-١٦ باعتبارها نواتج حيث أنها لن تقيس الأثر المترتب على زيادة الوعي.

٢٠١ -وأبديت آراء مؤيدة للإصلاحات التي دعت إليها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة. وارتئي أن التوصيات التي قدمتها اللجنة آنفة الذكر لم تدرج في برنامج العمل وأن الأمر يستلزم بالتالي تقييم وسائل تنفيذ تلك المقررات والنظر فيها. وأُعربت عن آراء تقول بوجوب أن تكفل الأمانة العامة تضمين الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مواضيع برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المتعدد السنوات الذي جرى النظر فيه خلال دورة اللجنة الحادية عشرة. وارتئي أنه في الجدول ٩-١٦ جرى التأكيد بشكل مغالى فيه، على الشراكة وعلى تعزيز اللجنة المشار إليها بينما لم يرد ذكر عناصر أخرى من إنجازات مؤتمرات القمة العالمية ومنها بوجه خاص، الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها بتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٢٠٢ -وأُعرب عن التقدير لتركيز أنشطة البرنامج الفرعي، التنمية المستدامة، على تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وأبدي عن رأي مؤداه أنه ينبغي لشعبة التنمية المستدامة أن تواصل التركيز على الكيفية التي يمكن بها تيسير متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وحفزها ومما يتأتى بوجه خاص من خلال آلية لجنة التنمية المستدامة. وأشير إلى أن أفضل ما يمكن للشعبة أن تقوم به في هذا المجال هو تعزيز دورها بوصفها ''جهة خبيرة بهذه العملية''. وأُعرب عن التقدير للدعم المقدم من البرنامج الفرعي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٠٣ -وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن الهيكل المقترح لمكتب تمويل التنمية الجديد غير ملائم كما أن الموارد المقترح تخصيصها له غير كافية. وأُشير إلى أن توافق آراء مونتيري، وهو حدث صنعته الدول الأعضاء، يعد أنجح نتيجة أسفر عنها مؤتمر تنمية في تاريخ الأمم المتحدة. وأُشير كذلك إلى أن مؤتمر تمويل التنمية قرر عدم إنشاء لجنة جديدة لمتابعة نتائج المؤتمر ولكنه أسند الدور الرئيسي في هذا الصدد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠٤ - أوصت اللجنة، في ضوء عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم نشاط رئيسي بمناسبة مرور ١٠ سنوات على مؤتمر بيجين (متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة) بأن تحذف من الميزانية البرنامجية المقترحة جميع الأنشطة المتعلقة بتلك المناسبة وغير الصادر بها أي تكليفات.

٢٠٥ - وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما مع التقدير بالجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفيذا للإصلاحات وذلك من حيث تحديد الأنشطة المتعين وقفها.

٢٠٦ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تحث على تضمين الميزانية البرنامجية نتائج أعمال لجنة التنمية المستدامة وذلك في إطار برامج فرعية محددة.

٢٠٧ - وأوصت اللجنة بأن يستعاض عن عبارة "الأهداف الإنمائية للألفية" أينما وردت بعبارة "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢). وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي أبرمت منذ عام ١٩٩٢".

٢٠٨ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه.

الفقرة ٩-٣

في الجملة الأولى تدرج بعد عبارة "النمو الاقتصادي" عبارة "والاجتماعي".

الجدول ٩-١٢

في مؤشر الإنجاز (أ) '٣' تدرج في نهاية النص عبارة "بمساعدة الأمانة العامة".

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن عبارة "البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" الواردة بعد كلمة "لمساعدة" بعبارة "جميع البلدان".

في مؤشر الإنجاز (د) '٣'، تدرج بعد عبارة "التوازن بين الجنسين" عبارة "مع مراعاة أحكام المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة".

في مؤشر الإنجاز (و) تدرج في نهاية النص عبارة "بمساعدة الأمانة العامة".

الجدول ٩-١٦

يصبح نص الإنجاز المتوقع (أ) كما يلي: "(أ) التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على جميع المستويات، بجملة وسائل منها الاضطلاع بمبادرات في ميدان الشراكة تبعا للطرائق المتفق عليها في لجنة التنمية المستدامة بما يدعم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي".

في الإنجاز المتوقع (ب)، تحذف عبارة "في جميع أنشطة التنمية المستدامة".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) '١' بما يلي: "'١' التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة وبخاصة المتصلة منها بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية وإطار العمل لفترة عشر سنوات الخاص بالبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين".

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (هـ) بما يلي: "(هـ) تمكين لجنة التنمية المستدامة من القيام على نحو فعال باستعراض وتيسير الشراكات التي تدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وريو + ٥ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (هـ) بما يلي: "(و) القيام وفقا للإجراءات المتفق عليها في لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها الحادية عشرة، بتوفير معلومات وتقارير موجزة عن الشراكات وذلك باتباع طريقة يُتوخى فيها الشفافية والمشاركة والمصداقية".

في الإنجاز المتوقع (و) تدرج بعد عبارة "ولا سيما" عبارة "بين الشمال والجنوب و".

الجدول ٩-٢٢

يدرج إنجاز متوقع جديد (ز) نصه: "(ز) زيادة إمكانيات وصول الحكومات والهيئات الدولية إلى الأدوات التحليلية والخيارات والمنهجيات الملائمة المتعلقة بالروابط بين القضايا السياسية والاقتصادية وبالسياسات العامة، وذلك من قبيل الجزاءات الاقتصادية وفرض تدابير اقتصادية قسرية، والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والجوانب ذات الصلة من عملية الإنعاش والإعمار بعد انتهاء الصراع".

يدرج مؤشر إنجاز جديد (ز) ومقاييس الأداء المتصلة به ونصه: "(ز) المعلومات المستقاة من الدول الأعضاء عن إمكانيات وصولها إلى الأدوات التحليلية والخيارات والمنهجيات الملائمة المتصلة بالروابط بين القضايا السياسية والاقتصادية والسياسات العامة".

"مقاييس الأداء:

"الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: يحدد فيما بعد.

"تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: تحدد فيما بعد

"الهدف في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: يحدد فيما بعد".

الجدول ٩-٣٠

تحذف من الإنجاز المتوقع (أ) عبارة "يقوم به مختلف أصحاب المصلحة".

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (هـ) بما يلي: "(هـ) تعزيز قدرة الحكومات، لا سيما حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة بصورة نشطة في تمويل عملية التنمية".

يضاف إنجاز متوقع جديد (و) ونصه: "(و) انخراط الحكومات بشكل أوفى في العمل على كفالة متابعة تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر، على نحو مناسب ومواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والتمويلية والتجارية في إطار جدول الأعمال الشامل للمؤتمر".

يضاف مؤشر إنجاز جديد (و) ومقاييس الأداء المتصلة به ونصه: "(و) ردود فعل الدول الأعضاء إزاء مساهمة البرنامج الفرعي في كفالة مشاركة الحكومات على نحو أوفى في متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر

"مقاييس الأداء:

"الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: غير متاحة

"تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: تحدد فيما بعد

"الهدف في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: يحدد فيما بعد".

الباب ١٠

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٠٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٣، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١٠، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sec.10)).

٢١٠ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ١٠ ورد على الأسئلة التي طُرحت خلال نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٢١١ -أُعرب عن التأييد التام للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة. وأُعرب عن الرأي أنه ينبغي أن يركز المكتب على حشد الدعم الدولي، وتعزيز الوعي العالمي فيما يتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والإبلاغ على الصعيد العالمي عن تنفيذ برامج العمل. ورحبت اللجنة بوضوح الوثائق.

٢١٢ -وتم الإقرار بأنه نظرا لأن مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة قد أنشئ حديثا فإنه ليس هناك نواتج يقترح وقفها. بيد أنه تم التأكيد على ضرورة تقديم نواتج بغرض حذفها في ميزانيات المكتب البرنامجية المقترحة في المستقبل.

٢١٣ -وجرى أيضا التأكيد على أهمية نجاح المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، والذي سيعقد في المالي في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وأشير إلى أن هذا المؤتمر سيكون أول مؤتمر دولي تعقده الأمم المتحدة لمعالجة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية. ورئي أنه ينبغي إعطاء متابعته الأولوية.

٢١٤ -ورحبت اللجنة بإنشاء موقع للمكتب على الشبكة العالمية يوفر معلومات بشأن أنشطته.

٢١٥ -وأعرب عن رأي مفاده بأن الفقرة ١٠-٣، التي تتضمن لمحة عن أنشطة المكتب، ينبغي أن تركز على الإطار المنطقي.

٢١٦ -وأعرب عن رأي مفاده بأنه ينبغي إقامة تنسيق وثيق بين المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١٧ -ولوحظ أن الإنجاز المتوقع (الجدول ١٠-٥) يتعلق ببرامج العمل الثلاثة ككل. ورئي أنه كان من الأفضل إعطاء مؤشر خاص لكل برنامج عمل.

٢١٨ -وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تنقيح مؤشرات الإنجاز لتعكس مهمة المكتب الرئيسية المتمثلة تحديدا في تعبئة الموارد والتنسيق فيما بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة

التي تساعد أقل البلدان نموا. وتفتقر مقاييس الأداء المحددة إلى أنشطة محددة بدقة ومؤشرات واضحة لقياس التقدم.

٢١٩ -وذكر أن العامل الخارجي (ب) في الفقرة ١٠-١٤، ''احترام جميع الشركاء للالتزامات المعقودة في إطار برامج العمل'' ليس عاملا خارجيا صحيحا.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢٠ - أوصت اللجنة بأن تقر الجمعية العامة السرد البرنامجي للباب عشرة، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه.

الفقرة ١٠-١

تضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة: "وفضلا عن ذلك، فإن البرنامج مسؤول عن توفير دعم المتابعة الفعال ومواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة النواتج ذات الصلة في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٢ المتعلق بعقد اجتماع دولي في موريشيوس في عام ٢٠٠٤ لإجراء استعراض كامل وشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

الفقرة ١٠-٤

في الجملة الأولى، إدراج عبارة "مواصلة تنفيذ" بعد عبارة "التعاون في مجال النقل".

في الجملة الثالثة، إدراج عبارة "ومركز الجنوب واللجان الإقليمية" بعد عبارة "إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية".

الجدول ١٠-٥

في الهدف، الاستعاضة عن عبارة "المضي قدما في تحقيق" بكلمة "تحقيق".

في الإنجازات المتوقعة، تضاف عبارة "وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة" في نهاية النص.

الفقرة ١٠-١٤ (د)

لا ينطبق على النص العربي.

الباب: ١١

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

٢٢١ -نظرت اللجنة، في جلستها ١٣، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١١، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢٢٢ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ١١، ورد على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٢٢٣ -أُعرب عن التأييد الكامل للأنشطة التي ستنفذ في إطار الباب ١١ بموجب ولايته الجديدة، حسبما ورد في قرارات الجمعية العامة ٢/٥٧، و ٧/٥٧، و ٣٠٠/٥٧. ولوحظ مع التقدير أنه قد جرى الإقرار، في إطار البرنامج الفرعي ٢، بدور المؤسسات والهياكل الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

٢٢٤ -وأُشير إلى أن أولوية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ينبغي أن تكون تيسير تنفيذ الالتزامات المعلنة إزاء التنمية.

٢٢٥ -وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي شطب العامل الخارجي (ب) المقترح في إطار البرنامج الفرعي ١ لأن الجمعية العامة دعت في قرارها ٧/٥٧ منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٢٢٦ -وجرى التشديد على أن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ينبغي أن تخصص له الموارد المالية الكافية حسبما هو مطلوب في الفقرة ٢٦ من القرار ٣٠٠/٥٧.

٢٢٧ -وذُكر أن منافذ وسائط الإعلام المستخدمة من أجل نشر المعلومات عن أفريقيا ينبغي ألا تنحصر في الوسائط الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا. وينبغي أيضا السعي لإقامة تعاون مع وسائط الإعلام في مناطق أخرى من العالم.

٢٢٨ -وساد رأي عام بالحاجة إلى التنسيق والتعاون والتناغم دعما لتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ١١، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه:

الفقرة ١١-١٦

يستعاض عن نص العامل الخارجي (ب) بالنص التالي: "أن تتعاون وكالات منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطتها وتنسقها بطريقة مترابطة وفعالة".

يحذف حرف "و"، قبل (د) ويضاف عامل خارجي جديد (هـ) نصه: "يفي جميع أصحاب المصلحة بتبرعاتهم المالية المعلنة وغيرها من الالتزامات لدعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا".

الجدول ١١-١٠

تحت الإنجاز المتوقع (أ)، تدرج عبارة "والمؤسسات الأكاديمية" قبل عبارة "ووسائط الإعلام".

٢٣٠ - وأعربت اللجنة مجددا عن رأي مفاده أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تدعم بقوة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك دعمها عن طريق مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المنشأ حديثا الذي حُددت ولايته في قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠، بهدف التأثير إيجابيا على تنفيذ الشراكة.

٢٣١ - شددت اللجنة أيضا على أنه ينبغي للبرامج الفرعية الثلاثة المقدمة أن تعزز تنسيق الشراكات البناءة في إطار مبادرة اجتماعية - اقتصادية شاملة ومتكاملة من أجل تنمية أفريقيا.

الباب ١٢

التجارة والتنمية

٢٣٢ - نظرت اللجنة، في جلستيها ١٤ و ١٥، المعقودتين في ١٩ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١٢، "التجارة والتنمية"، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (الباب ١٢)).

٢٣٣ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ١٢ وأجاب على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٢٣٤ -وأُعرب عن التأييد لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ولوحظ مع التقدير التغير في التركيز في برنامج العمل والتغير في الأولويات لصالح البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣. وأعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها الأونكتاد من أجل تعزيز التجارة الدولية والتنمية، ولمساهماته في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن النتائج التي حققها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأُبدي اهتمام خاص بالأنشطة المتصلة ببناء القدرات وتعزيز المؤسسات والموارد البشرية في مضمار التجارة. بيد أنه أُعرب عن الرأي القائل بأن الإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية في الفقرة ١٢-٦ غير ملائمة لأن معظم الدول الأعضاء لا توافق على هذه الأهداف.

٢٣٥ -وأُشير إلى الدور الهام الذي يؤديه الأونكتاد في مجال التعاون التقني، والاهتمام الذي يوليه إلى التنمية المستدامة وإدارة الديون. وجرت الإشارة إلى المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعما لتكاملها مع الاقتصاد العالمي.

٢٣٦ -وأُعرب عن التأييد للموضوع الذي استُبقي للدورة الحادية عشرة للأونكتاد، وهو ”تعزيز الترابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية تحقيقا للنمو الاقتصادي والتنمية، لا سيما للبلدان النامية“ وللأعمال التحضيرية المتصلة بهذه الدورة.

٢٣٧ -وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي بذل قصارى الجهود لتجنب ازدواج الأنشطة بين الأونكتاد ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بالأعمال المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأُعرب عن القلق لاقتراح التوقف عن تحقيق بعض النواتج نتيجة إنشاء مكتب الممثل السامي. وأُعرب عن الأسف بوجه خاص لاقتراح إيقاف العمل بالخدمات الاستشارية المشار إليها في الفقرة ١١ ألف - ٤٣ (أ) و (د) من الوثيقة A/56/6، بالنظر إلى أهمية هذه الخدمات في مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما تبذله من جهود لكي تندمج في الاقتصاد الدولي.

٢٣٨ -وأُعرب عن التقدير للجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات من بينها ترشيد عمليات الإدارة وتعزيز القدرة على إنجاز البرامج وخفض عدد المنشورات.

٢٣٩ -وأُقر بالتحسينات التي أجريت في الميزنة القائمة على النتائج. بيد أنه أُعرب عن رأي مفاده أنه كان يمكن زيادة تحديد مؤشرات الإنجاز. وكمثال على ذلك، رُئي أن المؤشر (أ) '١'، في البرنامج الفرعي ١ ألف، ليس واضحا بما فيه الكفاية. كما ذُكر أن مؤشري الإنجاز (أ) '١' و '٢' في البرنامج الفرعي ٥ ينبغي تنقيحهما لتبيان التقدم المحرز أو أثر الإجراءات المتخذة.

٢٤٠ -واقتُرح أن يضاف مركز بلدان الجنوب إلى قائمة المؤسسات والوكالات المتخصصة التي يتعاون معها الأونكتاد (الفقرة ١٢-١٢).

٢٤١ -ولوحظ أن الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦، دعت الأمين العام أن يعمل على تعزيز القدرة التنفيذية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيره من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة فيما تضطلع به من أنشطة تهدف إلى دعم البلدان المستفيدة ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وطُرح تساؤل عن الخطوات التي سيتخذها الأونكتاد، إن وجدت، لضمان عدم ازدواج أنشطته مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى الرامية إلى دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤٢ -ولاحظت الوفود مع التقدير أن الأونكتاد قد غير استراتيجية تنفيذ برنامج عمله وأعاد توزيع الموظفين والموارد بغية التركيز على مساعدة أقل البلدان نموا في أربعة مجالات ذات أهمية أولى، تمشيا مع أهداف الإعلان بشأن الألفية.

٢٤٣ -ولوحظ أن الأونكتاد سيجري أعماله التحليلية على أساس دراسات عملية لتجارب البلدان. ولذلك ينبغي أن يستخدم الأونكتاد دراسات الحالات الفعلية لنجاح البلدان أو فشلها في معالجة العولمة والترابط، مع التركيز على وجه التحديد على عوامل النجاح أو الفشل بوصفها مؤشرات الأداء، بدلا من التركيز على مدخلات الدول الأعضاء. كذلك ينبغي أن تشمل دراسات الحالات نبذات وصفية عن مجالات مثل الديون، وتفادي الحاجة إلى الكثير من المنشورات المتكررة وغير المتكررة.

٢٤٤ -وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إضافة العبارة التالية في نهاية نص هدف البرنامج الفرعي ١ ألف: ''عن طريق البحوث والتحليلات في مجال السياسة العامة، وكذا عن طريق تقديم التعاون التقني في مجال بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية''.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على العرض البرنامجي للباب ١٢، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه.

يستعاض في كل فقرة يشار فيها إلى "الأهداف الإنمائية للألفية" بعبارة "أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، حسبما حُددت في الجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢".

الفقرة ١٢-٧

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "مستوى القطاعات" بعبارة "المستوى الوطني".

الفقرة ١٢-٢٩ (أ)

قبل الفقرة الفرعية "١"، التي نصها "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، تدرج فقرة فرعية جديدة "١"، نصها "الجمعية العامة: تقديم الخدمات الفنية والمدخلات إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٥٠"، ويعاد ترتيب الفقرات الفرعية التالية تبعا لذلك.

الجدول ١٢-١٠

تحت مؤشر الإنجاز (هـ)، وبعد عبارة "مشاريع التعاون التقني"، تضاف عبارة "التي تحسن مجالات التجارة والمنافسة وتنمية المشاريع والاستثمار".

الجدول ١٢-١١

تحت مؤشر الإنجاز (ب)، يستعاض عن عبارة "زيادة عدد الأنشطة المشتركة بين القطاعات" بعبارة "زيادة عدد الأنشطة المشتركة بين القطاعات زيادة هامة".

الجدول ١٢-١٥

تحت مؤشر الإنجاز (أ) "٢"، يستعاض عن عبارة "في هذا المجال" بعبارة "في مجال بناء القدرات المتصلة بالتجارة".

الفقرة ١٢-٥٤ (أ) '١٦'

بعد عبارة "النظام التجاري المتعدد الأطراف (٢)؛" تضاف عبارة "إسهامات في التقرير المتعلق بتنفيذ المؤتمر الدولي المعني بالتنمية فيما يتعلق بالتجارة".

المرفق

يُستبقى الناتج الوارد في الوثيقة A/56/6 (الباب ١١ ألف)، الفقرة ١١ ألف - ٣١ (د) '١٦'،ونصه كما يلي: "الخدمات الاستشارية: تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول النامية من أجل تعزيز قدرتها على جذب أموال استثمارات الحوافظ الخارجية وتعظيم أثرها الإنمائي إلى أقصى حد ممكن"، والناتج الوارد في الوثيقة A/56/6 الفقرة ١١ ألف - ٤٣ (أ) '١٦' (ب) ونصه كما يلي: "الإسهام في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل بربادوس لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية".

٢٤٦ - وأوصت اللجنة بأن تعيد الجمعية العامة تأكيد تأييدها لإنشاء شعبة للإدارة بغية دعم الإدارة وتعزيز قدرة أمانة الأونكتاد على إنجاز البرامج وتحسين أدائها.

٢٤٧ - وأوصت اللجنة بأن يواصل الأونكتاد تقديم مدخلات، في نطاق ولايته، دعما لعملية تنفيذ نواتج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، فضلا عن تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في إعداد البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٧.

الباب ١٣

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٢٤٨ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٥ المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١٣، مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.13)).

٢٤٩ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ١٣ ورد على الأسئلة التي أُثيرت خلال نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٢٥٠ - أُعرب عن التأييد للأنشطة التي يضطلع بها مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، لا سيما في مجال التجارة والخدمات، وقدرة القطاع

الخاص على المنافسة. وتم التأكيد على حاجة البلدان النامية إلى التعاون التقني في هذين المجالين.

٢٥١ -وأُعرب عن رأي مفاده أنه يجب، وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بشأن مخطط ميزانية مركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، (القرار ٣١٢/٥٧) أن تنص الملزمة الكاملة التي ستقدم في الخريف على توفير خدمات الوثائق للفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية باللغتين العربية والصينية.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٥٢ - أحاطت اللجنة علما بالتقدير الأولي اللازم لإدراج برنامج أنشطة مركز التجارة الدولية خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولاحظت أيضا أن الترتيبات الإدارية الحالية التي أقرتها الجمعية العامة تقضي بأن الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة لمركز التجارة الدولية ستقدم مباشرة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

٢٥٣ - وأوصت اللجنة بأن تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، القرار ٣٢/٥٧ المتعلق بمخطط ميزانية مركز التجارة الدولية مع مراعاة أن حصة الأمم المتحدة في ميزانية مركز التجارة الدولية تبلغ ٥٠ في المائة.

٢٥٤ - وطلبت اللجنة أن يمتثل مديرو البرامج، ضمن الباب ١٣، امتثالا كاملا للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم.

الباب ١٤

البيئة

٢٥٥ -نظرت اللجنة، في جلستها ١٥، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١٤، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.14)).

٢٥٦ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ١٤ ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٢٥٧ -أعرب عن التأييد لبرنامج العمل الوارد في هذا الباب الذي يعتبر من مجالات الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة. ولوحظ أن ٩٦ في المائة من تمويل ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة يأتي من موارد خارجة عن الميزانية، وأن مجلس إدارة البرنامج هو الذي يتخذ القرارات بشأن برنامج العمل الممول من مصادر خارجة عن الميزانية.

٢٥٨ -ورئي أن برنامج العمل لم يعكس بصورة تامة المقررات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثانية والعشرين التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٣. ولذلك ارتئي تنقيح سرد هذا الباب ليعكس المقررات التي اتخذها مجلس الإدارة في تلك الدورة.

٢٥٩ -وارتئيت ضرورة إعادة صياغة بعض مؤشرات الإنجاز لجعلها أكثر صلة بالموضوع. وأعرب أيضا عن الارتياح إزاء الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بالبرنامج.

٢٦٠ -وأعرب عن التأييد لأنشطة بناء القدرات القانونية في مجال قانون البيئة ولكنه أشير إلى أن الحكومات لم تتوصل إلى اتفاق بشأن مبادئ جوهانسبرغ المتعلقة بدور القانون والتنمية المستدامة، ولذلك لم يصدر عنها ولاية بهذا الشأن. وارتئي التقليل من الأهمية الممنوحة للندوة العالمية للقضاة في النص. ورئي أنه تمت مناقشة مسألتي التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي باستفاضة وتحديدهما بدقة خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولذلك ينبغي أن تعكس الإشارات إلى التنوع الثقافي في الكراس نتائج المناقشات التي دارت في هذين المحفلين. ورئي أن الناتج المتعلق بتقديم المساعدة من أجل استحداث مدونة قواعد سلوك دولية مصممة لوضع وتطبيق سبل قانونية وعملية لتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، المشار إليه في الفقرة ١٤-٣٩ (ب) '٦'، يتجاوز حدود ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وارتئي أن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال تغير المناخ ومبادئ ريو ينبغي أن يتماشى مع الولاية الصادرة عن مجلس الإدارة.

٢٦١ -وأعرب عن الارتياح إزاء التدابير المتخذة في إطار البرنامج الفرعي ٥ من أجل تعزيز الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية المتعلقة بالبيئة. ورئي أن ثمة ازدواج باد في الجهود المبذولة في إطار البرنامج الفرعي ٣ والأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦٢ - أوصت اللجنة بإصدار نسخة منقحة للكراس المتعلق بالباب ١٤، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لتعكس ما اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من قرارات في دورته الثانية والعشرين وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين للنظر فيها.

الباب ١٥

المستوطنات البشرية

٢٦٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٩، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١٥، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.15)).

٢٦٤ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ١٥، ورد على الاستفسارات التي وجهت خلال نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٢٦٥ - أُعرب عن التأييد لبرنامج العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

٢٦٦ - واتفقت الآراء حول ضرورة التركيز، في إطار البرنامج الفرعي، على دور المرأة بوصفها مشاركة نشطة في الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المأوى والإدارة الحضرية. وأعرب عن رأي مفاده أنه بالإضافة إلى الأهمية المعقودة على دور المرأة لا بد أيضا أن يُبرز، في استراتيجية تنفيذ البرنامج الفرعي ١، دورا القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، أُبدي رأي يقول بوجوب أن ينصب دور موئل الأمم المتحدة في جانب منه على دعم المشاريع الصغيرة الحجم في مجال بناء المساكن. وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، أُعرب عن رأي مؤداه أن دور موئل الأمم المتحدة ينبغي أن يتركز في دعم الأنشطة الإنمائية المجتمعية بما ييسر نقل التكنولوجيا اللازمة لتطوير المأوى وبصفة رئيسية في المجتمعات الريفية المحلية.

٢٦٧ - وأُعرب عن القلق إزاء عدم طرح أي اقتراحات بحذف النواتج التي عفا عليها الزمن أو التي لم يعد يستفاد منها إلا بصورة هامشية أو التي فقدت فعاليتها، وهو الأمر الذي تقضي به القواعد والأنظمة التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦٨ - أكدت اللجنة ضرورة امتثال مديري البرامج المدرجة في الباب ١٥ للأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

٢٦٩ - وأوصت اللجنة بالاستعاضة عن الإشارة إلى "الأهداف الإنمائية للألفية" أينما وردت في الباب ١٥ بعبارة "أهداف الإعلان بشأن الألفية المبينة في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢".

٢٧٠ - وأوصت اللجنة بأن تقر الجمعية العامة السرد البرنامجي للباب ١٥، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بإدخال التعديلات المبينة أدناه.

الجدول ١٥-١٠

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ط) بما يلي: "[٦]١ زيادة الوعي بمحنة فقراء الحضر وإرهاف الحس تجاهها وتعزيز التعاون والشراكة في ظل مبادرات تحسين أحوال الأحياء الفقيرة تمشيا مع الهدف الإنمائي للألفية: "مدن بدون أحياء فقيرة".

تُدرج في مؤشر الإنجاز (ط) بعد كلمة "البلدان" عبارة "وسائر الشركاء في جدول أعمال الموئل".

في الإنجاز المتوقع (ي) تُحذف عبارة "الطاقة المتجددة و".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ي) بما يلي: "(ي) عدد البلدان التي تعمل مع موئل الأمم المتحدة على تعزيز إمكانيات الحصول على خدمات متنوعة وفعالة في مجال الطاقة وإمكانيات الوصول إلى وسائل النقل العام ووسائل النقل غير الآلية".

الباب ١٦

منع الجريمة والعدالة الجنائية

٢٧١ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٤ المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في الباب ١٦، منع الجريمة والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.16)).

٢٧٢ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ١٦ وأجاب عن الأسئلة التي أثيرت عند نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٢٧٣ -رحبت اللجنة باستخدام تسهيلات التداول بالفيديو في إجراء الاجتماع. وحظي تقديم كراسة الميزانية بالترحيب والثناء.

٢٧٤ -وأعرب عن التأييد للأهداف العامة وللأنشطة التي يضطلع بها مركز منع الجريمة الدولية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وجرى التشديد على أهمية برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بالإضافة إلى المساعدة التي يقدمها المركز إلى الدول الأعضاء.

٢٧٥ -وأُعرب عن التقدير لوضع الإطار المنطقي للميزنة القائمة على النتائج. وأعربت عدة وفود عن آراء مفادها أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز قد صيغت بصورة أفضل وتعكس بصورة كاملة العمل الذي يقوم به المركز. ولوحظ غياب مؤشرات الإنجاز فيما يتعلق بغسل الأموال.

٢٧٦ -وأُعرب عن التأييد الشديد للأنشطة التي يقوم بها المركز في مجال التعاون التقني. ورُحب بزيادة مشاريع التعاون التقني. وأعرب عن رأي مفاده أن بعض الأنشطة تنفذ بصورة أفضل بواسطة مؤسسات البحث المنتسبة. ولوحظ غياب ولايات تشريعية محددة لبعض الاجتماعات التي تعقدها أفرقة الخبراء. ورُحب بالدعوة إلى مراعاة تعميم المنظور الجنساني.

٢٧٧ -كما أعرب عن رأي مفاده أن برنامج العمل ينبغي له أن يعكس توازنا بين ''الجرائم الشديدة'' مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وقضايا رشادة الحكم مثل المعايير والمقاييس، والفساد، وتعزيز نظم عادلة وفعالة للعدالة الجنائية.

٢٧٨ -وأُعرب عن التأييد الكامل للأنشطة المتصلة بمنع الإرهاب الدولي. وحظي بالتقدير التنسيق مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. وأشير إلى ضرورة إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء لتطوير خبرة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

٢٧٩ -وطُلب توضيح أي عملية استعراض لجدوى النواتج وفقا للبند ٥-٦ من للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب

التقييم. وطُلب أيضا توضيح فيما يتعلق باستعراض المنشورات من حيث كيفية نشرها، ومن يقرؤها، ومدى إجراء تقييمات لأثر هذه المنشورات.

٢٨٠ - وشُجع البرنامج على أن ينفذ من موارد الميزانية العادية جميع الولايات المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، ومنع الجريمة، وأن يستفيد من الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل تكملة موارد الميزانية العادية.

٢٨١ - ورأى البعض أن التقارير و/أو الاجتماعات المتعلقة بالمسائل التي تتداخل مع العمل الجاري للجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد سيتم تناولها على أفضل وجه في إطار الاتفاقية، عند إتمامها، وبالتالي لا ينبغي تناولها من قبل مركز منع الجريمة الدولية.

٢٨٢ - ورأى البعض أيضا أنه نظرا لكون العمل جاريا فعلا بشأن مسألة الجريمة الإلكترونية في عدد من المنتديات الدولية، ينبغي للمركز أن لا ينظر في اقتراح تقديم تقارير و/أو اجتماعات الخبراء بشأن هذه المسائل، لا سيما وأن موارد الأمم المتحدة محدودة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٨٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد السرد البرنامجي للباب ١٦، منع الجريمة والعدالة الاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديل المبين أدناه.

الجدول ١٦-٧

تحت مؤشر الإنجاز (هـ)، يستعاض عن كلمة ''عدد'' بعبارة ''النسبة المئوية'' وتعدل مقاييس الأداء وفقا لذلك.

٢٨٤ - طلبت اللجنة إلى مديري البرامج المدرجة ضمن الباب ١٦ أن يمتثلوا بالكامل للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم.

الباب ١٧

المراقبة الدولية للمخدرات

٢٨٥ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٤، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١٧، ''المراقبة الدولية للمخدرات''، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (الباب ١٧)).

٢٨٦ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ١٧ وأجاب على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

٢٨٧ -ورحبت اللجنة باستخدام تسهيلات التداول عن طريق الفيديو في إجراء الاجتماع.

٢٨٨ -وأُعرب عن التأييد الكامل لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأهدافه. وأعرب كذلك عن التقدير للعمل القيِّم الذي يضطلع به البرنامج والموظفون بوجه خاص في أفغانستان وفي وسط آسيا وجنوب شرقيها.

٢٨٩ -وأُعرب عن الترحيب بالتدابير المتعلقة بالتقييم المواضيعي للبرامج، الذي يؤدي إلى تعزيز الخدمات وتحسينها. وأُعرب عن القلق بشأن برنامج الإصلاح وتمويل البرنامج، الذي يتطلب تحديد الأولويات من أجل تحسين الإدارة.

٢٩٠ -وأُعرب عن التقدير للإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٩١ -وطُلب إيضاح بشأن ما إذا كان قد اضطلع بعملية لاستعراض فائدة النواتج وفقا للقاعدة ٥-٦ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. وذكر أنه ينبغي إجراء تقييم متعمق لفائدة النواتج. كما طلب إيضاح بشأن النمو في عدد المنشورات، واستعراض المنشورات من حيث كيفية توزيعها، ونوعية قرائها وما إذا كانت هناك تقييمات تجرى لأثر المنشورات.

٢٩٢ -وأعرب عن وجهة النظر القائلة بأن المراقبة الدولية للمخدرات تشكل مسؤولية مشتركة، تتطلب تعاونا دوليا عن طريق المساعدة التقنية والمالية، ولا سيما للبلدان النامية. كما أعرب عن رأي يقول بأن المساعدة القانونية عن طريق برنامج التعاون التقني قيِّمة. وأعرب أيضا عن الرأي القائل بأنه ينبغي أن يكون هناك توازن أفضل في الجهود المكرسة لخفض كل من الطلب والعرض.

٢٩٣ -وأثني على الجهود المبذولة للتنسيق بين الإنجازات المتوقعة واختيار مؤشرات للإنجاز مفصّلة وإبداعية. ولوحظ وجود توازن بين الطلب والعرض. وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ١ أقل طموحا من البرامج الفرعية الأخرى.

٢٩٤ -وأعرب عن التأييد للأعمال المتصلة بالمنشطات الأمفيتامينية ومركباتها الأولية. وأُبدي قلق لعدم وضع مقاييس الأداء المتصلة بمراقبة هذه المنشطات ومركباتها الأولية. وأعرب عن القلق أيضا لعدم وضع مقاييس الأداء الخاصة بمؤشرات الإنجاز (أ) و (هـ) '١' في الجدول ١٧-١٧.

٢٩٥ -وأحيط علما بتجربة البرنامج في مجال غسل الأموال والدروس المستفادة في هذا الصدد، إلا أنه لوحظ الافتقار إلى بيان بشأن الإنجاز المتوقع في هذه المسألة.

٢٩٦ -وأعرب عن مشاعر القلق بشأن القول بأن توفر الموارد الخارجة عن الميزانية يمثِّل عاملا خارجيا قد يؤثر في تحقيق الإنجازات المتوقعة؛ وأعرب عن رأي مفاده أن بعض الأنشطة المعيارية تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٢٩٧ -وأعرب عن وجهة النظر القائلة بأن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ينبغي أن يسعى إلى تحسين استخدامه للموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي الجدول ١٧-٧ '٢'، فإن الهدف الحالي هو نسبة ٩٠ في المائة، وهو نفس الرقم بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ودون معدل ٩٥ في المائة بالنسبة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٨ - فيما يتعلق بمقياس الأداء (د) الوارد في الجدول ١٧-١٢، لاحظت اللجنة أنه إذا تم التسليم بفائدة آليات التشاور السنوية، فإن الهدف المحدد للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ينبغي أن يكون أعلى من تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢٩٩ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٧، المراقبة الدولية للمخدرات، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه، وبالأحكام الواردة في التصدير والمقدمة:

الجدول ١٧-٧

تحت مؤشر الإنجاز 'ج'٢، تضاف بعد كلمة "الكامل" عبارة "والكفء".

الجدول ١٧-١٠

تحت مؤشر الإنجاز (ج)، يستعاض عن عبارة "تلقي المستخدمين للمعلومات المتعلقة ... في الوقت المناسب" بعبارة "توفر المعلومات للمستخدمين فيما يتعلق".

الجدول ١٧-١٢

تحت مؤشر الإنجاز (ج) '١': مقاييس الأداء، (هدف الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) يستعاض عن عبارة "تقدير معدل متوسطه 'قناعة تامة'" بعبارة "تقدير معدله ٧٥ في المائة 'قناعة تامة'"؛

يحذف مؤشر الإنجاز (ج) '٢'، ويحذف البند '١' من مؤشر الإنجاز (ج) '١'؛

تحت مؤشري الإنجاز (و) و (ز)، مقاييس الأداء (و) (هدف الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، يستعاض عن عبارة "تقديرا متوسطه 'قناعة تامة'" بعبارة "تقديرا معدله ٧٥ في المائة 'قناعة تامة'"؛

الجدول ١٧-١٣

الإنجاز المتوقع (ب): ينبغي أن يصبح نصه: "تعزيز الانضمام إلى المعاهدة، بناء على طلب الحكومات".

مؤشر الإنجاز (ب): ينبغي أن يصبح نصه: "عدد الدول الأعضاء التي تلقت دعما من الأمانة العامة كي تصبح طرفا في واحدة من المعاهدات الثلاث لمراقبة المخدرات".

مؤشر الإنجاز (ج): تدرج عبارة "بمساعدة الأمانة العامة" بعد كلمة "الحكومات".

الجدول ١٧-١٥

مؤشرات الإنجاز (أ) و (ب) و (ج) و (د): تدرج عبارة "بمساعدة الأمانة العامة" بعد عبارة "الدول الأعضاء".

الجدول ١٧-١٧

الهدف ١

يستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: "(أ) تعزيز المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى الدول الأعضاء لوضع أو تعزيز استراتيجيات وطنية للحد من الزراعات غير المشروعة والقضاء عليها، بما في ذلك اتخاذ تدابير شاملة مثل وضع برامج للتنمية البديلة، وإنفاذ القانون، والقضاء على الزراعات غير المشروعة"؛

تحت مؤشرات الإنجاز (ب) و (ج) و (د): تدرج عبارة "بمساعدة الأمانة العامة" بعد كلمة "البلدان".

تحت مؤشر الإنجاز (هـ) '١': تدرج عبارة "بمساعدة الأمانة العامة" بعد عبارة "الدول الأعضاء".

الهدف ٢

تحت مؤشر الإنجاز (أ): تدرج عبارة "بمساعدة الأمانة العامة" بعد عبارة "دول المرور العابر".

٣٠٠ - وطلبت اللجنة إلى مديري البرامج في نطاق الباب ١٧ الامتثال للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم امتثالا كاملا.

الباب ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٣٠١ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٦ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (الباب ١٨)).

٣٠٢ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ١٨ ورد على ما أثير من أسئلة خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٣٠٣ - أُعرب عن التأييد لبرنامج العمل المتعلق بالباب. كما أُعرب عن الارتياح إزاء تقديم برنامج العمل المفصل، بما في ذلك السرد المتعلق بإعداد الميزانية على أساس النتائج.

٣٠٤ - وأُعرب عن رأي مفاده أن الوثيقة تتضمن الأولويات المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما جرى الترحيب بإدراج برنامج فرعي جديد ٨، التخطيط للتنمية وإدارتها.

٣٠٥ - كما أُعرب عن رأي مفاده أن أولويات وأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين ينبغي أن يكونا أيضا من أولويات البرنامج ككل.

٣٠٦ - وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أن البرنامج، خاصة بعض الإنجازات المتوقعة، ينطوي على كثير من الطموح، وإن كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ما زال في مقدورها تنفيذه. وأشير إلى أن نطاق بعض الإنجازات المتوقعة قد تجاوز تلك الواردة في الخطة المتوسطة الأجل. وأُعرب عن رأي مفاده أن من الضروري تنقيح عدد من الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز كي تعكس على نحو أفضل أهداف إعلان الألفية والشراكة الجديدة من

أجل تنمية أفريقيا. كما أُعرب أيضا عن رأي مفاده أن الصلة تبدو مفقودة بين بعض مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء من ناحية والإنجازات المتوقعة من ناحية أخرى. وذُكر أن مؤشرات الإنجاز ينبغي أن يتجلى فيها أثر الأنشطة وأن لا تكون مستندة فحسب إلى القياس الكمي.

٣٠٧ -ولوحظ مع الارتياح أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أعادت توجيه برنامج عملها كي تتجلى فيه أهداف الإعلان بشأن الألفية وأنها قد أدمجت تدابير التخطيط والميزنة والتقييم بقدر أكبر من الفعالية في عملياتها من خلال إنشاء مكتب التخطيط وتنسيق البرامج، وشعبة إدارة وتمويل الموارد الإنسانية، وشعبة المؤتمرات والخدمات العامة. وأُعرب عن رأي مفاده أن ذلك ينبغي أن يتم في إطار الموارد القائمة أو بموارد من خارج الميزانية.

٣٠٨ -كما أُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى التعاون الإقليمي، وكذلك إلى التنسيق مع الكيانات الأخرى بالأمم المتحدة. واقتُرح إنشاء آلية لتقييم منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأن يتضمن البرنامج اقتراح إنشاء مركز لتنمية التجارة تابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٠٩ -وأُعرب عن القلق إزاء استمرار الارتفاع في معدل الشواغر داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمر الذي قد يؤثر على تنفيذ البرنامج.

٣١٠ -وأُعرب أيضا عن القلق إزاء ما يبدو أنه انعدام في التنسيق بين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإزاء احتمال وجود ازدواجية في العمل.

الاستنتاجات والتوصيات

٣١١ - كررت اللجنة تأكيد الدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في القيام، في شراكة مع الدول الأفريقية، بتحقيق الأهداف المبينة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣١٢ - وأوصت اللجنة أن تقترح الجمعية العامة قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مستقبلا بإدراج أرقام الميزانية البرنامجية المقترحة بالإضافة إلى السرد البرنامجي المقترح في المناقشات التي تجرى على الصعيد الحكومي الدولي داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣١٣ - وأوصت اللجنة أن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وللميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات التالية:

الفقرة ١٨ ألف – ٢٥

تضاف في الجملة الثانية بعد عبارة "هذا الهدف" عبارة نصها "مع الأخذ في الاعتبار التنظيم الجديد لأعمال لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها فيما يتعلق بمنتدى التنفيذ الإقليمي".

الجدول ١٨ ألف – ١٠

ينبغي أن يكون نص الإنجاز المتوقع (أ) على النحو التالي: "(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تفي باحتياجات الفقراء، مع مراعاة أهداف الإعلان بشأن الألفية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا".

الجدول ١٨ ألف – ١٢

ينبغي أن يكون نص الإنجاز المتوقع (أ) على النحو التالي: "(أ) زيادة الوعي لدى واضعي السياسات بالترابط بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة المذكورة والحاجة إلى إحداث التكامل فيما بينها".

الجدول ١٨ ألف – ١٢

يستعاض في مؤشر الإنجاز (أ) عن عبارة "عدد حالات وصول المستعملين النهائيين إلى" بعبارة "عدد المرات التي يشار فيها إلى" ويستعاض في مقاييس الأداء عن عبارة "عدد المرات" بعبارة "عدد الإشارات".

الجدول ١٨ ألف – ١٢

ينبغي أن يكون نص الإنجاز المتوقع (ج) على النحو التالي: "(ج) الدمج الفعال للمسائل المترابطة المتعلقة بالأمن الغذائي والسكان والبيئة والمستوطنات البشرية في السياسات الإنمائية".

الجدول ١٨ ألف – ١٨

يستعاض في مؤشر الإنجاز (أ) عن عبارة "التي دربتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا" بعبارة "بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا".

الباب ١٩

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

٣١٤ -نظرت اللجنة، في جلستها ١٦، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ((A/58/6 (Sect. 19)).

٣١٥ -وقدم ممثل الأمين العام الباب ١٩ ورد على الأسئلة التي طرحت خلال نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٣١٦ -تم الاعتراف بأهمية برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك بحسن سير أعمالها بوصفها لجنة إقليمية. وكررت اللجنة التأكيد على مواصلة دعم دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن الرأي بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ينبغي أن تيسر السياسة الاستراتيجية والتعاون فيما بين دول المنطقة. وأعرب أيضا عن الرأي بأن هناك إمكانية لإحياء الأنشطة المدرجة في برنامج العمل وإعادة توجيهها.

٣١٧ -وأوصت اللجنة باستعراض المجالات المشتركة ذات الأولوية بانتظام. وأعرب عن ضرورة المحافظة على الأنشطة في المنطقة بكاملها. ولوحظ مع القلق أن بعض بلدان المنطقة استبعدت من الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣١٨ -ولوحظ مع الارتياح أن اللجنة تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مواضيع ثلاثة هي، الحد من الفقر، وإدارة العولمة ومعالجة القضايا الاجتماعية الطارئة، ومن خلال البرامج الفرعية الشاملة السبعة التي ستعالج المشاكل الرئيسية في المنطقة.

٣١٩ -ولوحظ مع التقدير أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أعادت توجيه برنامج عملها ومواردها لدعم تنفيذ الإعلان بشأن الألفية ونتائج المؤتمرات العالمية. وفضلا عن ذلك جرت الإشادة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للاستعراض الشامل الذي أجرته والنواتج التي حققتها، كما نُوه بحذف النواتج الـ ٥٧ المقترحة والتي تتعلق أساسا بالمنشورات. ولوحظ مع ذلك أنه يمكن عمل المزيد من أجل مواصلة ترشيد الموارد.

٣٢٠ -وأعرب عن القلق للنقص الملحوظ في التنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع اللجان الإقليمية ونشر الأنشطة.

٣٢١ -ولوحظ مع التقدير أنه تم إدماج العنصر الجنساني بنجاح في خمسة برامج فرعية من البرامج الفرعية السبعة التابعة للجنة.

٣٢٢ -وتمت الإشادة بالعملية الاستشارية من أجل إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة.

٣٢٣ -ولوحظ أيضا أن الميزانية البرنامجية المقترحة أعدت بصورة جيدة وأنها تشير بوضوح إلى المؤتمرات الدولية الرئيسية، وجدول أعمال الدوحة الإنمائي والأهداف الإنمائية للألفية. وأُوصي ببحث متابعة مؤتمر مونتيري في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن رأي أنه تمت مواءمة برنامج العمل مع الأهداف الإنمائية للألفية، الذي لم تقره الجمعية العامة، وأن الإعلان بشأن الألفية هو الذي أقر فقط.

٣٢٤ -واقترح أن تركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ متابعة أهداف المؤتمرات العالمية والإعلان بشأن الألفية. وأعرب عن الدعم للتعاون التقني والخدمات الاستشارية من أجل تحقيق الأهداف ذات الصلة. وطُلب توضيح بشأن استخدام الموارد في إطار الباب ٢٣، التعاون التقني.

٣٢٥ -وأُعرب عن الرأي بأنه يلزم تقسيم العمل على النحو السليم بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية، وكذلك فيما بين اللجان الإقليمية وذلك من أجل تفادي الازدواجية وتحديد الممارسات المشتركة. وأشير إلى أن الإحصاء يمكن أن يكون مجالا من مجالات الازدواجية.

٣٢٦ -وأُعرب أيضا عن الرأي أن الإنجازات المتوقعة والمشار إليها في الملزمة ذات صلة مباشرة بالخطة المتوسطة الأجل ومتمشية معها. وأعرب عن الارتياح إزاء الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء في البرامج الفرعية السبعة كلها. وذُكر أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز قابلة للقياس. وأعرب عن القلق لأن بعض الإنجازات المتوقعة في الخطة المتوسطة الأجل لم تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة. ولوحظ أيضا أن عددا قليلا من مقاييس الأداء لم تتضمن البيانات الأساسية. ولوحظ أيضا عدم الإشارة إلى مقاييس الأداء تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة في ملزمات ميزانية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٢٧ -وأُعرب عن التقدير لوقف ٥٧ نابتا وترشيد المنشورات. وأوصي بإجراء استعراض أكثر صرامة للنواتج. وطلب توضيح بشأن المعايير المتعلقة بحذف النواتج. وأعرب عن القلق لأن خفض النواتج يؤثر في العمل المتعلق بالزراعة التي لها دور أساسي في المنطقة. وأعرب أيضا عن الرأي بأنه ينبغي إجراء دراسات للمستخدم النهائي للمنشورات في جميع اللجان الإقليمية.

٣٢٨ -وأُقترح أن تشترك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في المستقبل في اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق عن طريق الفيديو.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٢٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ رهنا بالتعديلات المبينة أدناه:

البرنامج الفرعي ٧

الاستعاضة عن العنوان "البرنامج الفرعي ٧" بعبارة "التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الملحة والطارئة".

الفقرة ١٩-٧

الاستعاضة عن عبارة "أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية وغيرها من البلدان النامية" بعبارة "في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وبوجه خاص في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية".

الفقرة ١٩-٤٠ (ج) [٢٠]

الاستعاضة في بداية الفقرة ونهايتها عن عبارة "أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال" بعبارة "لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وبوجه خاص في أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية".

الفقرة ١٩-٤٨ (ج) '٢' و '٣' و '٤'

تضاف عبارة "تكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة" بعد عبارة "الكفاءة في استعمال الطاقة".

الجدول ١٩-٢٢

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "القضايا الاجتماعية" بعبارة "القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية".

يحذف مؤشر الإنجاز (أ) '١'.

٣٣٠ - **وأوصت اللجنة الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **أن تعترف بأن هناك ولاية تتعلق بمساعدة القدرات الوطنية وأنه ليس هناك ولاية تتعلق بالإبلاغ أو الرصد بشأن مؤشرات أهداف الإعلان بشأن الألفية على الصعيد الإقليمي؛**

(ب) **أن تحث على أن يؤدي البرنامج الفرعي الجديد بشأن البيئة والتنمية المستدامة عمله وفقا للمقررات التي اتخذتها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة؛**

(ج) **أن ترحب بالتأكيد على مكافحة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأن تحث على التنسيق مع الأنشطة المماثلة في منظومة الأمم المتحدة؛**

(د) **أن تقترح أن تدرج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في المستقبل أرقام الميزانية البرنامجية المقترحة بالإضافة إلى سرد البرامج المقترحة في المناقشات على الصعيد الحكومي الدولي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛**

(هـ) **أن تحث على تعزيز تنسيق البرامج والأنشطة مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة بهدف تفادي ازدواجية الجهود؛**

(و) **أن تحث على أن تذكر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحت مؤشرات الإنجاز الحالات التي وضعت فيها مشاريع وبرامج محددة بغرض التنفيذ في مختلف مجالات العمل بدلا من الإشارة إلى عدد سياسات البلدان التي تأثرت**

إيجابا بأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك نظرا لعدم وجود أي علاقة متبادلة واضحة بين الاثنين.

الباب ٢٠

التنمية الاقتصادية في أوروبا

٣٣١ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٦، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢٠، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.20)).

٣٣٢ - وقدم ممثل الأمين العام الباب ٢٠ ورد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

مناقشة

٣٣٣ - أُعرب عن الدعم لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما في ميدان دفع عجلة التنمية والتكامل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سياق زيادة عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي. وتم الترحيب بالتركيز على دعم وتيسير الجهود التي تبذلها هذه المجموعة من البلدان لتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي. واقترح أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعزيز الدور الذي تضطلع به بتقديم المساعدة لهذه المجموعة من البلدان. واقترح أيضا أن تؤدي زيادة عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى قيام اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالنظر في إعادة تركيز أعمالها.

٣٣٤ - وقيل إنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأوروبا إنشاء آليات إقليمية لكفالة المتابعة الفعالة للمؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٣٣٥ - وتم الترحيب بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتبسيط أنشطتها، ولا سيما الاجتماعات التي تعقدها والمنشورات التي تصدرها، ولكنه أشير إلى أنه يمكن القيام بأشياء أكثر بكثير. ولوحظ اقتراح حذف ٧٥ ناتجا.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٣٦ - **أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٢٠، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.**

٣٣٧ -وأوصت اللجنة بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا بزيادة تبسيط أعمالها في ضوء زيادة عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي في البرامج الفرعية مثل الإحصاء والتجارة والاستثمار والنقل والسياحة والبيئة، وأن تنسق أعمالها مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الأوروبية لتفادي الازدواجية والتداخل.

٣٣٨ -وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تلتمس صورة أوضح عن كيف أثر إنشاء الاتحاد الأوروبي ونموه وزيادة عدد أعضائه وشراكات التعاون التي يقيمها على دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا وسير أعمالها.

الباب ٢١

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٣٩ -نظرت اللجنة، في جلستها ١٦، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6، الباب ٢١).

٣٤٠ -وقدم ممثل الأمين العام الباب ٢١، ورد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٣٤١ -أُعرب عن الدعم لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأبدي رأي مفاده أن الإطار المنطقي للبرنامج، بصيغته المقدمة في الوثيقة، قد تعرض للتحسن. وأعرب عن المساندة للمجالات الثلاثة ذات الأولوية التي تنتوي اللجنة أن تركز عليها أثناء فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهي: سياسات المساواة وتقليل الفقر في المنطقة؛ والسياسات الوطنية لتحسين الروابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملية العولمة الراهنة؛ ودمج الاهتمامات البيئية في الأنشطة الرئيسية للسياسات العامة في المنطقة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن الغرض من الاقتراحات يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية، والخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، والنتائج ذات الصلة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة، وعملية الإصلاح التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٣٠٠.

٣٤٢ -وكان ثمة ترحيب بوضع نظام مشترك وقاعدة للبيانات فيما يتعلق بالمتابعة الإقليمية لكافة مؤتمرات الأمم المتحدة، بما فيها المؤتمرات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب

عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تُذكر، في كل مرة يُشار فيها إلى متابعة هذه الأهداف، الفقرة المقابلة من إعلان الألفية.

٣٤٣ -وأثير سؤال بشأن الخطط الراهنة التي ترمي إلى تعزيز حشد الأموال الخارجة عن الميزانية لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم برنامجها المتصل بالتعاون التقني في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من أجل الحد من التشككات التي تكتنف مستوى الموارد التي ستُتاح لتنفيذ البرنامج. ولوحظ مع الارتياح أنه لا يوجد اتجاه نحو قطع أي نشاط من أنشطة التعاون التقني، باعتبار ذلك جزءا من الجهود الرامية إلى تبسيط البرنامج.

٣٤٤ -وذُكر أن الإنجازات المتوخاة ومؤشرات التحقيق قد تعرضت للتعديل، في بعض الحالات، عما كانت عليه في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وأشيد بقرار اللجنة بوقف النواتج المتكررة ذات المنفعة الحدية، التي يبلغ عددها ٣٧، والتي تتألف أساسا من توفير الخدمات للاجتماعات وإنتاج المنشورات، وذلك بموجب قرارها ٥٨٩ (د - ٢٩)، إلى جانب التخفيض الإجمالي للنواتج، حيث أشير إلى ذلك في الفقرتين ٢١-٦ و ٢١-٧، على التوالي. وأعرب عن القلق إزاء عدم الاستمرار في تقديم ''التقرير المستكمل عن تنفيذ برنامج العمل المتصل بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من وجهة نظر بلدان منطقة البحر الكاريبي''.

٣٤٥ -وشُدد على أهمية البرنامج الفرعي ٣، نظرا لأن سياسة الاقتصاد الكلي تتسم بالأهمية بالنسبة لتحقيق النمو المستدام على صعيد طويل الأجل.

٣٤٦ -وأكدت أهمية البرنامج الفرعي ٤، فهو يهدف إلى اتباع سياسات تستهدف تشجيع العدالة الاجتماعية وتخفيف حدة الفقر في المنطقة.

٣٤٧ -وقد سُلِّط الضوء على أهمية البرامج الفرعية ٧ و ٨ و ١٢. وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تأكيد جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عند صياغة أهداف البرنامج الفرعي ٨ (انظر الجدول ٢١-٢٤).

٣٤٨ -وأُعرب عن رأي مفاده أنه لا يجوز اعتبار العامل الخارجي (ج) الوارد في الفقرة ٢١-٦٠ بوصفه عاملا خارجيا، فهو يتصل بأعمال اللجنة الرامية إلى زيادة التزامها بالمضي في تعميم المنظور الجنساني.

٣٤٩ -وقيل إن مؤشرات الإنجاز المذكورة تحت البرنامجين الفرعيين ٨ و ٩ تتضمن دلالات واضحة على النتائج المتوخاة. وكان ثمة تركيز، بصفة خاصة، على مؤشري الإنجاز (ج)

و (د) الواردين بالجدول ٢١-٢٤ باعتبارهما سبيلا فعالا لإبراز جدوى الدورات التدريبية التي تقدمها اللجنة.

٣٥٠ -وأعرب عن الدعم لإدراج مجال موضوع الكوارث الطبيعية في أعمال البرنامج وتشجيع التعاون الإقليمي في ميداني الحد من المخاطرة والضعف. وأبديت آراء بشأن القيود المؤسسية التي أثرت في الماضي على تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وشُجعت اللجنة على كفالة تلقي العملية التحضيرية الإقليمية للمؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٤، كافة المساعدات اللازمة لنجاحها.

٣٥١ -وأُعرب عن القلق إزاء ما لوحظ من نقص في التنسيق وازدواج في الأنشطة بين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣٥٢ -ولوحظ، مع التقدير، أنه عند إنجاز استعراض شامل لبرنامج عمل اللجنة والعمليات التي اضطلعت بها الدول أعضاء اللجنة في ضوء قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ والإعلان بشأن الألفية من جانب الدول أعضاء اللجنة، فإن اللجنة قد أعادت توجيه برنامج عملها كيما يركز على ثلاثة مجالات من المجالات ذات الأولوية، وتبين لها أن ٣٧ ناتجا من النواتج تتسم بفائدة هامشية ولا سيما في مجال التعاون التقني.

٣٥٣ -وبشأن طلب اللجنة وزع موظف بالرتبة ف - ٤ إلى المقر دون الإقليمي للجنة في مكسيكو سيتي ليكون مركزا للتنسيق فيما يتصل بالتقييم والحد من الضعف فيما يتصل بالكوارث الطبيعية، كان هناك تساؤل يتعلق بمن يضطلع بهذا النشاط في الوقت الراهن، وكذلك بشأن ماهية دور البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا المجال.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٥٤ -أوصت اللجنة أن تراعى الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فيما يتصل بالباب ٢١، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب الإعلان بشأن الألفية والخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بصيغتها المنقحة، نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة.

٣٥٥ -أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢١ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بإدخال التعديلات المبينة أدناه:

الجدول ٢١-١٠

إضافة مؤشري الإنجاز (د) و (هـ) الواردين في الفقرة ١٧-٩ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة.

الجدول ٢١-١٢

إضافة مؤشرات الإنجاز الواردة في الفقرة ١٧-١٣ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة.

الجدول ٢١-١٤

إدراج كلمة "التقني" بعد عبارة "التعاون الإقليمي" في الإنجاز المتوقع (ج).

إضافة مؤشرات الإنجاز (أ) و (ب) الواردة في الفقرة ١٧-١٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بصيغتها المنقحة.

الجدول ٢١-١٦

في مؤشر الأداء (ج)، تُدرج عبارة "بمساعدة اللجنة" بعد عبارة "المبادئ التوجيهية".

الفقرة ٢١-٦٠

يُستعاض عن الفقرة ٢١-٦٠ بما يلي: يتوقع للبرنامج الفرعي أن يحقق أهدافه وإنجازاته المتوقعة مع افتراض (أ) استمرار حصول دمج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية على كامل دعم بلدان المنطقة؛ (ب) مواصلة الدول الأعضاء دعم أنشطة البرنامج الفرعي.

الجدول ٢١-٢٠

يُضاف مؤشرا الإنجاز (أ) و (ج) الواردان في الفقرة ١٧-٣٣ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة، بوصفهما مؤشري الإنجاز (أ) '٤' و (أ) '٥'. وفي كل منهما، يضاف في النهاية "بمساعدة أو تعاون اللجنة".

الجدول ٢١-٢٢

يُضاف مؤشر الإنجاز (ب) الوارد في الفقرة ١٧-٣٧ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة، بوصفه مؤشر الإنجاز الجديد (ب) '٢'.

الجدول ٢١-٢٤

يُضاف الإنجاز المتوقع (أ) بالفقرة ١٧-٤١ ومؤشر الإنجاز (أ) بالفقرة ١٧-٤٢ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة، بوصفهما الإنجاز المتوقع (هـ) ومؤشر الأداء (هـ).

الجدول ٢١-٢٨

في مؤشر الأداء (أ) '٢' تضاف عبارة "بمساعدة و/أو تعاون اللجنة" بعد عبارة "نظم الترميز الدولية والإقليمية".

إضافة مؤشري الإنجاز (د) و (هـ) الواردين بالفقرة ١٧-٥٠ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة، بوصفهما مؤشري الإنجاز (أ) '٣' و (أ) '٤'.

الجدول ٢١-٣٠

تُضاف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ج) و (د) الواردة بالفقرة ١٧-٥٤ ومؤشرات الإنجاز (أ) و (ب) و (ج) الواردة بالفقرة ١٧-٥٥ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة.

الجدول ٢١-٣٢

يُضاف مؤشر الإنجاز (ب) الوارد بالفقرة ١٧-٥٩ (ب) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة، بوصفه مؤشر الإنجاز (ج) '٢' في الجدول ٢١-٣٢، ويعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) '٢' ليصبح (ج) '٣'.

الباب ٢٢

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٣٥٦ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٧ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (الباب ٢٢)).

٣٥٧ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٢٢ ورد على التساؤلات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٣٥٨ -أعرب عن التأييد للمقترحات الواردة في الباب ٢٢. وذكر أن برنامج العمل يعكس أهداف الإعلان بشأن الألفية وبرنامج الإصلاح الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٧. وأعرب عن الارتياح للشكل القائم على النتائج والإنجازات المتوقعة المعينة والمحددة بدقة، ومؤشرات الإنجاز، والنواتج. كما أعرب عن الارتياح لترشيد عدد النواتج في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مما أدى إلى تخفيض بنسبة ١٥ في المائة، بالإضافة إلى تخفيض آخر في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بنسبة ١٢ في المائة. كما أشير إلى أنه ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٣٥٩ -وارتئي أن برنامج العمل يتضمن مجالات شديدة الأهمية مثل الفجوة الرقمية والتعاون الاقتصادي في إدارة العولمة. وجرى الترحيب بإدماج الصناعة والزراعة وكذلك الطاقة والأنشطة المتصلة بالمياه من أجل الاستفادة من مجالات التكافل.

٣٦٠ -وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن تشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد تقرير التنمية البشرية العربية وأنه ينبغي تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يطلب تعاون (الإسكوا) في ذلك الصدد.

٣٦١ -وأعرب عن القلق إزاء ما بدا من نقص في التنسيق بين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واحتمال وجود ازدواجية في العمل.

٣٦٢ -وأعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي إتاحة المنشورات الإلكترونية للإسكوا في شكل مطبوع. وجرى الترحيب باعتزام الإسكوا إصدار جميع منشوراتها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ باللغة العربية أيضا.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٦٣ -**أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات الواردة أدناه بالإضافة إلى الأحكام الواردة في التصدير والمقدمة.**

٣٦٤- شددت اللجنة على ضرورة أن يمتثل مديرو البرامج التابعة لهذا الباب للأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

٣٦٥ -وأكدت اللجنة من جديد على ضرورة أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين التقرير الذي طلبته في قرارها ٢٨٣/٥٧ باء.

الباب ٢٣

البرنامج العادي للتعاون التقني

٣٦٦ -نظرت اللجنة، في جلستها ١٥، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢٣، البرنامج العادي للتعاون التقني، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٣٦٧ -وقدم ممثل الأمين العام الباب ٢٠، ورد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٣٦٨ -أُعرب عن التأييد للمقترحات الواردة ضمن الباب ٢٣. وجرى التشديد على أن هذا الباب يلعب دورا هاما في دعم جهود التنمية الوطنية التي تضطلع بها البلدان النامية. كما جرى الاعتراف بدور اللجان الإقليمية في توفير خدمات التعاون التقني الهامة للبلدان النامية.

٣٦٩ -وأعرب عن رأي مفاده أن أنشطة التعاون التقني ينبغي أن تُمول من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية، وأن تضطلع بتنفيذها الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات وصناديق الأمم المتحدة. كما أشير إلى أن اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة هي التي ينبغي أن تضطلع بتنفيذ أنشطة التعاون التقني، والخدمات الاستشارية، وبناء القدرات. وأعرب عن رأي مفاده أن إشراك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في توفير خدمات التعاون التقني يشتت جهودها بعيدا عن مهمتها الأولية، وهي توفير الدعم الموضوعي للعمليات الحكومية الدولية.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٧٠ -أكدت اللجنة مجددا أهمية دور اللجان الإقليمية وقدرتها على توفير التعاون التقني بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة.

٣٧١ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٣، البرنامج العادي للتعاون التقني، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بإدخال التعديلات المبينة أدناه، فضلا عن الأحكام الواردة في التصدير والمقدمة:

الفقرة ٢٣-٣٥

(أ) '١' في أولى الخدمات الاستشارية، يستعاض عن عبارة ''لا سيما في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية'' بعبارة ''لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية'';

(هـ) '١' في السطر الثامن، وبعد عبارة ''ووضع سياسات''، تُضاف عبارة ''لكفاءة استخدام الطاقة، وللتكنولوجيا المتقدمة للوقود الأحفوري، و'';

(هـ) '٢' يُستعاض عن عبارة ''الطاقة المتجددة'' بعبارة ''تنفيذ الفقرة ٢٠ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، المتعلقة بالطاقة'';

(و) '١' في أولى الخدمات الاستشارية، يستعاض عن عبارة ''لا سيما في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية'' بعبارة ''لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية'';

(ز) '٣' يُستعاض عن الفقرة الفرعية بما يلي: ''مشروع ميداني بشأن معالجة التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية المستجدة''.

الباب ٢٤
حقوق الإنسان

٣٧٢ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٨، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢٣، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.24)).

٣٧٣ -وقدم ممثل الأمين العام الباب ٢٤، ورد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٣٧٤ -أعيد التأكيد على أهمية تعزيز حقوق الإنسان وإعمالها، وعلى أهمية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأولي اهتمام كبير للبرنامج، الذي يُعد واحدا من مجالات العمل الرئيسية للمنظمة كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة. كما جرى التأكيد على أهمية الحق في التنمية وأهمية الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأعرب عن الدعم للمفوض السامي.

٣٧٥ -وجرى التشديد على أهمية تعزيز إدارة مفوضية حقوق الإنسان، على النحو الذي ورد في قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، وفي تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/57/488). وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي النظر في المقترحات الواردة في الباب ٢٤ بما يتوافق مع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الأمم المتحدة. وجرى التأكيد على ضرورة كفالة نجاح جهود الإصلاح الإداري ودعم أجهزة حقوق الإنسان.

٣٧٦ -وأعرب عن القلق إزاء زيادة اعتماد المفوضية على الموارد الخارجة عن الميزانية. وأعرب عن آراء تدعو إلى ضمان توفر موارد كافية من الميزانية العادية للأولويات والأنشطة التي تصدر بها ولايات.

٣٧٧ -وأعرب عن رأي مفاده أن بعض المقترحات الواردة في الباب تتجاوز أحكام قرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧.

٣٧٨ -وجرى الترحيب بخفض عدد النواتج. وأشير إلى أنه يجري وقف بعض النواتج نتيجة لاستحداث تكنولوجيات جديدة. ورئي أن المكتب يجب أن يكفل استمرار الدول الأعضاء التي لا تمتلك هذه التكنولوجيات الجديدة في الحصول على الوثائق في شكل مناسب.

٣٧٩ -وأعرب عن رأي مفاده أن مفوضية حقوق الإنسان يجب أن تبذل قصارى جهدها لتشجيع التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ومعاهدها ووكالاتها المتخصصة، فضلا عن تقسيم العمل معها، وأن تكفل تحقق الاتساق في سياسات كل منها.

٣٨٠ -وأشير مع القلق إلى تكاثر أجهزة حقوق الإنسان.

٣٨١ -واقترح إدخال التعديلات التالية على الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥:

الفقرة ٢٤-٢

في نهاية الفقرة، تُضاف عبارة ''، مع التقيد التام بمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وبروح التعاون والحوار الدوليين البناءين''.

الفقرة ٢٤-٨ (أ) '٢'

تُحذف عبارة ''والنهج القائمة على الحقوق''.

الجدول ٢٤-٧

يُضاف إنجاز متوقع جديد نصه: ''بذل جهد منظم لإعادة تصنيف جميع الوظائف في الهيكل التنظيمي الجديد وفقا لمستوياتها وأنواع الخدمة التي تؤديها، وتحديد ما إذا كانت تنتمي إلى السلسلة ١٠٠ أو السلسلة ٢٠٠''؛

يُضاف مؤشر إنجاز جديد نصه: ''خفض عدد الموظفين الذين يعملون في إطار السلسة ٢٠٠ من النظام الإداري للموظفين ممن يؤدون وظائف أساسية في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان''.

الفقرة ٢٤-٣٥

تُحذف الفقرة.

الجدول ٢٤-١١

يُضاف إنجاز متوقع جديد (هـ)، نصه: ''(هـ) تعزيز الجهود التي تسهم في القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب''؛

يُضاف مؤشر إنجاز جديد، نصه: ''(هـ) زيادة عدد الأنشطة المضطلع بها للوفاء بالولايات''.

الفقرة ٢٤-٣٧

تُحذف الفقرة.

الجدول ٢٤-١٣

يُضاف إنجاز متوقع جديد (ج)، نصه: ''(ج) تقديم الدعم المناسب للدول الأعضاء في معاهدات حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب تلك المعاهدات من أجل استعراض

إجراءات الإبلاغ لهيئات المعاهدات بغية تطوير نهج أكثر تنسيقا وتبسيط متطلبات الإبلاغ بموجب تلك المعاهدات''؛

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (ج)، نصه: ''(ج) مدى رضا المشاركين عن نوعية الخدمات التي تقدمها المفوضية''.

الفقرة ٢٤-٤٢

تُحذف الفقرة.

الجدول ٢٤-١٥

تحت الهدف ٢، يُضاف مؤشر إنجاز جديد، نصه: ''عدد توصيات المقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة التي يتم تأييدها في القرارات ذات الصلة''.

تحت الهدف ٣، يُضاف مؤشر إنجاز جديد، نصه: ''عدد عمليات الأمم المتحدة الميدانية القطرية التي يدعمها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لوضع برامج ومواد تدريبية لموظفي حقوق الإنسان في الميدان''.

الفقرة ٢٤-٥١

تُحذف الفقرة.

٣٨٢ -وأوصت اللجنة بوقف عمل اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص نظرا لافتقارها منذ وقت طويل إلى توافق الآراء فيما يتعلق بكيفية المضي قدما في برنامج عملها وعجزها عن الوفاء بولايتها.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٨٣ -**أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة بدقة، في دورتها الثامنة والخمسين، الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بما في ذلك محتوى البرنامج في ضوء جميع الولايات الصادرة عن الجمعية العامة في هذا المجال.**

الباب ٢٥

توفير الحماية والمساعدة للاجئين

٣٨٤ -نظرت اللجنة، في جلستها ١٩ المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢٥، توفير الحماية والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect. 25)).

٣٨٥ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ٢٥ ورد على ما أثير من أسئلة خلال نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٣٨٦ -أُعرب عن تأييد عام للأنشطة التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وما تضطلع به المفوضية من دور رائد في توفير الحماية والمساعدة للاجئين.

٣٨٧ -وأُعرب عن قلق مؤداه أن الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ قد قُدِّم مرة أخرى في شكل منحة، رغم أن الجمعية العامة كانت قد طلبت في قرارها ٥٦/٢٥٣ أن تتسم المقترحات بقدر أكبر من الشفافية وأن تقدم الاحتياجات من الموارد حسب وجوه الإنفاق. وكان هناك شعور بأن المعلومات المقدمة غير كافية لكفالة إجراء رقابة ملائمة.

٣٨٨ -وأُعرب عن رأي مفاده أن الباب ٢٥، كان ينبغي أن يتضمن المعلومات المطلوبة في البند ٥-٣ والقاعدة ١٠٥-٣ للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم. وفي ذلك الصدد، ذُكر أن إعداد الباب كان ينبغي أن يكون ممتثلا للفقرات ١٣٣ إلى ١٣٦ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٣، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن بالغ أسفها لأن المبالغ التي كانت تمول في السابق في إطار الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد قد عُرضت بطريقة تنقصها الشفافية في إطار تقديم المنح والتبرعات؛ وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعيد إدراج الاحتياجات من الموارد حسب وجوه الإنفاق مع مخصصات أخرى عدا المنح والتبرعات؛ وطلبت إليه أيضا استعراض تمويل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الميزانية العادية بطريقة تتسم بالشفافية.

٣٨٩ -وأوضح ممثل الأمين العام أن الميزانية البرنامجية المقترحة للمفوضية قد قدمت في شكل منحة بغرض تبسيط العلاقة بين المفوضية والأمانة العامة وتوفير قدر أكبر من المرونة. وأُشير إلى أنه وفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي للمفوضية، فإن الميزانية العادية لا تتحمل سوى

التكاليف الإدارية المتصلة بتشغيل المفوضية، وأن جميع النفقات الأخرى المتصلة بأنشطة المفوضية تمول من خلال التبرعات. وحيث أن نصيب الميزانية العادية من المفوضية لا يمثل سوى ٥,٤ في المائة من مجموع الميزانية المتاحة للمفوضية، وحوالي نصف تكاليفها الإدارية، كان من المهم توفير قدر من المرونة.

٣٩٠ -وأُعرب عن القلق لأنه لم يُقترح سوى وقف ناتج واحد، وجرى تشجيع المفوضية على إعادة النظر في برنامج منشوراتها.

٣٩١ -وفيما يختص بالإشارة إلى المنشور المتعلق بالتمويل الجزئي في إطار البرنامج الفرعي ٢، أُعرب عن رأي مفاده أنه لا ينبغي للمفوضية أن تدخل في الأنشطة الإنمائية.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٩٢ -**أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٢٥، توفير الحماية والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بإدخال التعديلات المبينة أدناه:**

الفقرة ٢٥-٤

في السطر الرابع، يستعاض عن عبارة "وسيركز برنامج العمل" بعبارة "وكذلك سيركز برنامج العمل الفرعي المتعلق بالحماية".

الجدول ٢٥-٥

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (د) بما يلي: "(د) إحراز تقدم صوب إيجاد حل دائم من خلال إعداد عمليات العودة الطوعية إلى البلد وتيسيرها وتنفيذها النشط في ظل السلامة والكرامة، ويتبع ذلك رصد للأوضاع السائدة في البلدان التي يعود إليها اللاجئون".

في نهاية مؤشر الإنجاز (د)، تضاف عبارة "ضمن إطار عمليات العودة الطوعية إلى الوطن".

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (هـ) بما يلي: "(هـ) التشجيع على التكامل المحلي كحل دائم محتمل، كلما كان ذلك ممكنا، وفقا لاستراتيجية المفوض السامي الخاصة بالتنمية عن طريق التكامل المحلي".

تحت مؤشر الإنجاز (و) '٢'، تضاف مقاييس الأداء التالية: الفترة "٢٠٠٠-٢٠٠١: لا يوجد"؛ "تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: لم تحدد بعد"؛ "الهدف في

الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لم يحدد بعد". ويضاف إلى مؤشر الإنجاز (و) قسم فرعي جديد '٣' نصه كما يلي: "'٣' مدى اعتماد السبل الكفيلة بتحسين مراقبة إعادة التوطين والإشراف عليها". وتضاف مقاييس الأداء التالية تحت مؤشر الإنجاز (و) '٣': "الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: لا يوجد"؛ "تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: لم تحدد بعد"؛ "والهدف في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لم يحدد بعد".

يضاف مؤشر الإنجاز (ز) إلى مؤشر الإنجاز (ج). تضاف نقطة مؤشر الإنجاز (ج)، وينجم عن ذلك فقرتان فرعيتان تنصان على ما يلي: "'١' تناقص عدد الحوادث المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس عن التي أبلغت بها المصحات في مخيمات اللاجئين"؛ '٢' عدد خطط العمليات القطرية التي تضعها المفوضية بشأن الفئات الخمس ذات الأولوية والقطاعات الرئيسية". وتحت مؤشر الإنجاز (ج)، تضاف فقرة فرعية جديدة نصها: "'٣' وضع مؤشرات قابلة للقياس تتعلق بالتزامات المفوض السامي الخمسة". وفي مقاييس الأداء (ج) '٣'، تضاف: "٢٠٠٠-٢٠٠١: لا يوجد"؛ و "تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: لم تحدد بعد"؛ و "الهدف في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: لم يحدد بعد".

الجدول ٢٥-٦

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (ب) '١' بما يلي: "عدد المبادرات التي تضمن الخطط الإنمائية الوطنية توفير مستوى حياة جيد للاجئين والمجتمعات المحلية المجاورة"؛

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، تحذف عبارة "بالقياس إلى معايير جوهرية".

في مؤشر الإنجاز (ب) '٣'، يستعاض عن عبارة "التمويل الصغير" بعبارة "تحقيق الاعتماد على الذات"؛

في الإنجاز المتوقع (د)، يستعاض عن كلمة "حماية" بكلمة "مساعدة"؛

في نهاية الإنجاز المتوقع (د)، يضاف ما يلي: "من خلال تقديم المجتمع الدولي لتبرعات كافية، بروح من تقاسم الأعباء والتضامن الدولي"؛

في مؤشر الإنجاز (د) '٢'، تحذف عبارة "واستراتيجية التنمية عن طريق التكامل المحلي"؛

في مؤشر الإنجاز (د)، تضاف فقرة فرعية جديدة '٣' نصها كما يلي: "'٣' زيادة مستوى التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي". وفي مقاييس الأداء لمؤشر الإنجاز هذا تدرج عبارة "لم تحدد بعد".

٣٩٣ - أوصت اللجنة بأن تزود الجمعية العامة، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بالمعلومات على النحو المنصوص عليه في البند ٥-٣ والقاعدة ١٠٥-٣ للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم، وفي قرار الجمعية العامة ذي الصلة بالموضوع.

٣٩٤ -وشددت اللجنة على ضرورة امتثال مديري البرامج الواردة ضمن هذا الباب بالأنظمة والقواعد المذكورة أعلاه.

الباب ٢٦
اللاجئون الفلسطينيون

٣٩٥ -نظرت اللجنة، في جلستها ٢١، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢٦، اللاجئون الفلسطينيون، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect. 26)).

٣٩٦ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ٢٦، ورد على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٣٩٧ -أعرب عن التأييد للأهداف العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والأنشطة التي تقوم بها. واعتُبر العمل الذي أنجزته الوكالة ميدانيا بالغ الأهمية، وحظي الدور الحاسم الذي أسهمت به في مساعي إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بالتقدير.

٣٩٨ -وأعرب عن التقدير للسرد الذي قُدم في إطار الميزنة القائمة على النتائج، والذي عُرض في ملزمة اعتبرت نموذجية.

٣٩٩ -وأعرب عن وجهة نظر تؤكد أن اقتراح إلغاء أحد النواتج يعود فقط إلى عدم توافر التمويل، وليس إلى أن الناتج في حد ذاته لم يعد مواكبا للمستجدات أو صار ذا قيمة

هامشية. وأعرب أيضا عن وجهة نظر ترى ضرورة أن تضاعف الأمانة العامة جهودها تجاه حشد موارد إضافية خارجة عن الميزانية، وأن توسع قاعدة الجهات المانحة للأونروا.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٠٠ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٢٦، اللاجئون الفلسطينيون، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الباب ٢٧
المساعدة الإنسانية

٤٠١ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢١ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢٧، "المساعدة الإنسانية"، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (الباب ٢٧)).

٤٠٢ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٢٧ وأجاب على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٤٠٣ - أعربت اللجنة عن تقديرها للدور التنسيقي الحيوي والفعال الذي أداه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التصدي لشتى الأزمات الإنسانية المتصلة بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. ولاحظت اللجنة أيضا المهام الصعبة التي يواجهها المكتب في إدارة هيكل بالغ التعقيد، غير أنها أشارت إلى أن المكتب قد نجح بالرغم من ذلك في تنظيم وتعزيز قدرته وحضوره في الميدان. وذكر أن المانحين قد لاحظوا أوجه التحسن التي طرأت على سير عمل المكتب وفعاليته، ولا سيما الكفاءة التي ينسق بها المكتب الجهود المبذولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحاجة إلى تعزيز التنسيق فيما بين مختلف الشركاء في المجال الإنساني. وفيما يتعلق بتنسيق عمليات أزمة العراق عن طريق نيويورك، أعربت اللجنة عن رأيها القائل بأنه ينبغي بذل قصارى الجهد لتجنب أي ازدواج في الجهود بين نيويورك وجنيف.

٤٠٤ - وأعرب عن التأييد أيضا لولاية المكتب. على أنه أوضح أنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد القدرة على مواجهة الاحتياجات المفاجئة والفجوة الواسعة بين الموارد الموفرة في ظل الميزانية العادية مقابل التبرعات.

٤٠٥ - وأعرب عن الارتياح إزاء الدور الكبير الذي قام به المكتب في التخفيف من حدة كارثة تشيرنوبيل والمبادرة التي اتخذها لإنشاء الشبكة الدولية للبحوث والمعلومات المتعلقة

بتشيرنوبيل، والتي ستسهم في تيسير الانتقال من الغوث إلى التنمية في الدول التي تأثرت بالكارثة.

٤٠٦ - ولوحظ أن ثمة تحسنا في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وشجعت اللجنة أمانة اللجنة الدائمة على مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات، وموالاة إحاطة الدول الأعضاء علما بأعمالها، وزيادة التنسيق والتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق باستجابة الأمم المتحدة للبلدان التي تمر بأزمات إنسانية أو الخارجة منها.

٤٠٧ - ولوحظ اعتماد المكتب الشديد على الموارد الخارجة عن الميزانية، وأن هذا الاعتماد يعكس نمط تخصيص جزء من الميزانية العادية أصغر من اللازم لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وهذه الحالة تعرّض المهام الرئيسية للخطر.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٠٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٧، "المساعدة الإنسانية"، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤٠٩ - ولاحظت اللجنة، لدى استعراضها الباب ٢٧، أهمية الموارد الخارجة عن الميزانية للمهام الإدارية، وأوصت بأن ترجو الجمعية العامة الأمين العام أن يقدم تقريرا يحدد فيه المهام الإدارية.

الباب ٢٨
الإعلام

٤١٠ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٢٠ و ٢١ المعقودتين في ٢٤ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣ في الباب ٢٨، الإعلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect. 28)).

٤١١ - وقدم ممثل الأمين العام الباب ٢٨ ورد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة للبرنامج.

المناقشة

٤١٢ - جرى التسليم بما تحقق من إنجازات كبيرة موضوعية وتنظيمية على السواء. ولوحظ حدوث تحسن في أسلوب عرض الباب. وأعرب عن الترحيب بالنية المتجهة إلى تعزيز الإدارة القائمة على الأداء من خلال إجراء استعراض سنوي لأداء البرامج، ومشروع التقييم الذاتي

على مدى ثلاث سنوات بمساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وتوفير فرص التدريب للموظفين، وأثيرت في الوقت نفسه تساؤلات عن طول فترة التقييم.

٤١٣ -وأُعرب عن رأي مفاده ضرورة تشجيع الأمين العام على أن ينفذ على وجه السرعة عناصر الإصلاح التي تخضع لسلطته الخاصة، وفقا لقرارات ومقررات الجمعية العامة المعتمدة سلفا. وأبدى التأييد لإعادة تشكيل إدارة شؤون الإعلام، والتدابير المتعلقة بتحسين مكتبة داغ همرشولد. واقترح تحويل الموارد من أجل جميع المكتبات إلى الباب ٢٨.

٤١٤ -والتمست توضيحات لمعنى ''الإدارات العملاء'' وأخطرت اللجنة بأن الإدارات العملاء هي الإدارات التي تتعامل معها إدارة شؤون الإعلام كعملاء تشغيليين، وأن التعاون الوثيق داخل الأمانة العامة يعتبر بالتالي مهما في التنفيذ الفعال لولايات الجمعية العامة.

٤١٥ -وأُعرب عن الترحيب بوقف ٢٦ من النواتج على النحو الوارد في المرفق، وعن التشجيع لإجراء المزيد من الاستعراض للنواتج. ورئي أن قرار وقف النواتج ينبغي أن يستند إلى القضايا ذات الأولوية وأثرها، وطُلب تقديم توضيح لأسباب وقف بعض النواتج جراء ''عدم كفاية الموارد''. وقد أفيدت اللجنة بأن النواتج الواردة في مرفق التقرير تم التأكد بالفعل من ضآلة أثرها وتدني أهميتها ومن أنها تتسم ببعض الازدواجية في بعض الأحيان.

٤١٦ -وقُدمت تفسيرات مختلفة لمعنى الفقرة ١٥ من القرار ٥٧/٣٠٠ الذي عالج ترشيد شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة حول محاور إقليمية. وأفيدت اللجنة بأن الفقرة ١٥ من القرار ٥٧/٣٠٠ التي طلبت الجمعية العامة فيها تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ الاقتراح تمثل السند التشريعي للمضي قدما في العملية. ونظرا لأن محور أوروبا الغربية يركز على البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، طُرح تساؤل عن كيفية استفادة بلدان أوروبا الشرقية من ذلك النموذج. وأشير أيضا إلى أنه لم تجر بعد أية مشاورات لتطبيق النهج الإقليمي لمراكز الإعلام في مناطق أخرى.

٤١٧ -وقيل إن مفهوم المحاور الإقليمية يصلح من وجهة نظر تحسين الفعالية. وأنه من المهم أيضا تقييم ما يمكن فقدانه من إغلاق مراكز الإعلام الحالية بالمقارنة إلى الفوائد العائدة من تعزيز الأنشطة عن طريق إنشاء المحاور الإقليمية. وذُكر أيضا أن الدعم الشامل من جانب الحكومة المضيفة ينبغي أن ينعكس في خطة عمل تساعد في تنفيذ اقتراح الأمين العام المتعلقة بترشيد شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة حول محاور إقليمية. واقترح كذلك إجراء مشاورات مع البلدان التي لا توجد بها مراكز إعلام لمعرفة ما إذا كان من الممكن خدمتها بشكل أفضل عن طريق النهج الإقليمي.

٤١٨ -وأُعرب عن رأي مفاده أن توزيع مراكز الإعلام حول محاور إقليمية لم يعبر عن توافق آراء في الجمعية العامة، وأن هذه العملية يمكن أن تهدد تحقيق الأهداف التي ترمي إليها الإدارة، ولا سيما في البلدان النامية. وذُكر أنه يتعين أن تبت الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع حالما يقدم الأمين العام عن تنفيذ الاقتراح في أوروبا الغربية.

٤١٩ -وأحاطت اللجنة علما بأن التفاصيل المتعلقة بتوحيد مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في أوروبا الغربية في محور إقليمي لم تكن قد استكملت وقت إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة، وأشارت اللجنة أيضا إلى أن تلك المسألة سوف تناقش مرة أخرى في دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين بعد إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء المعنية.

٤٢٠ -وجرى التنويه إلى ضرورة أن يضاف إلى الجدول ٢٨-١٠ إنجاز متوقع جديد يكون نصه كالتالي ''التنفيذ الناجح لمبادرة المحور الإقليمي في جميع المناطق'' ومؤشر إنجاز جديد يكون نصه كالتالي ''عدد مراكز الإعلام التي تم توحيدها في محاور إقليمية''.

٤٢١ -ولاحظت بعض البلدان ضرورة إضافة عبارة ''أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي'' بعد عبارة ''الشرق الأوسط'' في الجملة الأخيرة من الفقرة ٢٨-٣٣.

٤٢٢ -وأعرب عن رأي مفاده أن الإعلام باللغات المحلية يكون له أقوى الأثر على السكان المحليين وأن الفقرة ٢٨-٣٠ ينبغي أن تعكس هذا العنصر المهم تنفيذا للفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة ٥٧/١٣٠ باء.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٢٣ -أحاطت اللجنة علما بالسرد البرنامجي للباب ٢٨، الإعلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وأوصت الجمعية العامة بإجراء مزيد من النظر في الباب ٢٨ مع مراعاة التعديلات المبينة أدناه:

الفقرة ٢٨-٣

يستعاض عن الجملتين الأوليين بما يلي: "ترد الولاية الأساسية لإدارة شؤون الإعلام في قرار الجمعية العامة ١٣ (د-١) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ وتتمثل مهمتها الرئيسية في أن توفر للجمهور، من خلال أنشطة التوعية التي تضطلع بها معلومات دقيقة ونزيهة وشاملة وحسنة التوقيت عن مهام الأمم المتحدة ومسؤوليتها بهدف تعزيز الدعم الدولي لأنشطة المنظمة بأكبر قدر من الشفافية، وأن تحترم الولايات القائمة وفقا للبند ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم من أجل تركيز رسالتها وجهودها

على نحو أفضل، وأن تتولى كوظيفة من وظائف إدارة الأداء مواءمة برامجها مع احتياجات الجمهور الذي تستهدفه على أساس تحسين سبل الحصول على تعليقات وآليات التقييم على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٥٧/١٣٠ باء".

في الجملة الأخيرة وبعد عبارة "صياغته" تدرج عبارة "على النحو الذي رحبت به لجنة الإعلام".

الفقرة ٢٨-٤

يكون نص الجملة الثانية كما يلي: "وتتركز مهمتها الرئيسية، وهي تسترشد بأولويات الخطة المتوسطة الأجل في توجهها الرئيسي وتراعي قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المتعلق بالإعلان بشأن الألفية، على القضاء على الفقر، ومنع الصراعات، وتحقيق التنمية المستدامة، وإعمال حقوق الإنسان، ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمعركة ضد الإرهاب الدولي، واحتياجات القارة الأفريقية (انظر القرار ٥٧/١٣٠ باء)، وكذلك على التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا وكفالة الشفافية في التجارة الدولية".

الفقرة ٢٨-١١

بعد عبارة "في أوروبا الغربية" في الجملة الثالثة تضاف عبارة "وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/١٣٠ باء، وللقرار ٥٧/٣٠٠، ولا سيما للفقرتين ٤٤ و ١٥ على التوالي".

الجدول ٢٨-٧

تضاف بعد كلمة "الهدف" عبارة "وتقييم الأثر عن طريق إجراء استعراضات سنوية للبرنامج".

يضاف حرف "(د)" في بداية مؤشر الإنجاز (د)، وتضاف في نهاية الجملة عبارة "تنفيذا لنتائج استعراضات الإدارة السنوية لآثار البرامج".

الفقرة ٢٨-٢٩

تحذف من الجملة الأولى عبارة "ويقررها الأمين العام".

في الجملة الثانية يستعاض عن جملة "مع الاهتداء في ذلك بالإعلان بشأن الألفية" بما يلي: "في الخطة المتوسطة الأجل والإعلان بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)".

الفقرة ٢٨-٣٠

يكون نص الجملة الثانية كما يلي: "تحت توجيه دائرة مراكز الإعلام بالمقر، ستقوم مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة والعناصر الإعلامية والمحاور الإقليمية، حسب الاقتضاء، بدور كبير في نشر المعلومات عن عمل المنظمة على شعوب العالم بما في ذلك في المجالات المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وستتولى مراكز الإعلام وظيفة "الصوت الميداني" لإدارة شؤون الإعلام، وستعمل عن طريق الوسطاء المحليين لتعزيز وعي الجمهور وتعبئة الدعم لعمل الأمم المتحدة على الصعيد المحلي مع مراعاة أن الإعلام باللغات المحلية له أقوى الأثر على السكان المحليين".

الفقرة ٢٨-٣١

تضاف في الجملة الأولى بعد عبارة "محاور إعلامية إقليمية تنشأ في مواقع استراتيجية" عبارة "وفقا للقرار ١٣٠/٥٧ باء وللقرار ٣٠٠/٥٧، ولا سيما للفقرتين ٤٤ و ١٥ على التوالي".

الفقرة ٢٨-٣٣

تحذف الجملة الأخيرة.

الجدول ٢٨-١٠

في الهدف، وبعد عبارة "قضايا ذات أولوية" تضاف عبارة "من الخطة المتوسطة الأجل والإعلان بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)".

في الإنجاز المتوقع (أ) يستعاض عن عبارة "بشأن القضايا ذات الأولوية" بعبارة "وفقا للأولويات التي حددتها الجمعية العامة".

الفقرة ٢٨-٥٠

في نهاية الجملة الأولى يستعاض عن عبارة "الدول الأعضاء" بعبارة "الأجهزة الحكومية الدولية بالتعاون مع الدول الأعضاء".

الجدول ٢٨-١٨

يضاف حرف (أ) قبل الإنجاز المتوقع ومؤشر الإنجاز. وتضاف إلى مؤشر الإنجاز (أ) العبارة التالية: "؛ عدد حالات الاتصال بموقع الأمم المتحدة على الشبكة بحسب اللغة الرسمية؛ وعدد البرامج المذاعة بحسب اللغة".

يضاف إنجاز متوقع جديد يرمز له بالحرف (ب) نصه كما يلي: "(ب) حسن التوقيت في تقديم المواد الفوتوغرافية ومواد الفيديو".

يضاف مؤشر إنجاز جديد يرمز له بالحرف (ب) نصه كما يلي: "(ب) الفترة الزمنية التي توفر فيها المادة الفوتوغرافية أو مادة الفيديو للمنظمات ووسائط الإعلام بعد انتهاء الحدث".

الجدول ٢٨-٢٢

في نهاية مؤشر الإنجاز (أ) يضاف ما يلي: "؛ عدد المشاريع المشتركة و/أو المنسقة بواسطة مكتبة داغ همرشولد ومكتبات الأمم المتحدة الأخرى؛ وعدد حالات الاتصال بمواقع مكتبة داغ همرشولد على الشبكة موزعة بحسب اللغة الرسمية".

الفقرة ٢٨-٦٦

بعد عبارة "المسائل ذات الأولوية" يستعاض عن باقي العبارة بالعبارة التالية: "باستخدام أولويات الخطة المتوسطة الأجل كتوجيه رئيسي، وبمراعاة قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ (الإعلان بشأن الألفية)".

الجدول ٢٨-٢٤

تحت الهدف، يستعاض عن عبارة "استخدام الإعلان بشأن الألفية كدليل" بعبارة "استخدام أولويات الخطة المتوسطة، وبمراعاة قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ (الإعلان بشأن الألفية)".

تضاف العبارة التالية إلى مؤشر الإنجاز: "؛ عدد قراء وقائع الأمم المتحدة موزعين بحسب اللغات الرسمية؛ وعدد المقالات المقتبسة من وقائع الأمم المتحدة في الصحف والمجلات".

٤٢٤ - ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة قد أحاطت علما في قرارها ٥٧/٣٠٠ باقتراح الأمين العام الوارد في الإجراء ٨ من تقريره (A/57/387 و Corr.1) المتعلق بترشيد شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة حول محاور إقليمية بالتشاور في ذلك، حسب الاقتضاء، مع الدول الأعضاء المعنية، ابتداء بمحور أوروبا الغربية.

٤٢٥ - ولاحظت اللجنة الخطوات التي اتخذها الأمين العام في سبيل إنشاء محور إقليمي في أوروبا الغربية، وأشارت إلى أن الجمعية العامة كانت قد طلبت إليه في الفقرة ١٥ من قرارها ٥٧/٣٠٠ تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ المحور.

٤٢٦ - وأوصت اللجنة بألا يؤثر اقتراح الأمين العام بخصوص نقل وظائف وموارد دائرة رسم الخرائط من إدارة شؤون الإعلام إلى إدارة عمليات حفظ السلام تأثيرا سلبيا على الخدمات التي تقدم حاليا للمستخدمين من خارج إدارة عمليات حفظ السلام، وأشارت إلى ضرورة النظر في الاقتراحات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وذلك وفقا للقرار ٥٧/٣٠٠.

٤٢٧ -وأوصت اللجنة كذلك بضرورة بذل الجهود في إطار الباب ٢٨، من أجل بيان أصل الموارد المقترحة لكل ناتج، على نحو ما جرى في الأبواب الأخرى.

الباب ٢٩
خدمات الإدارة والدعم المركزي

٤٢٨ -نظرت اللجنة، في جلساتها ١٨ و ١٩ و ٢٠، المعقودة في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٢٩، خدمات الإدارة والدعم المركزي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (الباب ٢٩ ألف) إلى (الباب ٢٩ زاي)).

٤٢٩ -عرض ممثلو الأمين العام الباب ٢٩ وردوا على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٤٣٠ -أُعرب بصفة عامة عن تأييد برنامج العمل المقترح في إطار الباب ٢٩ (ألف إلى زاي) لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأيدت الآراء المعرب عنها تركيز الممارسات الإدارية في إدارة الشؤون الإدارية على المساءلة، كما تم تأييد الاقتراحات المقدمة للاستثمار في تدريب الموظفين وتطويرهم، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ناحية أخرى، أعربت بعض الوفود عن آراء مفادها أن إصلاح الأمانة العامة ينبغي أن ينفذ بدون زيادة في الموارد، وأنه ينبغي الاستفادة مما تم اكتسابه من فعالية نتيجة تحسين النظم، والاستفادة أيضا من الموارد المتاحة من جراء وقف النواتج والأنشطة البالية وغير الفعالة لإجراء الإصلاحات. وتم التأكيد بصفة خاصة على الدور الحاسم الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الأمانة العامة نظرا لأنها العمود الفقري للمنظمة والرابط العالمي الذي يقرب مقار العمل فيما بينها. وتم الإعراب عن الارتياح بسبب زيادة عقد المؤتمرات عن بُعد بواسطة الفيديو ولهذه الأداة الإدارية تأثير على الإنتاجية وعلى تخفيض تكاليف التشغيل. وتم التأكيد على أهمية تقاسم أفضل الممارسات الإدارية فيما بين مقار العمل، واستغلال إمكانيات ترتيبات الخدمات المشتركة لزيادة الفعالية وفعالية خدمات الدعم من حيث التكاليف.

٤٣١ -وأحيط علما بإدخال تدابير لقياس الأداء عند تحضير الميزانيات على أساس تحقيق النتائج وتم دعم ذلك. وأشير إلى أن بعض مؤشرات الإنجاز غامضة إلى حد ما أو غير دقيقة في صياغتها، وأن بعض الأهداف المحددة لا تعكس إلا تحسينا هامشيا مقارنة بالأداء في ميزانيات فترات السنتين السابقة. وأشير أيضا إلى أن بعض مؤشرات الإنجاز عامة أكثر من اللازم لكي تستطيع أن تقيس الإنجازات المتوقعة وأنه ينبغي ألا تركز هذه المؤشرات على

رضا العملاء أو استخدام الموارد فحسب بل أيضا على الفعالية من حيث التكاليف وفعالية الخدمات. وتم تقديم اقتراح مفاده أن مؤشرات الإنجاز في الباب ٢٩ ينبغي زيادة تحسينها لكي تشكل مبادئ توجيهية قابلة للقياس تسمح بتحقيق مستوى أعلى من الفعالية والأداء، وينبغي أيضا النظر في إمكانية استخدام مؤشرات تستهدف تحقيق الوفورات المتوقعة من الفعالية. ولوحظ أن تدابير الأداء قد تم اقتراحها في إطار وضع الميزانيات على أساس تحقيق النتائج في مجال التوجيه التنفيذي والإدارة في الباب. وتم الإعراب عن آراء مفادها أن بعض العوامل الخارجية المحددة، لا سيما تلك العوامل التي تنعكس في التفاعل بين الإدارات، هي في الواقع عوامل داخلية وعلى هذا الأساس فإنها تقع ضمن اختصاص الأمين العام.

٤٣٢ -وتم الإعراب عن القلق حول مسألة ما إذا كان التعاون بين الإدارات والمكاتب في الأمانة العامة ينبغي أن تعتبر عوامل خارجية.

٤٣٣ -وتم الإعراب عن خيبة الأمل العميقة لأن مدراء برامج خدمات الإدارة والدعم المركزي لم ينفذوا تنفيذا كاملا المادة ٥-٦ للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم، فلم يحذفوا من اقتراحاتهم النواتج والأنشطة البالية أو غير ذات الصلة أو غير الفعالة أو ذات الفائدة الهامشية. وتم الإعراب عن رأي مفاده أن منحة العودة إلى الوطن المقدمة إلى موظفي الأمم المتحدة المتقاعدين أصبحت بالية بعد مرور ٥٠ سنة وينبغي إعادة النظر فيها.

٤٣٤ -وتم الإعراب عن التقدير لأنه أُدرج في الباب ٢٩ من الميزانية مبادرات الإصلاح التي وضعها الأمين العام، بما في ذلك وقف إصدار دليل ممارسات هيئات الأمم المتحدة، ونقل أمانتي اللجنتين الخامسة والسادسة إلى إدارة الجمعية العامة وشؤون المؤتمرات. ومن ناحية أخرى، أعرب عن رأي مفاده أن الجمعية العامة لم تطلب وقف هذه الأنشطة.

٤٣٥ -وفيما يتعلق بالباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، أشير إلى أن لمكتب السياسات الإدارية على ما يبدو دورا محدودا يؤديه في تحسين العمليات الإدارية، وأقترح أن يتحلى المكتب بروح المبادأة. وتم بصفة عامة الترحيب بالتدابير المقترحة لتعزيز إقامة العدل، مع الإشارة في نفس الوقت إلى أنه ينبغي تنقيح صيغة البرنامج فيما يتصل بإقامة العدل لكي تعكس أحكام قرار الجمعية العامة ٣٠٧/٥٧.

٤٣٦ -وفيما يتعلق بالباب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية، تم الإعراب عن رأي مفاده أن تركيز برنامج العمل على تدريب الموظفين، على الرغم من أن لذلك جانبا إيجابيا، لم يلق تأييدا من الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٧، وأنه يتعين على الجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها الثامنة والخمسين. وتم تأييد التدابير المقترحة لتكثيف عملية تدريب

وتطوير الموظفين. وتم تأييد الأهداف الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين، والتمثيل الجغرافي العادل للموظفين في الأمانة العامة تأييدا قويا. وتم الإعراب عن آراء مفادها أن هذه الأهداف ينبغي أن تنعكس في الإنجازات المتوقعة وفي مؤشرات الإنجاز، وأنه ينبغي ألا يقاس عدم تمثيل البلدان بين موظفي الأمانة العامة أو تمثيلها تمثيلا ناقصا على أساس عدد البلدان فحسب، بل أيضا على أساس مستوى التمثيل. وتم الإعراب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي إضافة قياس الأداء على أساس مؤشرات الإنجاز لتطبيق كامل أحكام قراري الجمعية العامة ٥٥/٢٥٨ و ٥٧/٣٠٥ على إدارة الموارد البشرية. وتم كذلك الإعراب عن رأي مفاده أنه لم تنعكس في الإطار الخاص بوضع الميزانيات على أساس تحقيق النتائج، على النحو الوارد في الباب ٢٩ جيم جميع مؤشرات الإنجاز الستة التي تمت الموافقة عليها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، بصيغتها المنقحة، وأنه ينبغي أن توضع بشكل أوضح في الاعتبار المساءلة وتخطيط الشواغر. ولوحظ أيضا أن الإجراءات التي اتخذتها إدارة الموارد البشرية استجابة لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على النحو المعروض في الجدول ٢٩ جيم - ١٥ كانت عامة أكثر من اللازم من حيث طبيعتها.

٤٣٧ -وفيما يتعلق بالباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزي، تم تأييد الجهود المبذولة للتأكد من أن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تشارك بشكل أوسع في عملية مشتريات الأمم المتحدة. وتم الإعراب عن رأي مفاده أن إنجازا مناظرا ينبغي أن يدرج في الإطار المنطقي مع مؤشر الأداء الكمي الخاص به، وأن المؤشر ينبغي أن يقيس القيمة التي سيضيفها تمثيل هذه البلدان بشكل أوسع في عملية المشتريات. وفيما يتعلق بتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أشير إلى أنه يمكن أن ينعكس بصورة أفضل في صيغة البرنامج قياس عائدات الاستثمارات في الأنشطة المقترحة ومركز تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات في سياق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات. وأشير أيضا إلى أن المقترحات الواردة في الميزانية البرنامجية في إطار الباب ٢٩ دال لم تعكس بصورة كافية مدى الفوائد الناشئة عن التحسينات التكنولوجية المقترحة. وأعربت بعض الوفود عن آراء مفادها أن للتخفيضات في مجال تكنولوجيا المعلومات آثارا سلبية طويلة الأجل على أداء المنظمة وينبغي تجنبها في المستقبل. وتم أيضا الإعراب عن رأي حول ضرورة إعادة النظر في ترتيبات السفر التي تتبعها الأمم المتحدة من حيث السفر في درجة رجال الأعمال.

٤٣٨ -وفيما يتعلق بالباب ٢٩ هاء، الإدارة، جنيف، والباب ٢٩ واو، الإدارة، فيينا، والباب ٢٩ زاي، الإدارة، نيروبي، تم الإشارة إلى ضرورة وجود تقييم ذاتي دوري لأنشطة كل وحدة من الوحدات الإدارية فيها، بهدف الاستفادة من الدروس المستخلصة. وأعربت بعض الوفود عن آراء مفادها أن الخدمات الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ينبغي أن تتحلى بروح

المبادأة عند توسيع وتحسين ترتيبات الخدمات المشتركة فيما يتعلق بالخدمات الإدارية المقدمة في كل مركز من مراكز العمل هذه.

٤٣٩ -وفيما يتعلق بالباب ٢٩ زاي، رحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ولاحظت أن هذه التدابير ستسمح بالإفراج عن موارد خارجة عن الميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وللموئل من الأنشطة الإدارية، لغرض إعادة برمجة أنشطتها التنفيذية. وتم الإعراب عن آراء مفادها أن هذه الجهود ينبغي أن تستمر على أساس متسق وشامل تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٤٠ -ولوحظ أن مجموع الموارد في الميزانية العادية، في إطار الباب ٢٩ زاي، ستتجاوز لأول مرة منذ إنشاء المكتب، مبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية. وتم الإقرار بأن هذا النهج يتمشى مع قرارات الجمعية العامة ٢٤٩/٥٤ و ٢٥٣/٥٦ و ٢٩٢/٥٧، ومع نية الأمين العام الصريحة الرامية إلى تعزيز المكتب للتأكد من أن المكتب قادر على تنفيذ البرامج والأنشطة المكلف بها. وسوف يضمن هذا النهج أيضا أن الترتيبات المالية والترتيبات ذات الصلة التي اتخذها المكتب ستتمشى بثبات مع الترتيبات المالية في المكاتب الإدارية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٢. وتم أيضا الإعراب عن أراء مفادها أنه يتعين على مكتب الأمم المتحدة في نيروبي أن يكثف جهوده للتسهيل على الهيئات التي يوجد مقرها في نيروبي بعقد جميع اجتماعاتها في نيروبي، على النحو المطلوب في الفقرات ٩ إلى ١١ من الجزء ثانيا من القرار ٢٨٣/٥٧ باء، إلا إذا أذنت بغير ذلك بشكل صريح الجمعية العامة أو لجنة المؤتمرات بالنيابة عن الجمعية العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٤١ -أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٩، خدمات الإدارة والدعم المركزي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بإجراء التعديلات الواردة أدناه، فضلا عن الأحكام الواردة في تقرير اللجنة بشأن التصدير والمقدمة.

الجدول ٢٩ ألف - ٥

في مؤشر الإنجاز (ج) تضاف كلمة "فعالة" بعد العبارة "خدمات الدعم".

الجدول ٢٩ ألف - ٨

في الهدف ١، يستعاض عن العبارة "المنظور الإصلاحي للأمين العام" بالعبارة "إصلاح الأمم المتحدة".

في الهدف ١، يضاف مؤشر إنجاز جديد نصه كما يلي: "مدى ارتياح الهيئات الحكومية الدولية" ويضاف كذلك مقياس أداء جديد مناظر: نصه كما يلي "دراسات استقصائية دورية فيما بين الدول الأعضاء".

الجدول ٢٩ ألف - ١٠

في نهاية الإنجاز المتوقع، تضاف العبارة التالية "فيما يتصل بالشؤون التأديبية، والمطالبات، والطعون التي يقدمها الموظفون".

الجدول ٢٩ باء - ٥

في الهدف، تضاف بعد كلمة "وإجراءاتها" العبارة التالية "الواردة في النظام المالي والقواعد المالية وفي الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم".

الجدول ٢٩ باء - ٨

في الهدف ١، يضاف إنجاز متوقع جديد نصه كما يلي "قيام الإدارات والمكاتب في الأمانة العامة بعملية التنفيذ والامتثال الأفضل للنظام المالي والقواعد المالية للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم"، ويضاف مؤشر إنجاز جديد مقابل نصه كما يلي: "عشور الهيئات المسؤولة عن الرقابة على عدد أقل من حالات عدم الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية والأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، وغير ذلك من الإجراءات والمبادئ التوجيهية الأخرى التي ووفق عليها، وذلك بالنسبة للميزانية العادية، وميزانيات حفظ السلام، والموارد الخارجة عن الميزانية، وميزانيات المحاكم".

في الهدف ٢، وفي مؤشر الإنجاز (أ)، تضاف بعد العبارة "المطالبات المتعلقة بالسفر" العبارة التالية "تجهيز كشف الأجور، والتأمين، والفواتير، والمطالبات"؛ ويضاف مؤشر إنجاز جديد نصه: "تقديم التقارير المالية في تواريخها المحددة".

الجدول ٢٩ باء - ١٠

في الهدف ١، الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز "(ب)" بـ "(ب) [١٦]"، ويضاف مؤشر إنجاز جديد نصه: "(ب) [٢٦] تقديم وثائق الميزانية في تواريخها المحددة".

وفي الهدف ١، يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه: "(ج) تحسين الامتثال للقاعدة ٥-٦ للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم". يضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) نصه: "(ج) عدد أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التي تعكس عدد النواتج المحذوفة لأنها أصبحت بالية أو غير ذات صلة أو ذات فائدة هامشية".

الفقرة ٢٩ باء - ٣١

في الفقرة الفرعية (أ) '٢'، تضاف بعد العبارة "وتدابير تشجيع دفع الاشتراكات المقررة والمسائل المتصلة بها" العبارة التالية: "إذا صدرت تكليفات بها".

الجدول ٢٩ جيم - ٩

في نهاية الإنجاز المتوقع، تضاف العبارة التالية "على أن توضع في الاعتبار المادة ١٠١ من الميثاق".

وفي نهاية مؤشر الإنجاز '٢' تضاف العبارة التالية "على أن توضع في الاعتبار المادة ١٠١ من الميثاق".

في مؤشر الإنجاز '٣' وتحت مقاييس الأداء، وقبل عبارة "عدد الدول الأعضاء غير الممثلة"، يضاف مقياس أداء جديد نصه كما يلي: "عدد الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا: لم يحدد بعد".

الفقرة ٢٩ جيم - ٢٢

في الفقرة الفرعية (أ) '٢' وبعد عبارة "التوازن بين الجنسين" تضاف العبارة "، التمثيل الجغرافي".

في نهاية الفقرة الفرعية (ب) '١' (هـ) تضاف العبارة التالية "على أن يوضع أيضا في الاعتبار التخطيط للتعويض عن الموظفين المتقاعدين".

الجدول ٢٩ دال - ٥

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ) تضاف العبارة "تحسين تطبيق النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم".

في مؤشر الإنجاز (أ) '٣' يستعاض عن الكلمة "كاملا" بالعبارة "بفاعلية وفاعلية".

الجدول ٢٩ دال – ١٢

ينبغي أن يكون نص الهدف كما يلي: "لضمان توفر فرص فعالة وكافية ومتنوعة للمشتريات وخدمات رفيعة المستوى في مجال المشتريات تستفيد منها المنظمة".

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) نصه كما يلي: "(ج) تحسين الجهود المبذولة لتنويع الجهات الموردة للأمم المتحدة" ويضاف مؤشر إنجاز جديد مقابل نصه كما يلي: "(ج) عدد الموردين الجدد المسجلين".

الجدول ٢٩ هاء – ١٢

في نهاية الإنجاز المتوقع (و) تضاف العبارة "وتحسين الجهود المبذولة لتنويع الجهات الموردة للأمم المتحدة".

الفقرة ٢٩ واو – ٢٠

في نهاية الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) تضاف العبارة التالية "والتقيد بمبدأ التمثيل الجغرافي، على أن توضع في الاعتبار المادة ١٠١ من الميثاق".

الجدول ٢٩ زاي – ١٢

في نهاية الإنجاز المتوقع (و) تضاف العبارة "وتحسين الجهود المبذولة لتنويع الجهات الموردة للأمم المتحدة".

الجداول ٢٩ هاء – ٦ (الهدف) و ٢٩ هاء – ٨ (الهدف ١)، و ٢٩ واو – ٧ (الهدف) و ٢٩ واو – ٩ (الهدف ١)، (الهدف) و ٢٩ زاي – ٦ (الهدف) و ٢٩ زاي – ٨ (الهدف ١)

تضاف بعد الأهداف، العبارة التالية: "بهدف جعل العمليات تتسم بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية".

ويضاف مؤشر إنجاز جديد نصه: "تحقيق وفورات من خلال اتخاذ تدابير فعالة".

٤٤٢ -أحاطت اللجنة علما باقتراح إدماج الأمانتين التقنيتين للجنتين الخامسة والسادسة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وأوصت بأن تقوم الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين بإمعان النظر في الاقتراح في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤٤٣ -وأوصت اللجنة بأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين المعلومات اللازمة عن تدابير الأداء المتصلة بالجدول ٢٩ جيم - ٩ المتعلق بعدد الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا.

٤٤٤ -وحثت اللجنة على جعل التدابير الإدارية المتبعة في أنشطة المشتريات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا أكثر بساطة وشفافية وفعالية.

٤٤٥ -وكررت اللجنة التأكيد على أن الإدارة السليمة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي من شأنها أن تساعد على تعزيز وجود الأمم المتحدة في أفريقيا.

الباب ٣٠
الرقابة الداخلية

٤٤٦ -نظرت اللجنة، في جلستها ٢١ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٣٠، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect.30)).

٤٤٧ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ٣٠، ورد على الأسئلة التي وجهت خلال نظر اللجنة في هذا الباب من الميزانية.

المناقشة

٤٤٨ -أُعرب عن الارتياح إزاء عمل البرنامج، وأُبدى ترحيب بتطبيق شكل الميزنة القائم على النتائج فيما يتعلق بالتوجيه التنفيذي والإدارة.

٤٤٩ -وجرى التشديد على ضرورة إجراء مزيد من التحليل للنواتج الإدارية وفقا لما تقضي به النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم. ورئي أن الرقابة الداخلية يجب أن تعطي القدوة، وأن تخفيض أربعة من مجموع نواتجها السبعين غير كاف.

٤٥٠ -وأثيرت أسئلة حول أهمية التقييمات التي تجري كل ثلاث سنوات، ومركز التقييمات المواضيعية، والوضع فيما يتعلق بالتقييم الذاتي من جانب مديري البرامج.

٤٥١ -وأعرب عن القلق إزاء تبعية وظيفة المشورة الإدارية لجهاز رقابي، وسُئل عما إذا كان يجري تطبيق أي ضمانات للتحوط من حدوث تضارب للمصالح في هذا المجال.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٥٢ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٣٠، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات الواردة أدناه.

الجدول ٣٠-٨

في مؤشر الإنجاز (أ)، تضاف بعد عبارة "عدم الامتثال" عبارة "من جانب مديري البرامج".

في الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف بعد عبارة "داخل المنظمة" عبارة "وزيادة الكفاءة".

في مؤشر الإنجاز (ب)، يستعاض عن عبارة "زيادة في عدد توصيات مراجعة الحسابات التي تدعو إلى تفويض رسمي بالسلطات"، بعبارة "زيادة في عدد مراجعات الحسابات المتعلقة بتفويض السلطات".

في مؤشر الإنجاز (ج)، يعطى المؤشر رمزا جديدا هو (ح) '١'، ويضاف مؤشر إنجاز آخر بالرمز (ح) '٢' نصه كما يلي: "مستوى استرداد النفقات الخاطئة أو غير المأذون بها"، وتضاف تحت عنوان "مقاييس الأداء" المقابل عبارة "تحدد فيما بعد".

في مؤشر الإنجاز (د)، تُحذف عبارة "والمهام".

الجدول ٣٠-١٠

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف عبارة "وفقا للولايات".

الجدول ٣٠-١٢

يضاف مؤشر إنجاز جديد '٣' نصه كما يلي: "'٣' عدد القضايا التي تم حلها"، ويضاف بند "مقاييس الأداء" المقابل وتدرج تحته عبارة: "تحدد فيما بعد".

المرفق، في العمود المعنون "سبب التوقف".

في نهاية العبارة المتعلقة بالفقرة ٢٨-٢٢ (أ) '٢' ب من الوثيقة A/56/6، تضاف عبارة "الواردة في الخطة المتوسطة الأجل، ومن أجل زيادة تعزيز التقييم الذاتي من قبل الإدارات والمكاتب الأخرى".

الباب ٣١
الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

٤٥٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ٢٠، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في الباب ٣١، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6 (Sect. 31)).

٤٥٤ - وعرض ممثل الأمين العام الباب ٣١ (ألف - دال) من الميزانية ورد على الاستفسارات التي وجهت في أثناء نظر اللجنة في هذا الباب من أبواب الميزانية. وأوضح المراقب المالي أن البند ٥-٦ للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم، لا تسري على الأنشطة المقترحة في إطار الباب ٣١ إذ أن هذه الأنشطة لم تدرج ضمن البرامج في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ نظرا لأنها أنشطة مشتركة بين الوكالات.

المناقشة

٤٥٥ - أعرب الحاضرون عن التأييد للأنشطة المقترحة في إطار الباب ٣١ (ألف - دال). وأشير إلى أن الأنشطة المدرجة تحت هذا الباب قد عرضت للمرة الأولى في شكل يستند إلى النتائج، كما أشير إلى استخدام الإطار المنطقي واستحداث أهداف كمية من أجل قياس الأداء. وأشير إلى أن الأهداف والإنجازات المتوقعة ينبغي أن تكون موجهة بدرجة أكبر نحو النتائج. وفيما يتصل بمؤشرات الإنجاز، أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي الاستمرار مستقبلا في صقلها حتى تشكل مبادئ توجيهية قابلة للقياس تفسح المجال أمام كل من الوحدات التنظيمية المدرجة في إطار الباب ٣١ كي تضع أهدافا تتعلق بالنهوض بمستوى الكفاءة والأداء لديها.

٤٥٦ - وأُعرب عن شعور عميق بخيبة الأمل نظرا لأن مديري البرامج في لجنة الخدمة المدنية الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، لم يلتزموا بشكل كامل بتنفيذ النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم، بأن يحذفوا من مقترحاتهم النواتج والأنشطة التي عفا عليها الزمن أو التي ليست لها أهمية أو فعالية أو لا يستفاد منها إلا بصورة هامشية.

٤٥٧ - وفيما يتعلق بالباب ٣١ - ألف، لجنة الخدمة المدنية الدولية، رأى بعض الوفود، بعد الاعتراف بالدور الذي تؤديه اللجنة فيما يتعلق بمسائل الخدمة المدنية الدولية في إطار عملية صنع السياسات، أن المسائل والمشاكل الناشئة ضمن اختصاص اللجنة فيما يتصل بالنظام

الموحد للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاحتياجات المعينة للمنظمات المشاركة، ينبغي أن تتجلى بصورة أوضح في برنامج عمل اللجنة. وأشير إلى أن اللجنة ينبغي أن تقوم دوريا باستعراض أساليب عملها، تمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٥/٥٧.

٤٥٨ -وقد رئي أن منحة الإعادة إلى الوطن التي تقدم لموظفي الأمم المتحدة عند تقاعدهم قد أصبحت، بعد مرور ٥٠ عاما على بدء العمل بها، منحة عتيقة يلزم استعراضها من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية.

٤٥٩ -وفيما يتصل بالباب ٣١ - باء، وحدة التفتيش المشتركة، ساد اعتراف عام بضرورة إيجاد آلية مشتركة بين الوكالات للرقابة والتفتيش داخل النظام الموحد للأمم المتحدة. وأعرب البعض عن التأييد للأنشطة التي تضطلع بها الوحدة. كما أعربوا عن التقدير لأهمية التقارير التي تعدها اللجنة، بوصفها من الأدوات التي تثير الفكر بشأن قضايا ومشاكل محددة وتحفز على مناقشتها. وذهب البعض أيضا إلى أن الوحدة لا تواكب في كثير من الأحيان التطورات التي يشهدها النظام الموحد، وأنها لا تركز دائما في برنامج عملها على المسائل الأشد أهمية وحيوية بالنسبة لعمل النظام الموحد، وأن تقاريرها تتخذ طابعا عاما ونظريا وأكاديميا أكثر مما ينبغي وكثيرا ما تفتقر إلى التركيز على الجوانب التنفيذية ذات الأهمية الحيوية لأداء النظام. وأشير إلى أن الجمعية العامة سبق لها في الماضي أن أعربت عن القلق إزاء أساليب عمل وحدة التفتيش المشتركة وطلبت إلى الوحدة مراجعة هذه الأساليب. وأعربت بعض الآراء عن ضرورة أن تركز الوحدة اهتمامها على المسائل الأساسية المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة. ورأى البعض أن الوقت قد حان لاستعراض النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وتنقيحه حتى يتماشى مع الحقائق والأهداف الراهنة للنظام الموحد. كما أشير إلى أن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تقدم مزيدا من التوجيه للوحدة فيما يتعلق بصياغة برامج عملها السنوية والوقوف على المسائل الناشئة التي تحتاج إلى اهتمامها فيما يتعلق بالنظام الموحد.

٤٦٠ -ورأى البعض أن الوحدة قد أصبحت هيئة قاصرة تعاني من الخلل الوظيفي بصورة بالغة وأنها لم تعد تضيف قيمة تذكر للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وذهبوا إلى أنه قد آن الأوان لإجراء استعراض شامل لمدى استمرار أهمية الوحدة وجدواها.

٤٦١ -وأُعرب أيضا عن رأي مؤداه أن الوحدة ينبغي أن تأخذ في إنجازاتها بمنحى يركز بشكل أكبر على النتائج. وأشير مع التقدير إلى أن مؤشرات الإنجاز الواردة في الجدول ٣١-٩ تنص على عدد التوصيات التي أقرتها الهيئات التشريعية في المنظمات المشاركة، وعدد التوصيات التي تم تنفيذها بالفعل. وتم التشديد على أن تحديد أولويات التقارير التي تطلبها

المنظمات المشاركة في برنامج عمل الوحدة السنوي أمر له أهميته بالنسبة لتعزيز المهام التي تضطلع بها الوحدة.

٤٦٢ -وفيما يتصل بالباب ٣١ - دال، التدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات، ساد التأييد بشكل عام للجهود المتواصلة التي يبذلها منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن من أجل إرساء نظام الأمم المتحدة لإدارة شؤون الأمن في الميدان. وأشير إلى التقدم الذي أحرز حتى الآن فيما يتعلق بعمل هذا النظام، وتمت الإشادة به.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٦٣ -أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٣١، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مع إدخال التعديلات المبينة أدناه، فضلا عن الأحكام الواردة في التصدير والمقدمة:

الجدول ٣١-٢٤

في الهدف ١، يضاف إنجاز متوقع جديد نصه كما يلي: "كفالة التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة على نحو ملائم للسهر على سلامة الموظفين وأمنهم".

تضاف مؤشرات إنجاز جديدة نصها كما يلي:

"انخفاض عدد الحوادث الأمنية التي يمكن منع وقوعها في الميدان".

"ازدياد نسبة حضور دورات التدريب الأمني المشتركة التي ينظمها منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن في الميدان".

"امتثال جميع المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية لمسؤولياتهم بوصفهم [٥]المسؤولين المكلفين[٥] بشؤون الأمن".

٤٦٤ -وأوصت اللجنة وحدة التفتيش المشتركة بإجراء استعراض متعمق لأساليب عملها وإجراءاتها، وتقديم مقترحات عملية عن الأسلوب الأمثل لمعالجة مواطن الضعف الفعلية لديها إلى اللجنة الخامسة في أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

٤٦٥ -وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة، في سياق برنامج العمل السنوي لوحدة التفتيش المشتركة، إلى الوحدة ذكر عدد تقاريرها التي تنظر فيها بالفعل الهيئات التشريعية في المنظمات المشاركة، وعدد التوصيات التي تقرها تلك الهيئات.

الجدول ٣١-٩

في إطار مؤشر الإنجاز (أ) تضاف مقاييس الأداء ونصها كما يلي:

"مقاييس الأداء:

"الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: تحدد فيما بعد

"تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣: تحدد فيما بعد

"الهدف في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: يحدد فيما بعد"

٤٦٦ -وقد رحبت اللجنة بتركيز مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على استحداث المنظومة لنهج متضافرة إزاء متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا، من أجل المساعدة في زيادة التعاضد إلى أقصى حد فيما بين الجولة الجديدة من مفاوضات التجارة التي بدأت في الدوحة، ومتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وذلك بغرض مضاعفة المساهمة التي تقدمها هذه العمليات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦٧ -وأشارت اللجنة إلى الهدف الذي وضعته الأمانة الموحدة لمجلس الرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بكفالة مزيد من التكامل والتنسيق لاستجابة منظومة الأمم المتحدة للتوجيهات والولايات الصادرة عن الدول الأعضاء في مجال السياسات، وذكرت أنها تتطلع إلى تنفيذ المجلس للأجزاء ذات الصلة من القرار ٥٧/٢٧٠ باء، المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

الباب ٣٥
حساب التنمية

٤٦٨ -نظرت اللجنة، في جلستها ١٩، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه، في الباب ٣٥، حساب التنمية، من الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤٦٩ -وعرض ممثل الأمين العام الباب ٣٥، ورد على الأسئلة المثارة أثناء نظر اللجنة في باب الميزانية.

المناقشة

٤٧٠ -تم دعم الاقتراحات المقدمة في إطار الباب ٣٥ والتأكيد على أنه أدى دورا هاما في استكمال أنشطة التنمية وفقا للولاية الممنوحة. وكان الرأي السائد أن الاقتراحات محددة

تحديدا جيدا وتتمشى مع الأهداف الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

٤٧١ -وأُعرب عن رأي مفاده أنه إذا أريد تجنب الازدواجية فمن الأفضل أن تنفذ الوكالات المتخصصة ذات الصلة بعض المشاريع. واعتُبر كثير من المشاريع مصاغ بشكل جيد وقيم. إلا أنه يبدو أنه ليس لبعض هذه المشاريع قيمة كبيرة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٧٢ -**أوصت اللجنة أن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٣٥، حساب التنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.**

باء - التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

البرنامج ٧
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٤٧٣ -نظرت اللجنة، في جلستها ٧، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في التنقيحات المقترحة للبرنامج ٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/58/84).

٤٧٤ -وعرض ممثل الأمين العام التنقيحات المقترحة ورد على الأسئلة التي أُثيرت خلال نظر اللجنة في هذه التنقيحات.

المناقشة

٤٧٥ -أُعرب عن التأييد للتنقيحات المقترحة للبرنامج الفرعي ٤: التنمية المستدامة، وإدراج البرنامج الفرعي الجديد ١٠: تمويل التنمية.

٤٧٦ -وأُعرب عن التقدير لتركيز الأنشطة في البرنامج الفرعي ٤، على تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للأمانة العامة أن تكفل تنسيق مواضيع برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة ودورها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وأُعرب أيضا عن التقدير للتأكيد على الدعم الذي سيقدم للاستعراض العشري للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٧٧ -وأُعرب عن الرأي بأنه ينبغي الاستعاضة عن كل ما ورد في سرد البرنامج من إشارات إلى ''نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة'' بعبارة ''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ''. وطلبت إيضاحات تتعلق ''بالتفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق''، المشار إليه في الفقرة ٧-٥.

٤٧٨ -وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي الاحتفاظ ببعض السرد المقترح حذفه، وخاصة في الفقرتين ٧-٢٠ و ٧-٢١ (ن)، وإدراج إشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ في الفقرة ٧-٢١.

٤٧٩ -وجرى تساؤل حول إدراج عبارة ''تقديم الدعم إلى الجهود المبذولة لتعزيز الشراكات الجديدة'' في الفقرة ٧-٢١ (هـ)، لأنه لم يتم توافق في الآراء حول هذه المسألة في اللجنة الثانية. وأثيرت أسئلة حول الكيفية التي تقدم بها الأمم المتحدة الخدمات الاستشارية إلى الحكومات ولماذا وردت إشارات خاصة لبعض القطاعات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ دون غيرها.

٤٨٠ -وارتئي تقسيم الفقرة ٧-٢٢ (أ) إلى فقرتين منفصلتين، تتناول إحداهما ''التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ...''. وتتناول الأخرى ''تعزيز لجنة التنمية المستدامة وإعادة توجيهها من أجل دعم تنفيذ التنمية المستدامة على جميع المستويات''.

٤٨١ -وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الجديد ١٠، أعرب عن رأي مفاده بأن مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية كان من أعظم مساعي الأمم المتحدة نجاحا وأهمية في السنوات الأخيرة. واعتُبر إنشاء مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تدبيرا هاما يكفل المتابعة الفعالة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في مونتيري. ورئي أن نجاح أعمال المتابعة التي سيُضطلع بها يتوقف على استمرار روح التعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من ''أصحاب المصلحة'' التابعين لمؤسسات وغير التابعين لمؤسسات، كما هو متوقع في اتفاق مونتيري وفي قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع.

٤٨٢ -ووجه الانتباه إلى ضرورة تصحيح خطأ وقع في الصيغة الإسبانية للفقرة ٧-٤٤، وتعديل النص الإسباني للفقرة ٧-٤٦ (أ) ليتسق مع النص الانكليزي للفقرة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٨٣ -رحبت اللجنة بالاعتبار الذي أولي لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في التنقيحات المقترحة للبرنامج ٧ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

٤٨٤ - شددت اللجنة على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لكفالة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٤٨٥ - وأكدت اللجنة ضرورة تقديم دعم فني وفعال كاف إلى لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة الرفيعة المستوى، المعنية بالتنمية المستدامة في الأمم المتحدة. وبالنظر إلى دورها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٤٨٦ - وشددت اللجنة على ضرورة الدعم الفعال للاستعراض القسري للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٨٧ - وأعادت اللجنة تأكيدها على أهمية دور مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة في تشجيع التعاون والتنسيق بين الوكالات على نطاق المنظومة لتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٤٨٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التنقيحات التي اقترحها الأمين العام للبرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، مع التعديلات المبينة أدناه:

تنقيحات عامة

يستعاض عن جميع الإشارات في سرد البرنامج إلى "نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة" بعبارة "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ".

الفقرة ٧-٢

تُحذف عبارة "والمبادرات الأخرى"، في السطر ١١.

الفقرة ٧-٣

تنقح الفقرة ليصبح نصها كما يلي: "وبالتالي، من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المتفق عليها، وبما يتفق مع قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ سيولى اهتمام خاص إلى تعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، القرار ٥٢/٢ وعناصر برامج العمل ذات الصلة، للمؤتمرات الدولية المذكورة آنفا، وضمن اختصاص الإدارة، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز المتابعة الفعالة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتنطوي الولايات الناجمة عن هذه المؤتمرات وضرورة دعم النداءات التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من أجل المتابعة والتنفيذ المتكاملين المنسقين لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة، على مسؤوليات معززة للبرنامج بما في ذلك الحاجة إلى تزويد الدول الأعضاء، بناء على

طلبها، بتحليلات للاقتصاد الكلي وتحليل إحصائي وديمغرافي، ومعلومات تؤدي إلى دعم إعداد السياسات بصورة متماسكة وفعالة، وتنفيذها وتقديم المساعدة إلى المجتمع الدولي من أجل تنسيق جهوده التنفيذية عامة".

الفقرة ٧-٦

تحذف عبارة "و/أو هيئات خبراء".

الفقرة ٧-٢٠

يحتفظ بعبارة "مقررات لجنة التنمية المستدامة فضلا عن القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناء على توصيات الهيئات المسؤولة عن الطاقة والموارد الطبيعية".

الفقرة ٧-٢١ (أ)

يستعاض عن عبارة "التنفيذ" بعبارة "، التنفيذ المنسق والمتكامل".

يستعاض عن العبارة الواردة بعد كلمة "الحكومات" بعبارة "المنظمات الدولية والإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والفئات الرئيسية، وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة".

الفقرة ٧-٢١ (ب)

يحتفظ بكلمة "الفني" الواردة في بداية الفقرة وتنقح بحيث يصبح نصها "تقديم الدعم الفني والفعال".

يستعاض عن عبارة "أوجه النقص" بكلمة "العقبات" حيثما وردت في هذه الفقرة.

الفقرة ٧-٢١ (ج)

تنقح الفقرة بحيث يصبح نصها كما يلي: "(ج) تقديم الدعم من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في كل مجالات جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ مع التركيز على مجموعات المواضيع الواردة في برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة من خلال تعزيز قاعدة المعرفة الخاصة بالتنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا والاستفادة بمزيد من الفعالية من التقارير الوطنية والإقليمية وغيرها من المعلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة، واستخدام أساليب عصرية لجمع البيانات ونشرها، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات على نطاق واسع".

الفقرة ٧-٢١ (د)

تضاف إلى نهاية الفقرة عبارة "وفقا للنظام الداخلي المقرر في هذا السياق".

الفقرة ٧-٢١ (هـ)

تنقح الفقرة ليصبح نصها كما يلي: "(هـ) إقامة نظام شفاف وسهل المنال لقواعد البيانات بهدف توفير المعلومات عن شراكات التنمية المستدامة، تشترك فيه الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية، ويدعم الشراكة بوصفها وسيلة تكميلية لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وفقا للطرائق التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة".

الفقرة ٧-٢١ (ز)

تضاف إلى نهاية الفقرة عبارة "بناء على طلبها".

تحذف عبارة "بما في ذلك مؤشرات التنمية المستدامة" بعد عبارة "نظم الرصد والإبلاغ".

الفقرة ٧-٢١ (ط)

يحتفظ بكلمة "الدولي" وتنقح الفقرة بحيث يصبح نصها "التعاون الإقليمي والدولي".

تضاف فقرة جديدة ٧-٢١ (ي) نصها كما يلي: "(ي) يقدم الدعم للجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي بهدف تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وفقا لمقررات لجنة التنمية المستدامة".

الفقرة ٧-٢٢ (أ)

تنقح الفقرة ليصبح نصها كما يلي: "(أ) التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بطرق منها مبادرات الشراكة وفقا للطرائق التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، التي تدعم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة".

تدرج فقرة جديدة ٧-٢٢ (أ) مكرر، نصها كما يلي: "تعزيز لجنة التنمية المستدامة وإعادة توجيهها لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والبرنامج الذي اعتمدته

الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ".

الفقرة ٧-٢٢ (ب)

يستعاض عن عبارة "اندماج أفضل" بعبارة "التكامل والتنسيق على نحو أفضل" في السطر الأول.

الفقرة ٧-٢٢ (ج)

تُنقح بداية الفقرة بحيث يصبح نصها كما يلي: "تحسين الدعم المقدم إلى لجنة التنمية المستدامة في استعراض".

الفقرة ٧-٢٢ (د)

تحذف عبارة "والولايات الأخرى في مجال التنمية المستدامة" الواردة في نهاية الجملة.

الفقرة ٧-٢٢ (هـ)

تنقح الفقرة ليصبح نصها كما يلي: "(هـ) تمكين لجنة التنمية المستدامة من القيام على نحو فعال باستعراض وتيسير الشراكات التي تدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والبرنامج الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ".

الفقرة ٧-٢٢ (و)

يستعاض عن عبارة "لا سيما التعاون بين بلدان الجنوب" بعبارة "بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب".

الفقرة ٧-٢٢ (ز)

تحذف الفقرة.

الفقرة ٧-٢٣ (ب) '١٦'

تنقح الفقرة ليصبح نصها كما يلي: "'١٦' التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وخاصة ما يتعلق منها بالماء والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية والإطار العشري للبرامج الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين".

الفقرة ٧-٢٣ (ب) '٢'

تدرج فقرة جديدة ٧-٢٣ (ب) '٢' نصها كالتالي: "'٢' بيان المدى الذي بلغته المنظمات الدولية في تقديم الدعم من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بناء على التغذية المرتدة التي تقدمها الدول الأعضاء".

يعاد ترقيم الفقرة القديمة ٧-٢٣ (ب) '٢' لتصبح الفقرة ٧-٢٣ (ب) '٣' وينقح نصها ليصبح كما يلي: "'٣' عدد ترتيبات التضافر والشراكات في مجال التنمية المستدامة، التي تشمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاياتها، وللمقررات ذات الصلة التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ".

الفقرة ٧-٢٣ (هـ)

تنقح الفقرة ليصبح نصها كالتالي: "(هـ) توفير المعلومات والتقارير الموجزة عن الشراكة بطريقة شفافة وقائمة على المشاركة وموثوقة، وفقا لمقررات لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة عشرة".

الفقرة ٧-٤٥ (أ)

يستعاض عن عبارة "الهيئات الأخرى ذات الصلة" في نهاية الفقرة بعبارة "المؤسسات الأخرى ذات المصلحة".

الفقرة ٧-٤٦ (هـ)

ينقح الإنجاز المتوقع (هـ) ليصبح نصه كالتالي: "(هـ) تعزيز قدرة الحكومات، وخاصة حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على المشاركة بهمة في تمويل عملية التنمية".

يضاف إنجاز متوقع جديد (و) نصه كما يلي: "(و) المشاركة الأكمل من جانب الحكومات لكفالة المتابعة الصحيحة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر ومواصلة بناء الجسور بين منظمات التنمية والتمويل والتجارة والمبادرات في إطار جدول الأعمال الكلي للمؤتمر".

الولايات التشريعية

تضاف قرارات الجمعية العامة التالية في إطار البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

٢٤٩/٥٧ الثقافة والتنمية

٢٦٥/٥٧ إنشاء الصندوق العالمي للتضامن

٢٦٦/٥٧ تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

البرنامج ٨

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

٤٨٩ - نظرت اللجنة في جلستها السابعة، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في سرد التنقيحات المقترحة للبرنامج ٨ دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/58/83، المرفق).

٤٩٠ - وعرض ممثل الأمين العام التنقيحات المقترحة، وردّ على الأسئلة التي أثيرت خلال نظر اللجنة في هذه التنقيحات.

المناقشة

٤٩١ - أُعرب عن التأييد الكامل للبرنامج الذي صدر به تكليف من جانب الجمعية العامة في قراريها ٢/٥٧ و ٧/٥٧. وارتئي أنه ينبغي تزويد المكتب الجديد بالموارد الكافية للوفاء بمسؤولياته.

٤٩٢ - وأثيرت أسئلة بشأن دور المكتب وتنظيمه والتنسيق بين المسؤوليات وتقاسمها بين البرامج الفرعية. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إسناد المسؤولية الرئيسية عن البرنامج إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

٤٩٣ - وارتئي أن السرد الوارد تحت عنوان التوجه العام ينبغي أن يتضمن إشارة إلى نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة دعما للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للبرنامج أن يتناول مشكلتي هروب رأس المال ونزوح الأدمغة. كما ينبغي له أن يسعى إلى إدماج جهود البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي دعما للشراكة الجديدة.

٤٩٤ -وذكر أنه ينبغي لهدف البرنامج الفرعي ١ أن يتضمن إشارة إلى التنمية المستدامة. أما في ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، فارتئي أنه ينبغي للاستراتيجية أن تأخذ في الاعتبار مقرر لجنة التنمية المستدامة. وينبغي للبرنامج الفرعي أن يقترح عملية متابعة متكاملة ومنسقة للمؤتمرات الدولية من حيث اتصالها بأفريقيا.

٤٩٥ -وبخصوص البرنامج الفرعي ٣، ارتئي أن هذا البرنامج الفرعي لم يشدد بشكل كاف على ضرورة الاستفادة من جميع الخدمات المتاحة لإدارة شؤون الإعلام. وذكر أنه ينبغي توسيع نطاق استراتيجية البرنامج الفرعي لتشمل دعامات التنمية المستدامة الثلاث. وارتئي أيضا أنه ينبغي ألا يكون البرنامج الفرعي موجها إلى الأشخاص الأثرياء القادرين على الاطلاع على منشور ''انتعاش أفريقيا'' أو استعمال الإنترنت فحسب، بل إلى جميع الجهات الفاعلة الأخرى التي قد تكون قادرة على المساعدة في تعزيز الشراكة الجديدة في أفريقيا.

٤٩٦ -وارتئي أن مؤشرات الإنجاز في البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ تبدو فضفاضة جدا وغير واضحة. فالمؤشرات ينبغي أن تقيس مستوى جودة الأنشطة المضطلع بها في إطار البرامج الفرعية ومدى صلتها بالموضوع. فالإشارة إلى عدد الاجتماعات التي عقدت أو النسبة المئوية للتوصيات المقدمة لا طائل وراءه. وما يمكن أن يعود بفائدة أكبر هو الإشارة إلى نتائج الاجتماعات أو الإشارة إلى المسائل التي أدرجت في جداول أعمال تلك الاجتماعات، وأدت إلى تحقيق النتائج. وذكر أيضا أنه قد يكون من المستصوب الحد من عدد الاجتماعات وأن كثرة حلقات العمل والحلقات الدراسية والاجتماعات، التي لا تنفذ نتائجها في كثير من الأحيان، ليست بحد ذاتها مقياسا فعليا للنجاح.

٤٩٧ -واقترح إضافة مؤشرات الإنجاز التالية إلى البرنامج الفرعي ١: مؤشرات ملموسة لمستوى بناء القدرات الذي تم إحرازه؛ والخطوات المتخذة لتحسين الوصول إلى الأسواق وما تم تحقيقه من نتائج في هذا الصدد.

٤٩٨ -ولاحظت اللجنة أن مسألة ديون البلدان الأفريقية تشكل عائقا هاما في طريق تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٤٩٩ -وأشير إلى أن البرنامج الفرعي ٣ ركز على الأنشطة الإعلامية دعما للشراكة الجديدة. وارتئي أنه يمكن تعزيز الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام من خلال استعمال إذاعة الأمم المتحدة ودائرة الأنباء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى استعمال المنشورات الفصلية والكتيبات والمقالات التي تنشر على الإنترنت فقط.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٠٠ -رحبت اللجنة بالمقترحات التي قدمها الأمين العام تنفيذا للولايات المنصوص عليها في القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ٥٧/٢ و ٥٧/٧ و ٥٧/٣٠٠، والتي توجت بالاعتراف بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بوصفها الإطار الذي ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يركز من خلاله على الجهود التي يبذلها دعما لتنمية أفريقيا.

٥٠١ -وأوصت اللجنة بأن تعكس مؤشرات الإنجاز ما تم إنجازه من أعمال ونتائج وقيم.

٥٠٢ -وأوصت اللجنة بأن تواصل مؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة مراعاتها بشكل واف لضرورة التصدي لمسألة ديون البلدان الأفريقية كيما يمكن كفالة عدم تعويقها للتنفيذ الفعال للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٥٠٣ -وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التنقيحات التي اقترح الأمين العام إدخالها على البرنامج ٨ (دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وذلك بإدخال التعديلات التالية:

الفقرة ٨-٤

في السطر السادس، بعد عبارة "وطأة الديون" تضاف عبارة "هروب رأس المال، ونزوح الأدمغة".

الفقرة ٨-٥ (أ)

يستعارض عن عبارة "تعبئة وتنسيق" بعبارة "تعبئة الدعم الدولي وتنسيقه ومواءمته".

الفقرة ٨-٥ (ب)

تضاف كلمة "والتعاون" بعد كلمة "التنسيق".

الفقرة ٨-٦

يستعاض عن الفقرة بما يلي: "٨-٦ سيتولى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التنسيق العام للبرنامج والاضطلاع بالدور القيادي له في حين ستضطلع كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة بدور على الصعيدين الإقليمي والعالمي على التوالي".

الفقرة ٨-٩ (أ)

بعد عبارة "التنمية الأفريقية" تضاف عبارة "، بما في ذلك من خلال أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب ذات الصلة".

الفقرة ٨-١٣

يضاف ما يلي في نهاية الفقرة: "، مع مراعاة قرار لجنة التنمية المستدامة بشأن التنظيم الجديد لعملها وبرنامج عملها، ولا سيما في ما يتصل بتنظيم منتدى إقليمي للتنفيذ".

الفقرة ٨ -١٧

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "الانتعاش في أفريقيا" بعبارة "انتعاش أفريقيا" وتضاف بعدها الجملة التالية: "باستخدام النواتج اليومية لدائرة الأنباء في الأمم المتحدة، وموقع الأمم المتحدة على الإنترنت، وإذاعة الأمم المتحدة، وتلفزيون الأمم المتحدة".

في الجملة الأخيرة، بعد عبارة "المؤسسات الأكاديمية" يضاف ما يلي: "على سبيل المثال، من خلال إجراء مسابقات في كتابة المقالات عن المسائل المتصلة بأفريقيا في المؤسسات التعليمية وغيرها من المنتديات المناسبة، وذلك لزيادة مستوى الوعي ضمن القارة الأفريقية وخارجها على السواء".

في نهاية الفقرة، يستعاض عن عبارة "التقدم الاقتصادي" بعبارة "التنمية المستدامة".

الولايات التشريعية

تضاف قرارات الجمعية العامة التالية:

٢١٠/٥٦ باء المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٢٥٣/٥٧ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٢٧٣/٥٧ كفالة الدعم الفعال بأعمال الأمانة للمتابعة المستدامة لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

البرنامج ٢٣
الإعلام

٥٠٤ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في التنقيحات المقترحة للبرنامج ٢٣، الإعلام من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/58/90، المرفق).

٥٠٥ - وقدم ممثل الأمين العام التنقيحات المقترحة، ورد على الاستفسارات المطروحة خلال نظر اللجنة في تلك التنقيحات.

المناقشة

٥٠٦ - أُعرب عن التأييد لنموذج العمل المنقح لإدارة شؤون الإعلام، الذي يهدف إلى تحسين قدرتها على تقديم برامج إعلامية مستهدفة وفعالة. ورئي أن ولاية الإدارة يكملها بيان المهمة الجديد الذي يعين الإدارة في إعمال هذه الولاية. كما أُعرب عن التقدير لما تنطوي عليه المعلومات التي تنشرها الإدارة في موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية من فائدة.

٥٠٧ - وأُعرب عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي تشجيع الأمين العام على القيام دون إبطاء بتنفيذ عناصر الإصلاح التي تدخل في نطاق سلطته بمفرده، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة المعتمدة سابقا. وأُعرب في هذا الشأن عن التأييد للمبادرات العملية التي اضطُلع بها في الأشهر الأخيرة لإعادة تشكيل إدارة شؤون الإعلام وتحسين خدمات المكتبة في الأمم المتحدة.

٥٠٨ - وأُبدي اهتمام كبير بترشيد مراكز الأمم المتحدة للإعلام حول محاور إقليمية. وأعرب بعض الوفود عن دعمه الشديد لهذه المبادرة وحث على مواصلة الزخم من أجل إحراز تقدم في مناطق أخرى. وسوف يجري إنشاء محور إقليمي في أوروبا الغربية يحل محل تسعة مكاتب قطرية. وأُعرب أيضا عن القلق إزاء اتخاذ مقررات بدون إجراء مشاورات مسبقة مع الدول الأعضاء المعنية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠. وأبدي تشكك في إمكانية تنفيذ ترشيد مراكز الإعلام قبل الموافقة مسبقا على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لإدارة شؤون الإعلام. وقد أُبلغت اللجنة بأن هذه المبادرة أُذن بها في القرار ٥٧/٣٠٠ وأن العزم على السير في العمل تبعا لذلك أصبح معروفا جيدا. بيد أن بعض الوفود أعربت عن وجهات نظر مفادها أنه ينبغي ألا يسفر العمل بمبدأ المحاور الإقليمية عن حرمان شعوب البلدان النامية من الوصول إلى معلومات الأمم المتحدة. وطُلب إيضاح بشأن تفسير الفقرة ١٥ من القرار ٥٧/٣٠٠، الذي أحاطت فيه الجمعية علما، في جملة أمور، باقتراح الأمين العام الوارد في الإجراء رقم ٨

من تقريره (A/57/488)، الداعي إلى ترشيد شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة حول محاور إقليمية. وأُبلغت اللجنة بأن طلب الجمعية العامة تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ الاقتراح يشكل سلطة للمضي في العمل. وأن هذا هو الأساس في الاقتراح الوارد في التنقيح المقترح للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقيل إن مبدأ المحاور الإقليمية سيطبق في أوروبا الغربية، وأن هدف تطبيق المبادرة نفسها في مناطق أخرى منصوص عليه في القرار ٥٧/٣٠٠. وقد أشير إلى أنه لم تجر أي مناقشة بشأن وضع ترتيب مماثل في أي منطقة أخرى.

٥٠٩ -وفيما يتعلق بمراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة، أُفيد بأن مبدأ المحاور الإقليمية صحيح من ناحية تحسين الكفاءة. وأُفيد بأنه من المهم، عند النظر في إنشاء نظام المحاور الإقليمية، تقييم مقدار الخسارة التي تنجم عن إغلاق مراكز الإعلام الحالية مقابل الفوائد التي تتحقق من تعزيز الأنشطة. وأُفيد كذلك بأن الدعم الشامل المقدم من الحكومة المضيفة ينبغي أن ينعكس في خطط لتنفيذ اقتراح الأمين العام بشأن ترشيد شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة حول محاور إقليمية.

٥١٠ -من ناحية أخرى، أُعرب عن القلق بشأن الآثار السلبية التي قد تترتب على عملية تطبيق مبدأ المحاور الإقليمية بالنسبة لمراكز الإعلام، لأنه، حسبما ذكر، يمكن أن يؤدي إلى سوء إيصال المعلومات الكافية في مناطق مثل أمريكا اللاتينية، حيث تحتم المسافات وصعوبات الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وجود مراكز الإعلام.

٥١١ -وأُعرب عن وجهات نظر مفادها أنه ينبغي الاسترشاد في مجالات الأولوية بالنسبة لأعمال الإدارة بالخطة المتوسطة الأجل والمنقحة بالإعلان بشأن الألفية.

٥١٢ -وأعرب بعض الوفود أيضا عن وجهة نظر مفادها أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لم تُصغ بشكل جيد، وأنها لا تشمل مجالات العمل الرئيسية وأن ما تقدمه من معلومات مفيدة عن النتائج هو جد ضئيل. فعلى سبيل المثال، كان يجب تحديد الأهداف المتعلقة بتحسين إدارة عمليات المكتبة وإنعاش مجلس المنشورات. ولوحظ أن وصف التوجه العام للإدارة خلا من أي إشارة إلى التقدم المحرز في إدخال التعديلات الموعودة في عملية الإصلاح، مثل تقييم جميع الأنشطة. واقتُرح أن يتم الاضطلاع بمسؤولية مكتبة داغ همرشولد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الفرعي ٣، بالتنسيق مع مكتبات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار توصيات اللجنة التوجيهية للتحديث والإدارة المتكاملة لمكتبات الأمم المتحدة.

٥١٣ -وجرى التأكيد على أهمية التعدد اللغوي وأُعرب عن التأييد الشديد لجهود الإدارة في هذا المجال. وأُكد على أهمية نشر المعلومات على السكان المحليين باللغات المحلية. وأُعرب عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي إدراج التعدد اللغوي ضمن المؤشرات.

٥١٤ -وأُبديت وجهة نظر مفادها أن نشر المعلومات باللغات المحلية له أكبر الأثر في السكان المحليين، وأن الفقرة ٢٣-١١ من التنقيحات المقترحة ينبغي أن تُبين هذا العنصر الهام، وفقا للفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٧ باء.

٥١٥ -ولوحظ أن الإدارة تنوي تقديم جولات للزوار برفقة مرشدين وبرامج إحاطة إعلامية في نيويورك وجنيف وفيينا، على النحو المحدد في الفقرة ٢٣-٨ من التنقيحات المقترحة. وشُدد على أهمية ضمان المساواة في المعاملة بين أنشطة الإعلام في جميع مكاتب الأمم المتحدة. وأُعرب عن القلق لأن الخطة المتوسطة الأجل المنقحة لا تُبين نوايا الإدارة بالنسبة للأنشطة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٥١٦ -وأُشير إلى أن الجهود تُبذل لإدراج أحكام قرار الجمعية العامة ٧/٥٧ في الخطة المتوسطة الأجل المنقحة، وعلى وجه أكثر تحديدا في البرنامج الفرعي ١. وأعرب بعض الوفود عن وجهات نظر مفادها أن دور الدعوة وأنشطة الإعلام لدعم التنمية في أفريقيا ينبغي ألا يقتصر على البرنامج الفرعي ١، بل ينبغي أن يتجلى أيضا في البرنامج الفرعي ٢. واقتُرح الاستمرار في تعزيز جهود الإدارة عن طريق استخدام إذاعة الأمم المتحدة، ودائرة أنباء الأمم المتحدة، والمنشورات الربع سنوية، والكتيبات، واستخدام المقالات التي تظهر على موقع الشبكة العالمية فقط.

الاستنتاجات والتوصيات

٥١٧ -**أوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والخمسين، النظر في التنقيحات المقترحة في البرنامج ٢٣، الإعلام، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه:**

الفقرة ٢٣-١

يُستعاض عن الجملتين الأوليين بما يلي: "الولاية العامة لإدارة شؤون الإعلام منصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٣ (د-١) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ ومهمتها الرئيسية هي أن توفر للجمهور عن طريق أنشطة التوعية التي تضطلع بها، معلومات دقيقة غير متحيزة وشاملة وحسنة التوقيت عن مهام الأمم المتحدة ومسؤولياتها من أجل تعزيز الدعم الدولي لأنشطة المنظمة، وذلك بأكبر قدر من الشفافية واحترام

الولايات القائمة، ووفقا للبند ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم، وتحسين التركيز في رسالتها وجهودها، وأن تتولى كوظيفة من وظائف إدارة الأداء، مواءمة برامجها مع احتياجات جمهورها المستهدف، على أساس تحسين الحصول على التعليقات وآليات التقييم على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٧ باء".

تُدرج في الجملة الأخيرة، بعد عبارة "تمت صياغة"، عبارة "وهذا ما رحبت به لجنة الإعلام".

الفقرة ٢٣-٢

في الجملة الرابعة، بعد عبارة "استنادا إلى الجهود الإصلاحية للأمين العام"، يدرج التالي: "على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٣٠٠/٥٧".

وفي الجملة الخامسة، قبل عبارة "التي حددتها الجمعية العامة"، تضاف عبارة "في الخطة المتوسطة الأجل".

الفقرة ٢٣-٧

في الجملة الثالثة، بعد عبارة "حول محاور إقليمية"، تدرج عبارة "بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية، حيثما اقتضى الأمر".

الفقرة ٢٣-٩

بعد عبارة "فيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية" تضاف عبارة "بالاستعانة بالإطار العريض المحدد في الخطة المتوسطة الأجل".

الفقرة ٢٣-١٠

في الجملة الثانية، تحذف عبارة "ويقررها الأمين العام".

وفي الجملة الأخيرة، تحذف الجملة الواردة بعد عبارة "بالنسبة للقضايا ذات الأولوية"، وتضاف عبارة "بالاستعانة بالإطار العريض المحدد في الخطة المتوسطة الأجل وإعلان الألفية، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢/٥٥".

الفقرة ٢٣-١١

يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي: "بتوجيه من دائرة مراكز الإعلام في المقر، تقوم مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة والعناصر الإعلامية، والمحاور الإقليمية، على نحو ما ينطبق عليه الحال، بدور هام في نشر المعلومات على شعوب العالم عن أعمال المنظمة،

بما في ذلك في المجالات المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وستعمل المراكز الإعلامية، باعتبارها "الصوت الميداني" لدائرة شؤون الإعلام من خلال الوسطاء المحليين على تعزيز وعي الجمهور بإعمال الأمم المتحدة وتعبئة الدعم لها على الصعيد المحلي، على أن يوضع في الاعتبار أن إتاحة المعلومات باللغات المحلية له أكبر الأثر في السكان المحليين".

الفقرة ٢٣-١٣

بعد عبارة "استراتيجيات اتصال تتعلق بهذه القضايا" تضاف العبارة التالية: "وتحسين قدرة الإدارة على التعاون مع الجهات المتعامل معها بشكل مفيد وفعال لإيصال رسائل الأمم المتحدة؛".

الفقرة ٢٣-١٤

بعد عبارة "المحاور الإقليمية"، تضاف عبارة "بالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية، حيثما اقتضى الأمر؛".

الفقرة ٢٣-١٥

يستعاض عن عبارة "النسبة المئوية للجهات المتعامل معها" بعبارة "عدد الجهات المتعامل معها ونسبتها المئوية، بما فيها وسائط الإعلام والمجتمع المدني".

الفقرة ٢٣-١٧

بعد الجملة الأخيرة، يضاف التالي: "يدعم البرنامج الفرعي جهود شعبة الاتصالات الاستراتيجية لتعزيز دور الدعوة والأنشطة الإعلامية للأمم المتحدة دعما لأنشطة التنمية في أفريقيا، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢".

الفقرة ٢٣-٢٠

بعد كلمة "تعزز"، تضاف العبارة التالية: "بهدف تحقيق المساواة الكاملة بين لغات الأمم المتحدة الرسمية الست وتحسين قدرات اللغات الأخرى".

الفقرة ٢٣-٢١

بعد عبارة "تتضمن المنجزات المتوقعة لهذا البرنامج الفرعي"، تضاف عبارة "(أ) درجة عالية من".

تضاف فاصلة بعد "الأمم المتحدة" ويستعاض عن "في معالجة المسائل ذات الأولوية المعروضة على المنظمة"، بعبارة "بالاستعانة بالإطار العريض المحدد في الخطة المتوسطة الأجل؛ و (ب) توفر جميع المعلومات ذات الصلة بمختلف اللغات، ولا سيما باللغات الرسمية الست لموقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية".

الفقرة ٢٣-٢٢

بعد عبارة "تتضمن مؤشرات الإنجاز"، تضاف عبارة "(أ) العدد و".

في نهاية الجملة، يضاف ما يلي: "؛ و (ب) النسبة المئوية من صفحات موقع الشبكة العالمية المتوفرة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست".

الفقرة ٢٣-٢٤

يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: "ضمن إدارة شؤون الإعلام، تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التوعية، التي تكون فيها مكتبة داغ همرشولد مسؤولة عن التنسيق مع مكتبات الأمم المتحدة الأخرى ومع المكتبات في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا".

الفقرة ٢٣-٣٠

في نهاية الفقرة، يُستعاض عن عبارة "بالاستناد إلى إعلان الألفية" بعبارة "بالاستناد إلى الخطة المتوسطة الأجل، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ الذي يتضمن إعلان الألفية".

٥١٨ - وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، عن طريق لجنة الإعلام، بمقترحات على سبيل الأولوية، تتعلق بتطبيق المبادئ والمعايير المشتركة لتوفير جولات للزوار برفقة مرشدين وبرامج إحاطة إعلامية في جميع مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة، وذلك لضمان اتباع نهج موحد تعامل به جميع مراكز العمل على قدم المساواة.

جيم - التقييم

١ - مواضيع التقييم المقترحة

٥١٩ -نظرت اللجنة، في جلستيها الثانية والثالثة المعقودتين في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في مذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مواضيع التقييم المقترحة (E/AC.51/2003/2).

٥٢٠ -وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، ورد ممثلو المكتب على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٥٢١ -لقي اقتراح إجراء تقييمات مواضيعية على أساس تجريبي ترحيبا بوصفه اقتراحا إبداعيا وقيما. ورئي أن هذه التقييمات تسد فجوة قائمة لأنها توفر استعراضا منهجيا للأنشطة التي تستلزم اتخاذ تدابير موازية من قبل برامج عديدة تابعة للمنظمات. وأعرب عن اتفاق حول معايير اختيار التقييمات المواضيعية، التي تتبع المعايير المستخدمة في اختيار التقييمات المتعمقة. ولوحظ أن التجربة قد تؤدي إلى إدخال تحسينات على هذه المعايير. وأبدي أيضا ترحيب بالنهج الاستشاري المعمول به في اختيار المواضيع التي ستنظر فيها اللجنة. وأشير إلى أن الموضوعين المقترحين وهما، الإدارة المتكاملة للمياه وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، يحظيان بكثير من الأولوية والاهتمام.

٥٢٢ -وتباينت وجهات النظر حول أي الموضوعين يتم اختياره. ولوحظ أيضا أن أيا من المواضيع المدرجة في الجدول ١ من التقرير يمكن اختياره. وأعرب عن بالغ الاهتمام باختيار موضوع الإدارة المتكاملة للمياه، في ضوء الأولوية التي أعطيت للموضوع مؤخرا في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٥٢٣ -وتم الإعراب أيضا عن شديد الاهتمام بالموضوع الثاني وهو بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وبما أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يستطيع الاضطلاع بتقيمين مواضيعيين في وقت واحد، اقترح إعادة طرح هذا الموضوع لكي تنظر فيه اللجنة في موعد لاحق.

٥٢٤ -وأعرب عن رأي مؤداه أن موضوع المياه واحد من بين مواضيع كثيرة، وأنه قد يجدر النظر في مواضيع أخرى كموضوع الفقر.

٥٢٥ -وأبدي قلق إزاء إمكانية ألا يُتاح تقرير التقييم المواضيعي التجريبي في الوقت المحدد من أجل استعراضه في مختلف الهيئات والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة قبل أن تنظر فيه اللجنة، إن قررت النظر فيه خلال دورتها الرابعة والأربعين عام ٢٠٠٤. وطرحت

استفسارات بشأن الأنظمة والقواعد المحددة التي تنظم نظر اللجنة في تقارير التقييم، وذلك فيما يتصل بالنظر فيها من قبل الهيئات الحكومية الدولية المعنية بالمجالات البرنامجية المحددة.

٥٢٦ - ولوحظ أن موضوع المياه عولج في السنوات الأخيرة في إطار مؤتمر القمة بشأن الألفية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتوافق آراء مونتيري، ومنتدى العالم الثالث للمياه، والمؤتمر الوزاري المعقود في اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣، وخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية. وأعرب عن رأي مفاده أن المياه ضرورية للحياة وأمن البشر وأنه من المهم للبلدان كافة أن تعزز أسس الحكم السليم وبناء القدرات سعيا إلى انتهاج سياسة ملائمة للمياه. واعتبر موضوع الإدارة المتكاملة للمياه موضوعا جامعا من شأنه المساهمة في تحقيق خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٥٢٧ - ولوحظ أيضا أن مسألة المياه ضرورية لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وبما أن المياه تعتبر واحدة من الخدمات الأساسية كما جاء في التقرير، وبما أن التقدم المحرز في إدارة المياه العذبة لم يكن كافيا أو شاملا، فإن الحاجة تدعو إلى تعزيز التدابير الموصلة إلى بلوغ هذا الهدف.

٥٢٨ - ورئي أن التقييم سيؤخذ بعين الاعتبار في مداولات لجنة التنمية المستدامة التي ستدرج مسألة المياه كبند رئيسي على جدول أعمالها لعام ٢٠٠٤، على أن يراعي التقييم بدوره، قدر الإمكان، مداولات هذه اللجنة.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٢٩ - **قررت اللجنة أن تؤجل إلى دورتها الرابعة والأربعين مسألة اختيار موضوع التقييم المواضيعي بحيث يطرح على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين، ثم تستعرض اللجنة فائدته في دورتها السادسة والأربعين.**

٥٣٠ - **قررت اللجنة أيضا أن تطلب من مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يتوسع في تطوير المواضيع عن طريق التناول التفصيلي للسياق الدقيق والشامل للنتائج المستخلصة من مقترحات مشروع التقييم التجريبي، والهدف والنطاق ومنهجية العمل ووجهة الاستخدام المبتغاة لهذه النتائج.**

٢ - التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقانون البحار وشؤون المحيطات

٥٣١ - نظرت اللجنة، في جلستيها الثانية والثالثة المعقودتين في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقانون البحار وشؤون المحيطات (E/AC.51/2003/3).

٥٣٢ -وقدم ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير. ورد ممثلو الأمين العام على التساؤلات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٥٣٣ -أعرب عن ارتياح عام بشأن التقرير وأداء شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وأرتئيت ضرورة تعزيز القبول العالمي لاتفاقية الأمين العام لقانون البحار والاتفاقات ذات الصلة. وأعرب عن التأييد للتوصية باستعراض الشعبة لقدرتها على الاضطلاع بمهامها المختلفة. وأعرب عن تأييد قوي لمشاركة الشعبة مشاركة نشيطة في القرارات المتخذة لإنشاء الآلية الجديدة المشتركة بين الوكالات التي طلبت الجمعية العامة إنشاءها في عام ٢٠٠٢.

٥٣٤ -وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى زيادة إدراج المعلومات الواردة من المنظمات المختصة والمقدمة في تقريرها السنوي، فقد اعتبر ذلك غير ضروري. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة من قبل الشعبة لبحث ممارسات الدول، أعرب عن القلق إزاء استخدام الشعبة للمعلومات التي تجمعها منظمات مختصة أخرى لاستكمال المعدل المتدني من الردود الواردة من الدول الأعضاء. وأُفيد أنه لا توجد أي منظمة مختصة أخرى يمكنها تقديم المعلومات عن الممارسات التنظيمية للدول إذ أن الدول الأعضاء هي الجهات الوحيدة القادرة على ذلك.

٥٣٥ -وأشير أيضا إلى ضرورة الحفاظ على نوعية التقرير السنوي الشامل عن المحيطات وقانون البحار.

٥٣٦ -ولوحظ أن للشعبة دورا هاما في تشجيع توافق الآراء وتعزيز قبول أكبر للنظام القانوني الدولي المتعلق بالمحيطات من منظور التنمية المستدامة وأن دورها لا ينبغي أن ينحصر في تحليل المكاسب الاقتصادية المتوقع جنيها من المشاركة في النظام.

٥٣٧ -طلب تقديم توضيحات للجهة المسؤولة عن إعداد التقييمات الداخلية المشار إليها ضمن فئات المعلومات المستخدمة في التقييم المتعمق. وطلب أيضا تقديم تفاصيل عن الفوائد المحددة للدول لتشجيعها على تقديم مطالباتها المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القاري وحالة دليل الدورات التدريبية ذي الصلة الذي أعدته الشعبة. وأثيرت استفسارات بشأن الدول التي استفادت من التدريب ومنح الزمالات. وطلب توضيح عن المقصود بعبارة التوفيق بين الحدود البيئية والحدود الإدارية أو السياسية.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٣٨ -أوصت اللجنة بالموافقة على التوصيات من ١ إلى ٧ من التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقانون البحار وشؤون المحيطات (E/AC.51/2003/3) رهنا بالملاحظات الواردة أدناه.

٥٣٩ -وشددت اللجنة على الدور الهام الذي قامت به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في تعزيز المشاركة الشاملة للدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأكدت اللجنة على ضرورة كفالة القدرة اللازمة للشعبة للاضطلاع بمهامها وضرورة تشجيعها على المشاركة بصورة نشيطة في الأنشطة التعاونية الإقليمية المتعلقة بالبحار والمحيطات.

٥٤٠ -وتفهم اللجنة أن السلطة الدولية لقاع البحار ستشارك في المشاورات المشار إليها في التوصية ١ إذ أن بعضا من المسائل التي ستتناولها تلك المشاورات تندرج ضمن ولاية السلطة.

٥٤١ -وفيما يتعلق بالتوصية ٤، اعتبرت اللجنة أنه لا ينبغي أن يتضمن التقرير السنوي عن شؤون المحيطات وقانون البحار تقييمات للأثر العام للجهود التي تبذلها المنظمات المختصة، إلى جانب تقديم اقتراحات بشأن الأنشطة المقبلة بل ينبغي أن يركز بصورة منهجية ومتكاملة على المسائل المتصلة بالمحيطات والبحار.

٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية

٥٤٢ -نظرت اللجنة، في جلستيها الثانية والثالثة المعقودتين في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في مذكرة الأمين العام التي يحيل فيها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية (E/AC.51/2003/4).

٥٤٣ -وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير. ورد ممثلو المكتب على الأسئلة التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٥٤٤ -أعرب عن الارتياح لإحراز تقدم بشأن عدد من التوصيات. غير أنه لوحظ أن بعض التوصيات، مثل التوصية ٤، قد نفذت جزئيا. وتم الاتفاق مع رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلق بضرورة الشروع قريبا في تنفيذ توصية لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة باستعراض قدرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الاضطلاع بتحليل اتجاهات التنمية الاجتماعية الاقتصادية بصورة أفضل.

٥٤٥ -وأبديت تعليقات بشأن ''دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم''. ونظرا لعدم شهرة هذا المنشور، اقترح إجراء مقارنة أكثر صرامة بتسويق وتوزيع منشورات مشابهة في أماكن أخرى. ونظرا لأن المنشورات المشابهة الصادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحظى بصيت أوسع، فإن قيمة ''دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم'' أصبحت موضع شك. لذا أشير إلى أنه لا ينبغي للإدارة أن تصدر ذلك التقرير، وأن عليها أن تركز على تقديم خدمات السكرتارية إلى العمليات الحكومية الدولية بدلا من صياغة حلولها الخاصة للقضايا الاقتصادية العالمية. وبينما ذكر الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات التحسينات التي أجريت على مضمون الدراسة وطريقة عرضها، لم يوضح الاستعراض ما إذا كان هناك جهد حقيقي للوصول إلى طائفة أوسع من المسؤولين الحكوميين الذين قد تكون الدراسة مفيدة لهم. وجرت الإشارة إلى ضرورة فرض رسم على قراء الدراسة.

٥٤٦ -وفيما يتعلق بالتوصية ٤، المتعلقة بإدماج الأنشطة التحليلية والتنفيذية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل، لوحظ أن التغييرات التي اتخذت شكل إعادة تنظيم لم تقع إلا في مطلع ٢٠٠٣. وشكل التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز دراستها دليلا على إمكانية تحقيق الإدماج. غير أن هذا التقدم أثار تساؤلات بشأن الحالة السائدة في اللجان الإقليمية الأخرى، لا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٥٤٧ -وبشأن التوصية بتبادل المعلومات بين الإدارة واللجان الإقليمية (التوصية ٥)، لوحظ أن اختيار مواعيد مواتية للطرفين لعقد الاجتماعات يشكل عاملا مهما للحصول على تبادل أفضل.

٥٤٨ -وفيما يتعلق بتنفيذ التوصية ٨، بشأن استخدام القوائم البريدية، أثيرت شواغل إزاء قلة التفاصيل التي تضمنها التقرير بشأن التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

وأثير سؤال بشأن ما آلت إليه جهود اللجان الإقليمية الرامية إلى بيع منشوراتها بسعر تتحمله الأسواق الإقليمية وبشأن طبيعة التقدم الذي يمكن إحرازه فيما يتعلق بالاستراتيجية التي وضعها المقر بشأن تصنيف الأسعار.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٤٩ -أوصت اللجنة بالموافقة على استنتاجات وتوصيات الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية (E/AC.51/2003/4).

٥٥٠ -رأت اللجنة أن أهمية "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" لم تقيَّم بشكل تام في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأوصت اللجنة بأن تقوم الإدارات ذات الصلة بالنظر في سبل أخرى لتحسين دورها بصفتها أداة مرجعية وطلبت تعزيز نشرها على أوسع نطاق ممكن، عند الاقتضاء.

٥٥١ -وشددت اللجنة على ضرورة مضاعفة اللجان الإقليمية لجهودها في إقامة روابط قوية مع المؤسسات الإقليمية والوطنية التي تعد مستخدمة نهائية لنواتج عمل اللجنة بشأن التحليل الاجتماعي الاقتصادي الإقليمي، من أجل كفالة مراعاة نتائج هذه الدراسات على الصعيدين القطري والإقليمي.

٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج النهوض بالمرأة

٥٥٢ - نظرت اللجنة في جلستيها الثانية والثالثة المعقودتين في ٩ حزيران/يونيه، في مذكرة الأمين العام التي يحيل فيها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج النهوض بالمرأة (E/AC.51/2003/5).

٥٥٣ - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير. ورد ممثلو الأمين العام على الأسئلة التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٥٥٤ -أعربت اللجنة عن ارتياحها لنوعية التقرير الذي اتسم بالإيجاز وتركيزه على توفير المعلومات. وعبَّرت عن تقديرها لعدد النتائج التي تم تحقيقها فعلا بفضل الجهود المشتركة

لمكتب المستشارة الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة، تنفيذا للتوصيات التي قدمتها اللجنة قبل ثلاث سنوات.

٥٥٥ -ومن المسائل التي حظيت بالثناء قيام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بتخفيض حجم العمل المتراكم (التوصية ١ (أ)) المتعلق بنظر اللجنة في تقارير الدول الأطراف (من ٤٨ إلى ١٧ تقريرا). ولوحظ أن هذا الانخفاض يعود إلى تدابير استثنائية ذات طبيعة خاصة، وطرحت تساؤلات عما إذا تم النظر في إمكانية وضع نظام دائم لمعالجة هذه المسألة. وأُثير تساؤل عن الزمن المتوقع للنظر في التقارير الـ ١٧ المتبقية.

٥٥٦ -وقد نالت الثناء التدابير التي اتُخذت للحد من التزامات بتقديم التقارير التي فات أجل تقديمها (التوصية ١ (ب)). من جانب الدول الأطراف إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأُثيرت تساؤلات عن عدد الدول التي لم تف بعد بالتزاماتها في تقديم التقارير، وأُعرب عن الأمل في مشاركة جميع الدول.

٥٥٧ -ونالت التقدير الجهود المبذولة لإعلام المنظمات غير الحكومية (التوصية ١ (ج)) بقيام الدولة الطرف بتقديم تقريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفي الوقت نفسه، لوحظ أن بعض المنظمات غير الحكومية لا تزال غير مدركة لطبيعة إجراءات تقديم التقارير إلى اللجنة. وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

٥٥٨ -وأُعرب عن التأييد لتنفيذ التوصية ٢ إذ أن من الأفضل للمستعملين الحصول على المعلومات المتعلقة باللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من الإنترنت مباشرة عوضا عن الاعتماد على الوثائق التي تصدر متأخرة بمدة عشرة أيام.

٥٥٩ -وأكدت اللجنة على اهتمامها بالتنفيذ العاجل للتوصية ٣ المتعلقة بتحقيق التوازن بين الجنسين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وطلبت أن يتم تقييم مدى فعالية النظام الجديد للتعيين والترقية والتنسيب في أسرع وقت يتسنى فيه ذلك.

٥٦٠ -وفي ما يخص الإشارة إلى عقد مؤتمر في سنة ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز بعد مُضي ١٠ سنوات على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، لاحظت اللجنة أن المقترحات الحالية تذهب إلى إجراء الاستعراض العشري المذكور للمؤتمر في سياق الدورة السنوية للجنة وضع المرأة.

٥٦١ -وأثنت اللجنة على جهود شعبة النهوض بالمرأة، وعلى البرامج والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، التي ترمي لمناقشة الاستراتيجيات وتبادل الآراء بشأن خطط العمل.

٥٦٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها وتشجيعها لما تظهره الشعبة من تصميم على تسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية بشكل أكبر في عمل لجنة وضع المرأة.

٥٦٣ - وأثنت اللجنة على جهود المستشارة الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة بخصوص وضع استراتيجية لاستحداث مكتب لأمين المظالم المتعلقة بالقضايا الجنسانية.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٦٤ - أوصت اللجنة بالموافقة على استنتاجات الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج النهوض بالمرأة.

٥٦٥ - أوصت اللجنة بتقديم الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، واستنتاجاتها بشأنه، إلى لجنة وضع المرأة، للنظر فيه واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنه، بحسب الاقتضاء.

الفصل الرابع

مسائل التنسيق

ألف – التقرير العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢

٥٦٦ –نظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢ (E/2003/55). وقد قام ممثل الأمين العام بعرض التقرير وأجاب على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في التقرير.

٥٦٧ –وقد لوحظ أن تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠٠٢ يقدم نظرة عامة طيبة على أنشطة المجلس، وخاصة فيما يتعلق بمتابعة قمة الألفية، وتقديم التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. على أنه كانت هناك ملاحظة مؤداها أنه ينبغي أن تقدم في التقرير بيانات كافية أو أدلة على نتائج التنسيق فيما بين الوكالات. وذكر أنه ينبغي بذل جهود لتجنب تكرار الغموض في التقارير بتقديم أمثلة أكثر تحديدا للمنجزات الفعلية التي حققها مجلس الرؤساء التنفيذيين. وقد كانت عمليات الإصلاح وإعادة التشكيل في المجلس وهيئاته الفرعية محل تقدير كبير، ومع ذلك فقد كان هناك رأي مؤداه أنه يلزم عمل المزيد فيما يتعلق بإجراءات المتابعة.

٥٦٨ –وقد طُلب إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يراعى في تقاريره مستقبلا التوسع في بيان نتائج جهوده فيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات مع تقديم مزيد من التحليل لبيان النتائج الملموسة. وقد ذكر أن التقرير لم يعكس أعمال المجلس بشكل كامل وأنه ينبغي زيادة التركيز في التقرير على أعمال المجلس ذات الوجهة العملية. كذلك ذكر أنه سيكون من المفيد وجود نظام لقياس الأداء والتقييم يمكن به قياس منجزات المجلس.

٥٦٩– وتم الإعراب عن رأي مؤداه أنه ينبغي للمجلس أن يبذل مزيدا من الجهود في مجال التعاون في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما اقترح مجلس مراجعي الحسابات ((A/57/5 (Vol.1)، الفقرة ١٧٧). أما فيما يتعلق بأمن الموظفين وسلامتهم فقد لوحظ أنه تم بالفعل التوصل إلى اتفاق جديد لتقاسم التكاليف فيما بين الوكالات. وتم إيضاح أن منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة مسؤول بشكل مستقل عن إدارة ترتيبات تقاسم التكاليف فيما بين الوكالات. كما ذكر أن جهود المجلس تركزت في المقام الأول

على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى علاجه في أماكن عمل الأمم المتحدة.

٥٧٠ -وفي عام ٢٠٠٢، نظر المجلس لأول مرة في الأدوار الممكنة التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات المشتركة في عضويته في منع الصراع المسلح. وقد اقترح الأخذ بنهج متكامل في منع الصراعات المسلحة من شأنه إدماج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كذلك تم تناول مسألة اللاجئين، وكان الرأي هو أنه ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى تنسيق الجهود في ذلك المجال. وذكر كذلك أنه ينبغي توخي الحرص عند الربط بين اللاجئين والإرهاب، لأن اللاجئين كانوا عادة ضحايا للصراعات، وكانوا يلوذون بالفرار من التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن الظروف الخطرة الموجودة ببلدانهم.

٥٧١ -وقد عكس التقرير استمرار الدعم الذي يقدمه المجلس للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتم التشديد على ضرورة تقديم مزيد من الدعم والتنسيق على نطاق المنظومة وخاصة على الصعيد القطري. كما تم الترحيب بالمشاورات التي أجريت بين المجلس وبلدان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأشير إلى أن قسم التقرير المتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ينبغي التوسع فيه نظرا لأهمية هذه الشراكة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وأشير إلى أنه لا يكفي مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا؛ وذكر أنه يلزم توجيه الاهتمام إلى الإعفاء من الديون والتدفقات الرأسمالية وفرص الوصول إلى الأسواق ووقف هجرة العقول. وتم الإعراب عن الارتياح لما يوليه المجلس من أولوية الاهتمام إلى التنمية في أفريقيا. وتم التشديد على ضرورة تركيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة بحيث يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة.

٥٧٢ -وقد اعتبر مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات فرصة لمناقشة الجوانب المترابطة لمجتمع المعلومات، بما فيها جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتم التشديد على أهمية التدابير التحضيرية فيما يتعلق بالوثائق.

٥٧٣ -وفيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، تم التشديد على ضرورة تنفيذ أهدافه ككل. وحُث المجلس على ضمان أن تنعكس الالتزامات التي تم التعهد بها في جوهانسبرغ في تركيز سياسي متجدد من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٥٧٤ -وفي مجال المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تطلب تطبيق المادة ٥٠ من الميثاق، أشير إلى أن التقرير عدّد الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكنه ينبغي أيضا أن يتناول الأعمال المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بهذا الموضوع.

٥٧٥ -وذكر أن الجهد الذي يبذله المجلس في تنسيق التعاون فيما بين الوكالات على صعيد المقار ينبغي أن ينعكس على نحو أفضل على الأصعدة القطرية.

٥٧٦ -كذلك تم الإعراب عن رأي مؤداه أن الدور الرئيسي للمجلس هو ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم، واقترح في هذا الصدد أن يقدم المجلس تقرير، عن التدابير التي يجري اتخاذها لحماية الموظفين من مخاطر التدخين غير المباشر بمباني منظومة الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٧٧ -**أحاطت اللجنة علما بتقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢ (E/2003/55).**

٥٧٨ -**وطلبت اللجنة أن تركز تقارير العرض العام السنوي التي تقدم مستقبلا على النتائج، وذلك بأن تتضمن، فيما تتضمنه، المنجزات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، والتقدم المحرز نحو تحقيقها.**

٥٧٩ -**وطلبت اللجنة إلى المجلس أن يقوم بزيادة التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وذلك بتنسيق وتبسيط ممارساتها وإجراءاتها.**

٥٨٠ -**وأوصت اللجنة بأن يقوم المجلس بتيسير تبادل المعلومات فيما يتعلق بالممارسات المتبعة في قياس أداء البرامج ونتائجها، وقياس الإنتاجية في وظائف الخدمات، والتعاون في إدارة المؤتمرات.**

٥٨١ -**وأوصت اللجنة بأن يقوم المجلس بدور في زيادة التنسيق عند تحليل مشاكل البلدان التي تطلب تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق، ووضع منهجيات جديدة لتحديد الضرر الذي لحق بالدول المتضررة وآليات جديدة لتحديد التعويض المناسب الذي يقدم لها.**

٥٨٢ -**وشددت اللجنة أيضا على الأهمية المستمرة لدور المجلس بالنسبة لوظائف التنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وشددت اللجنة على ضرورة أن يبقي المجلس قيد الاستعراض المنتظم مسألة التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بالمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.**

٥٨٣ -**وكررت اللجنة التأكيد على أهمية المجلس باعتباره أداة قيمة لضمان نجاح التنسيق فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، وأشارت على وجه الخصوص إلى النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل الاستفادة بالمجلس في تعزيز التنسيق على**

نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وضمان التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

٥٨٤ - أوصت اللجنة بأن يضمِّن المجلس تقريره السنوي، في الجزء المخصص للتعاون بين الوكالات في مجال الإدارة، معلومات عن التنسيق والتعاون في مجالي الموارد البشرية والمالية.

باء - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مشاركة منظومة الأمم المتحدة مستقبلا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٥٨٥ - نظرت اللجنة، في جلستيها الثالثة والخامسة المعقودتين في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في تقرير الأمين العام عن مشاركة منظومة الأمم المتحدة مستقبلا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2003/6).

٥٨٦ - وقد عرض مدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التقرير وأجاب عن الأسئلة التي أثيرت عند نظر اللجنة في التقرير. وقدم ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إيضاحات ردا على بعض الأسئلة. ورد وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا على الأسئلة التي أثارتها اللجنة في جلستها الخامسة.

المناقشة

٥٨٧ - تم الإعراب عن التقدير الكبير للتقرير المتعلق بمشاركة منظومة الأمم المتحدة مستقبلا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي اعتبر مفيدا في إبراز الطبيعة المتطورة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة التي يضطلع بها دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفي إبراز نطاق هذه الأنشطة.

٥٨٨ - وأشير إلى أن الجمعية العامة رحبت في قرارها ٧/٥٧ بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها الإطار الذي ينبغي أن ينظم حوله المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، الدعم المقدم للتنمية في أفريقيا. وقد كان تصميم المبادرة أفريقيا وقيادتها أفريقية، استنادا إلى مبدأي الملكية والمشاركة، حيث تملكها حكومات أفريقيا وشعوبها. كما أنها تحتاج إلى الشراكة الدولية لنجاح تنفيذها. وقد كانت المبادرة أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللتكامل في أفريقيا.

٥٨٩ - وقد كان لمنظومة الأمم المتحدة دور هام في تحقيق أهداف المبادرة. وأشارت الوفود إلى قرار الجمعية العامة ٧/٥٧، وخاصة الفقرات من ٢٤ إلى ٣٣، وأكدت على ضرورة أن

تعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على زيادة الترابط في أعمالها وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها. وتم الإعراب عن الارتياح لاستخدام أدوات البرمجة والتنسيق القائمة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. كذلك تم الإعراب عن الارتياح للدور التنسيقي الهام الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اجتماعات التشاور الإقليمية التي تعقدها وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

٥٩٠ -وأشير إلى نهج المجموعات الذي أُخذ به في اجتماعات التشاور الإقليمية كأداة للاستجابة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة، كما أشير إلى الدور المتوخى لمن يدعون إلى اجتماعات المجموعات ذات الصلة. وأثيرت أسئلة حول بعض الوكالات التي كلفت بالدعوة إلى عقد اجتماعات مجموعات معينة. وذُكر أنه كان ينبغي أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو الداعي إلى اجتماعات مجموعة الزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ وأن يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الداعي إلى اجتماعات مجموعة البيئة والسكان والتحول الحضري. كذلك تم التشديد على أن نطاق مجموعة السلام والأمن ينبغي توسيعه ليشمل الثقافة الجماهيرية ومحو الأمية بين الفقراء. وذُكر أنه ينبغي الحرص على ألا يؤدي التنافس بين الوكالات إلى إعاقة التعاون بينها في دعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتم تقديم إيضاح مفاده أن الوكالات الداعية إلى اجتماعات تُعتبر وكالات ميِّسرة وليست وكالات رائدة. وأشير إلى أن الأونكتاد هو الوكالة الرائدة بالنسبة للمجموعة الفرعية الخاصة بالوصول إلى الأسواق وإلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الوكالة الرائدة بالنسبة للمجموعة الفرعية الخاصة بالبيئة.

٥٩١ -وتم التسليم على نطاق واسع بأنه ينبغي لبلدان أفريقيا أن تقوم بدور قيادي في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وذُكر أنه ينبغي لهذه البلدان أن تعتمد سياسات وتدابير تشجع المدخرات المحلية وتساعد على اجتذاب رأس المال الأجنبي المباشر وتدفقات الحوافظ. وفي الوقت نفسه، ذُكر أنه يمكن لشركاء التنمية في أفريقيا القيام بدور داعم هام عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإصلاح طرائق صرفها، وذلك بمنح إلغاءات الديون وتقديم التنازلات التجارية. وأشير إلى الإجراءات التي اتخذت لإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على الواردات من أقل البلدان نموا وإلغاء ديون هذه البلدان.

٥٩٢ -ومن أهم العقبات التي تعترض سبيل التنمية في أفريقيا استمرار الصراعات في تلك القارة. وذكر أنه يلزم بذل مزيد من الجهود من جانب البلدان الأفريقية، ومن جانب المجتمع الدولي، من أجل منع الصراع وتسويته وإدارته في المنطقة. وأشير إلى أن ضعف النمو

الاقتصادي هو قيد آخر. وقد ظهر من التقرير الأولي عن الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠٠٢ أن خمسة بلدان فقط من بلدان المنطقة البالغ عددها ٥٣ بلدا حققت معدل نمو بلغ ٧ في المائة وأن خمسة منها سجلت معدل نمو سلبيا. وهذا الأداء غير المتكافئ ينبئ بالصعوبات التي ستواجهها أفريقيا فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٩٣ -وتم الترحيب بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا باعتباره وحدة تنظيمية هامة تدعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بأعمال الأمانة في مقر الأمم المتحدة، حسبما نص عليه القرار ٧/٥٧. ويقوم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بمساعدة الأمين العام في دور الدعوة الذي يقوم به وتيسير الترابط والتنسيق في أعمال الأمم المتحدة في المقر وتكملة التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأشير إلى أن مكتب المستشار الخاص ينبغي تعزيزه بتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية.

٥٩٤ -وتم الإعراب عن رأي مؤداه أن تملك البلدان الأفريقية لعمليات التنمية كان له دور حيوي في نجاح هذه العمليات. وأُشير إلى أنه بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ستعقد اليابان مؤتمر طوكيو الدوري الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق تعبئة الموارد الدولية والتوسع في الشراكة العالمية. وأُعرب عن الأمل في أن تؤدي المداولات التي تجرى هناك إلى زيادة تعزيز الجهود الدولية المبذولة من أجل التنمية في أفريقيا.

٥٩٥ -وتم الإعراب عن رأي مؤداه أن ثمة حاجة إلى زيادة الترابط بين بعض المجموعات ومؤسسات الأمم المتحدة التي لها ميزة نسبية تقنية ومؤسسية بالنسبة لمسائل معينة، وأنه ينبغي بحث إمكانية إشراك مؤسسات أخرى في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالنسبة للمسائل المتصلة بالتجارة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لخطة عمل المبادرة البيئية.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٩٦ -أحاطت اللجنة علما، ورحبت مع التقدير، بتقرير الأمين العام عن مشاركة منظومة الأمم المتحدة مستقبلا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2003/6).

٥٩٧ -وشددت اللجنة كذلك على أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي مبادرة صممتها وتملكها الحكومات والشعوب الأفريقية وأنها دعوة حقيقية إلى علاقة جديدة تقوم على الشراكة البناءة، وأكدت أن الشراكة الجديدة هي مبادرة كلية متكاملة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

٥٩٨ -ورحبت اللجنة بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كعمل مستمر. كذلك لاحظت اللجنة أن منظومة الأمم المتحدة قد أظهرت التزاما قويا بالشراكة الجديدة وأعدت إطارا تنفيذيا لدعمها على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

٥٩٩ -ورحبت اللجنة كذلك بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، برتبة وكيل الأمين العام. كما شددت على أن ولاية مكتب المستشار الخاص ينبغي أن يوفر لها ما يناسبها من الموارد الكافية، وفقا للفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وذلك لتمكين المكتب من العمل بكفاءة وفعالية وحتى يكون له تأثير إيجابي على تنفيذ المبادرة الجديدة.

٦٠٠ -وكررت اللجنة تأييدها للمبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما كلفت بها الجمعية العامة في الفقرتين ٧ و ٢٩ من قرارها ٥٧/٧، وطلبت أن تعمل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معا في شراكة مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لضمان التنفيذ الكامل والفعال لأهداف المبادرة.

٦٠١ -وأوصت اللجنة بأن تقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بدور الجهة الداعية إلى الاجتماعات، بما يتفق ومجالات تخصصها وقدرتها، مع الالتزام بضرورة تجنب التنافس بين الوكالات، وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها، لضمان مشاركتها الفعالة في توفير قيمة مضافة لتنفيذ المبادرة. وشددت اللجنة على أنه ينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوظيفة التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مع التنسيق الوثيق مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

٦٠٢ -وأكدت اللجنة أيضا على استمرار أهمية دور مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في وظائف التنسيق على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وشددت اللجنة على ضرورة أن يبقي المجلس مسألة التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بالشراكة الجديدة قيد الاستعراض المنتظم.

٦٠٣ -وأوصت اللجنة كذلك بأنه ينبغي للجمعية العامة، لكي تواصل رصد العمل الجاري لدعم الشراكة الجديدة، أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين عن زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة مستقبلا في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

٦٠٤ -وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم سنويا تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لكي تنظر فيه الجمعية العامة تحت بند جدول الأعمال ذي الصلة.

الفصل الخامس

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

٦٠٥ - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون: ''النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' (A/57/372 و Corr.1)، فضلا عن تعليقات الأمين العام وتعليقات المجلس التنسيقي للرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة بشأنه (A/57/372/Add.1).

٦٠٦ - وقدمت المفتشة دوريس بيرتراند تقرير وحدة التفتيش المشتركة وردت على الأسئلة المثارة أثناء نظر اللجنة فيه. وقدم أحد ممثلي أمانة المجلس التنسيقي للرؤساء التنفيذيين التقرير المتضمن لتعليقات الأمين العام والمجلس بشأنه.

المناقشة

٦٠٧ - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٣٠٣/٥٧ أحاطت علما مع التقدير بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وأحالته إلى اللجنة للنظر فيه. وأشير إلى أن اللجنة الخامسة نظرت في أثناء الدورة السابعة والخمسين المستأنفة للجمعية العامة في الجزء الأول من التقرير، الذي يتناول الإدارة القائمة على النتائج، والميزنة والتخطيط القائمين على النتائج، في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

٦٠٨ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلتها المفتشة، ولاحظت أن التقرير أبرز أهمية العناصر المفاهيمية وأنه صدر في الوقت المناسب كما أن المسائل التي تناولها متصلة بالموضوع. وجرت الإشادة بالمفتشة برتراند على تناولها لمواضيع معقدة للغاية في تقرير تناول طائفة واسعة من المسائل، ويعالج العديد من المواضيع بما في ذلك الميزنة القائمة على النتائج، بغية تنفيذ الإعلان بشأن الألفية، وتحقيق تنسيق أفضل على نطاق المنظومة على الصعيد القطري؛ والمتابعة الفعالة لنتائج اجتماعات ومؤتمرات القمة، وقضايا المسؤولية المتبادلة، وعمليات الرصد والإبلاغ.

٦٠٩ - وارتأت اللجنة مع ذلك، أن التقرير معقّد ولا يتيسر الحصول عليه، وأنه عرض توصيات شاملة وطموحة للغاية وغير عملية.

٦١٠ -وأثار الجزء الأول من التقرير الذي يعالج الإدارة القائمة على النتائج في الأمم المتحدة، مسألة فعالية الميزنة والتخطيط وأدوات البرمجة الحالية القائمة على النتائج، وأوصت باتخاذ الخطوات اللازمة لتحسينها. وحظيت بالاهتمام العناصر الواردة في التوصيتين ١ و ٢، ولا سيما من حيث كونها تتعلق بتحسين قدرة الأمانة على تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج، من خلال التدريب والتدابير ذات الصلة. وأشير إلى الحاجة إلى تنفيذ كامل قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣١ بشأن الميزنة القائمة على النتائج.

٦١١ -وأعرب عن رأي مفاده أنه ليس جليا المعنى الدقيق لعبارة ''برامج وأنشطة'' الواردة في الفقرة ١٢ من التقرير، وأن الفقرتين ٢٨ و ٢٩ تبدوان أيضا وكأنهما تقللان من قيمة مفهوم ''النتائج'' ذاته. وأعرب عن رأي بضرورة بيان المنجزات ومؤشرات الإنجاز المتوقعة، بصورة سليمة باعتبار أن هذا ما يمكن للمنظمة تحقيقه، مع مراعاة الفقرتين ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣١.

٦١٢ -ومع إدراك اللجنة للحاجة إلى زيادة تحسين القيمة الاستراتيجية للخطة المتوسطة الأجل، فقد اعتبرت أنها لا تزال تمثل التوجيه السياسي البرنامجي الرئيسي للأمم المتحدة، الذي لا يمكن استبداله بأي صكوك جديدة تقترحها المفتشة، نظرا لأن المنظمة تحتاج إلى إطار استراتيجي يرتبط بعملية الميزانية. وأعرب عن رأي يتعلق بمدى ملاءمة الإبقاء على خطة متوسطة الأجل والأنظمة والقواعد التي تنظم التخطيط البرنامجي، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. وأشير إلى أن الميزنة القائمة على النتائج كانت موضوع دراسة شاملة في لجنة البرنامج والتنسيق وأدت إلى تنقيح النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج. وقد توجت هذه العملية باعتماد الجمعية العامة للقرار ٥٥/٢٣١، الذي غدا بمثابة الولاية التشريعية لتنفيذها.

٦١٣ -وفيما يتعلق بالجزء الثاني من التقرير والتوصيات الواردة فيه، ارتأت اللجنة أن تلك المواضيع لم تبرر اتخاذ إجراءات أخرى وإنما تضمنت عناصر يمكن أن تستند إليها الدول الأعضاء والأمانة بينما تقومان بتناول المواضيع ذات الصلة. ووافقت اللجنة على بيان مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومفاده أن التقرير سيؤثر في التفكير المقبل في منظومة الأمم المتحدة بشأن طائفة واسعة من المواضيع والشواغل التي يشملها.

٦١٤ -وأكدت الوفود أهمية تطبيق النهج القائم على النتائج في إطار ميزانية فترة السنتين، كما شددت على أهمية بيان المنجزات ومقاييس الإنجاز بعبارات أقل عمومية في طابعها لتصبح أكثر تحديدا من حيث مساءلة الأمانة في هذا الصدد.

٦١٥ -وأعرب عن رأي مفاده أن التوصيتين ٣ و ٨ تتطلبان الحيطة، وتتسمان بالطموح الشديد. وفيما يتعلق بالتوصية ٣، خاصة، أعرب أحد الوفود عن اتفاقه مع ملاحظة مجلس الرؤساء التنفيذيين الواردة في الفقرة ١١ من تقريره (A/57/372/Add.1). وفيما يتعلق بالتوصية ٨ أشار أحد الوفود إلى أن الخيار ١ الوارد في التوصية ٨ يتعارض مع الاتجاه المتخذ في المبادرة المقدمة من الأمين العام سنة ٢٠٠٢.

٦١٦ -وجرى التشديد على ضرورة قيام وحدة التفتيش المشتركة بتقديم تقارير أكثر تركيزا. كما جرى التساؤل عما إذا كان أسلوب الوحدة في العمل يؤدي إلى تلبية توقعات الدول الأعضاء، وأشير إلى أن ثمة حاجة لإجراء تقييم مستقل لما إذا كان النظام المفضي إلى النتائج يتكافأ مع تكلفته.

الاستنتاجات والتوصيات

٦١٧ -**أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن:**

(أ) **تحيط علما بالتوصيتين ١ و ٢ مع الاعتراف بتقاسم المسؤولية بين الأمين العام والدول الأعضاء في تصميم شكل الميزنة القائم على النتائج، وحق الجمعية العامة المكتسب في الموافقة على أي تغيير في شكل الميزنة القائم على النتائج، في الخطة المتوسطة الأجل. وتقر اللجنة بضرورة توفير مزيد من التدريب لمدراء البرنامج من أجل تحسين تنفيذ نهج الميزنة القائم على النتائج، في منظومة الأمم المتحدة.**

(ب) **تحيط علما بالتوصيتين ٣ و ٨؛ وتعتبر اللجنة أن من غير الملائم في هذه المرحلة اتخاذ إجراء آخر بشأنهما، أخذا في الاعتبار بالشكوك التي تكتنف جدواهما وملاءمتهما من الناحية العملية.**

٦١٨ -**أوصت اللجنة بأن تُحث وحدة التفتيش المشتركة على القيام بجهود إضافية لتحسين عرض أشكال التقارير التي تقدمها بغية جعلها أكثر تركيزا، وإيجازا، وميسَّرة للقارئ، كما توصي أيضا بأن تستعرض الجمعية العامة هذه الجهود الجارية خلال دورتها الثامنة والخمسين.**

٦١٩ -**ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة أحاطت علما مع التقدير بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، وبتعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين بشأنه.**

الفصل السادس

تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق في إطار ولايتها

المناقشة

٦٢٠ -طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٢/٥٧ إلى لجنة البرنامج والتنسيق مواصلة مراعاة أساليبها التي تنظم صياغة وشكل تقاريرها. وحثت الجمعية أيضا اللجنة على مواصلة مناقشاتها الرامية إلى تحسين أساليب وإجراءات عملها في إطار ولايتها بغية زيادة تحسين فعاليتها والحفاظ على أهميتها.

٦٢١ -وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٣٠٠/٥٧ المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات'' دور كل من اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في النظر، على الصعيد الحكومي الدولي، في عملية التخطيط والبرمجة والميزنة. ودعت الجمعية لجنة البرنامج والتنسيق إلى مواصلة تحسين أساليب عملها.

٦٢٢ -وأعربت عن الترحيب بطلب الجمعية العامة وأبديت آراء بشأن الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير عملية تعزيزا لفعالية وكفاءة عمل اللجنة. ومن المفروض أن تكون التدابير الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجنة عملية وواقعية.

صلاحيات لجنة البرنامج والتنسيق

٦٢٣ -اقترح أن توصي اللجنة بإعادة تأكيد صلاحياتها المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د - ٦٠)، فضلا عن مهمتها بوصفها الجهاز الرئيسي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، المختص بالتخطيط والبرمجة والتنسيق بالإضافة إلى العمل على كفالة اتباع النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم.

الوثائق

٦٢٤ -يتعين حل المشاكل المتعلقة بالوثائق وغرف الاجتماعات والترجمة الشفوية في الاجتماعات، وهي المشاكل التي تؤثر على عمل اللجنة. وقد جرى تأكيد ضرورة تقديم الوثائق إليها عملا بقاعدة الأسابيع الستة، وضرورة الحصول على ما يكفي من موارد المؤتمرات من أجل دوراتها.

تبسيط عمل اللجنة

٦٢٥ - نظرا إلى مشاركة ثلاث هيئات في عملية الميزنة، أشير إلى وجوب أن تُتخذ أيضا تدابير تهدف إلى تبسيط عمل اللجنة وتلافي ازدواجية العمل مع الهيئات الأخرى. واقترح أن تنظر اللجنة في الجوانب المتعلقة ببرامج الميزانية البرنامجية والامتناع عن معالجة القضايا المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك الأرقام والموارد. فلا بد أن توجه المناقشات نحو الاستراتيجيات والسياسات العامة. ولدواع عملية، ينبغي للجنة أن تسعى إلى زيادة قيمة مجالات العمل المندرجة في نطاق ولايتها.

٦٢٦ - وأشير إلى ضرورة أن تتضمن كل دورة من دورات اللجنة، في بدايتها، جزءا استراتيجيا مدته ثلاثة أو أربعة أيام بغية توفير منبر للأعضاء يسمح لهم بالتركيز على القضايا الاستراتيجية أو على توجه الخطة المتوسطة الأجل في مجال السياسات العامة أو اقتراح الميزانية أو على النتائج المحرزة. ذلك أنه قد يستحيل على ممثلين رفيعي المستوى وافدين من مختلف العواصم حضور دورة للجنة مدتها أربعة أو ستة أسابيع. ومن ناحية أخرى، ارتئي أن توفير التوجيه على المستوى السياسي ضروري كيما يتسنى للجنة النهوض بالمهام المسندة إليها تبعا لذلك، ينبغي أن تتألف الدورات من جزأين: جزء تمهيدي رفيع المستوى وجزء إضافي يخصص لإجراء مناقشة أكثر استفاضة على مستوى العمل.

مدة الدورة ومجالات تركيز أعمالها

٦٢٧ - اقتُرح تقليص مدة دورة اللجنة بحيث لا تتعدى ثلاثة أسابيع كل عام وأن تركز اللجنة على البنود المتعلقة بالهيئات الفرعية التي تكمن مهمتها الأساسية في توفير التوجيه لعملية التخطيط والبرمجة والميزنة. لذا ينبغي للجنة أن تقصر عملها على استعراض الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية المقترحة. وأعرب عن رأي آخر مؤداه أنه نظرا إلى برنامج عمل اللجنة المشحون، فإن تقليص مدة دورتها لن يكون بالأمر الواقعي.

٦٢٨ - وأشير إلى أنه ينبغي للجنة أن تولي تقدير أداء البرامج وتقييمها اهتماما أكبر. الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على الدول الأعضاء ومديري البرامج على حد سواء. فالتقييم يحدد القيمة المضافة للبرامج والأنشطة، كما أنه يمكن أن يسهم إسهاما ملموسا في دورات التخطيط والميزانية في المستقبل من أنه يوفر تعليقات على ما أُحرز من نتائج في الدورات السابقة. ويجدر باللجنة ألا تستند إلى التقييمات المتعمقة والمواضيعية فقط، بل وأيضا إلى نتائج التقييم الذاتي الذي يجريه مديرو البرامج ونتائج تقارير أداء البرامج.

الجلسات الرسمية

٦٢٩ - بغية تحقيق الاستفادة المثلى من الوقت، اقتُرح أن تكون الجلسات الرسمية قصيرة. ومن المنطلق عينه، فبدلا من النظر في الميزانية البرنامجية بابا بابا، يمكن مناقشتها جزءا جزءا. وتجدر الإشارة إلى أهمية الحدود الزمنية للمداخلات والمهل القصوى لتقديم المقترحات المتصلة بالنتائج والتوصيات لها فائدتها وينبغي التقيد بها. وذكر أن مداولات اللجنة تتيح فرصة فريدة للتفاعل مباشرة مع مديري البرامج، وقد يكون من المفيد تركيز المناقشة بقدر أكبر على النتائج العملية التي يمكن أن يتمخض عنها عمل اللجنة. ومن الأهمية بمكان ألا يُدخر أي جهد في اجتماعات التخطيط من أجل كفالة مشاركة مديري البرامج المختصين، لا الموظفين المسؤولين في الجلسات الرسمية للجنة الأمر الذي تكون له أهمية خاصة لدى النظر في أبواب الميزانية أو برامج الخطة المتوسطة الأجل ذات الصلة. ويشكل تنظيم العمل على أساس الانتهاء من النظر في مجموعة من البنود خلال يوم واحد ممارسة سليمة ينبغي احترامها.

المشاورات غير الرسمية

٦٣٠ - أشير إلى أن التفاوض بين الهيئات الحكومية الدولية على كل كلمة لا يشكل الشكل الأمثل لإنجاز جميع جوانب عمل اللجنة. فهذا المنهج، يبدد الوقت، فضلا عن كونه ينتقص من قيمة الأفكار السديدة ويؤدي إلى الازدواجية مع المناقشات في المنتديات الأخرى.

٦٣١ - وأقترح كذلك أن تقتصر المفاوضات الرسمية بشأن النصوص على الحد الأدنى الضروري. وينبغي بذل جهد في سبيل العمل استنادا إلى النصوص التي يعدها رئيس اللجنة. ولتجريب هذه العملية، أقترح أن تقرر اللجنة عدم إضاعة الوقت في التفاوض بشأن تقييم وتنسيق البنود؛ وينبغي بدلا من ذلك تكليف رئيس اللجنة بإعداد الاستنتاجات.

٦٣٢ - وأقترح أن يتم التركيز حصرا في المشاورات غير الرسمية للجنة على صوغ النتائج والتوصيات، وينبغي أن تعتبر ألا فرصة أخرى لمواصلة النقاش الذي دار في الجلسات الرسمية. وينبغي أن يقتصر التعامل مع ممثلي الأمانة العامة في الاجتماعات غير الرسمية على الحصول على المعلومات الضرورية لوفد معين لاتخاذ موقف من استنتاجات وتوصيات بعينها يجرى صوغها. وأعرب عن رأي يدعو إلى مشاركة الوفود في المشاورات غير الرسمية بروح مختلفة عن الروح التي تسود الجلسات الرسمية بغية إعداد تقرير اللجنة. وينبغي للجنة عدم إضاعة الوقت في الشكليات خلال المشاورات غير الرسمية. وبالنظر إلى كون اللجنة هيئة فرعية وإلى الدور الفني الذي تؤديه للهيئات الرئيسية الأم، ينبغي للوفود أن تشارك في تلك المشاورات تحدوها روح تقديم الإسهام الفني. وقيل إن مشاركة المراقبين في الجلسات الرسمية موضع

ترحيب، بيد أن المشاركة النشطة في المناقشة خلال الجلسات غير الرسمية التي تُتخذ فيها القرارات ينبغي أن تقتصر على أعضاء اللجنة المنتخبين. وفي حالة اتفاق الأعضاء على قرار ما، بإمكانهم المضي في اتخاذ الإجراء المتفق عليه دون انتظار إطلاع المراقبين على ذلك. وبتعبير آخر، لا يجوز أن يعطل المراقبون سير عمل أعضاء اللجنة.

تقرير اللجنة

٦٣٣ - أشير إلى أن تقرير اللجنة مطول للغاية ويلزم تبسيطه. وينبغي إعداد مقدمة مفيدة في مستهل التقرير تتناول قضايا شاملة. وهذه ستشكل الملاحظات الاستراتيجية التي أبدتها اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية ومسائل التقييم. لذا ينبغي أن تُعرض التعليقات التي تتناول كل باب على حدة بشكل سردي واضح بدلا من الشكل الحالي غير المقروء ''حذف الجملة الثانية وإضافة ...''.

٦٣٤ - وأعرب عن القلق إزاء المعاملة التي يتلقاها تقرير اللجنة على يد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتمثلة بمجرد الإحاطة علما به فحسب باعتبارها معاملة غير مثمرة. لذا ينبغي أن يُطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم تقييمه لتقارير اللجنة وتوقعاته منها.

٦٣٥ - وينبغي أن يكون تقرير اللجنة مشفوعا برسالة من رئيس اللجنة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة يسلط فيهما الضوء على القضايا الرئيسية.

٦٣٦ - وتكرر الإعراب عن الترحيب بالنجاح في استحداث التداول عن طريق الفيديو إلى اللجنة بوصفه أداة من أدوات النشاط الذي تضطلع به الهيئات الحكومية الدولية تتسم بأنها مريحة وعملية وفعالة من حيث التكلفة، وينبغي زيادة ممارسة استخدام هذه الأداة.

٦٣٧ - واقترح أن تنظر اللجنة في التوقف عن النظر في تقارير مكتب المراقبة الداخلية التي تقدم كل ثلاث سنوات، والتركيز بدلا من ذلك على تقارير التقييم المواضيعي التي يعدها المكتب وعلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لنتائج تقارير التقييم التي تعدها وحدة التفتيش المشتركة، ولمتابعة تلك التقارير.

الاستنتاجات والتوصيات

٦٣٨ - **نظرت اللجنة في مسألة أساليب عملها وقررت أن تبقي المسألة قيد نظرها الفعلي.**

الفصل السابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للجنة

مذكرة من الأمانة العامة

٦٣٩ -أعد مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق، بصيغته الواردة أدناه، على أساس السند التشريعي الحالي، في ضوء التوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين:

١ - انتخاب الأعضاء.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.

الوثائق

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٤ - المسائل البرنامجية:

(أ) تخطيط البرامج:

الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(ب) الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ (في شكل كراسات)

(ج) التقييم.

الوثائق

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة (انظر A/57/16، الفقرة ٢٥٦)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن موالاة استحداث مواضيع صالحة للتقييم الرائد

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للإدارة العامة والتمويل والتنمية (انظر A/57/16، الفقرة ٢٥٩ (ب))

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة (انظر A/56/16)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج السكان (انظر A/56/16)

٥ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير المجلس التنسيقي للرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة؛

الوثائق

تقرير الاستعراض السنوي للمجلس التنسيقي للرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن مشاركة منظومة الأمم المتحدة مستقبلا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. (انظر الفقرة ٦٠٣ أعلاه)

٦ - تقرير (تقارير) لجنة التفتيش المشتركة.

٧ - تحسين أساليب عمل وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين.

٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والأربعين.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجنة

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة''.

٤ - المسائل البرنامجية:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

(ب) التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

(ج) التقييم.

٥ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

(ب) الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

٦ - تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

٧ - تحسين طرق عمل وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين.

٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والأربعين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين

A/57/372 و Corr.1	تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''
A/57/372/Add.1	تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''
A/58/6 (Introduction)	الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تصدير ومقدمة)
A/58/6 (Sect.1)	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما
A/58/6 (Sect.2)	شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
A/58/6 (Sect.3)	الشؤون السياسية
A/58/6 (Sect.4)	نزع السلاح
A/58/6 (Sect.5)	عمليات حفظ السلام
A/58/6 (Sect.6)	استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
A/58/6 (Sect.8)	الشؤون القانونية
A/58/6 (Sect.9)	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
A/58/6 (Sect.10)	أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
A/58/6 (Sect.11)	دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
A/58/6 (Sect.12)	التجارة والتنمية
A/58/6 (Sect.13)	مركز التجارة الدولية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية)
A/58/6 (Sect.14)	البيئة
A/58/6 (Sect.15)	المستوطنات البشرية
A/58/6 (Sect.16)	منع الجريمة والعدالة الجنائية

A/58/6 (Sect.17)	المراقبة الدولية للمخدرات
A/58/6 (Sect.18)	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
A/58/6 (Sect.19)	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
A/58/6 (Sect.20)	التنمية الاقتصادية في أوروبا
A/58/6 (Sect.21)	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
A/58/6 (Sect.22)	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
A/58/6 (Sect.23)	البرنامج العادي للتعاون التقني
A/58/6 (Sect.24)	حقوق الإنسان
A/58/6 (Sect.25)	توفير الحماية والمساعدة للاجئين
A/58/6 (Sect.26)	اللاجئون الفلسطينيون
A/58/6 (Sect.27)	تقديم المساعدة الإنسانية
A/58/6 (Sect.28)	الإعلام
A/58/6 (Sect.29)	خدمات الدعم الإداري والمركزي
A/58/6 (Sect.29A)	مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
A/58/6 (Sect.29B)	مكتب تخطيط البرامج، والميزانية والحسابات
A/58/6 (Sect.29C)	مكتب إدارة الموارد البشرية
A/58/6 (Sect.29D)	مكتب خدمات الدعم المركزي
A/58/6 (Sect.29E)	الإدارة، جنيف
A/58/6 (Sect.29F)	الإدارة، فيينا
A/58/6 (Sect.29G)	الإدارة، نيروبي
A/58/6 (Sect.30)	المراقبة الداخلية
A/58/6 (Sect.31)	الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
A/58/6 (Sect.35)	حساب التنمية
A/58/6/Corr.1	تصويب للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

A/58/70	تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة
A/58/83	مذكرة من الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: البرنامج ٨: دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
A/58/84	مذكرة من الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: البرنامج ٧: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
A/58/90	مذكرة من الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: البرنامج ٢٣: الإعلام
E/2003/55	تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٢
E/AC.51/2003/1 و Add.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/AC.51/2003/2	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مواضيع التقييم المقترحة
E/AC.51/2003/3	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقانون البحار وشؤون المحيطات
E/AC.51/2003/4	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين عن التقييم المتعمق لاتجاهات التنمية العالمية وقضاياها وسياساتها والنهج العالمية لمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي والبرامج الفرعية المناظرة لها في اللجان الإقليمية
E/AC.51/2003/5 و Corr.1	مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين عن التقييم المتعمق لبرنامج النهوض بالمرأة

E/AC.51/2003/6	تقرير الأمين العام عن مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
E/AC.51/2003/7	رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق من رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
E/AC.51/2003/L.1/Rev.2	مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة الوثائق للدورة الثالثة والأربعين
E/AC.51/2003/L.2	مذكرة من الأمانة العامة تتضمن برنامج العمل المقترح للدورة الثالثة والأربعين
E/AC.51/2003/L.3	مذكرة من الأمانة العامة بشأن التكاليف الافتراضية الحالية للوثائق وخدمات الاجتماعات؛ والإفادة من موارد توفير الخدمات للمؤتمرات
E/AC.51/2003/L.4	مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الرابعة والأربعين للجنة.
E/AC.51/2003/L.5 و Add.1–40 و 42-44	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والأربعين
E/AC.51/2003/ INF.1 و Corr.1	قائمة الوفود
E/AC.51/2003/CRP.1	ورقة غرفة اجتماع عن تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق في إطار الولاية المنوطة بها

221003 201003 03-47283 (A)